



المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
م. 58

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



جامعة بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المكتبة
رقم الجرد:M.58.....

مطبوعة محاضرات في مقياس

تحليل النزاعات الدولية

موجهة لطلبة السنة الثالثة

تخصص: علاقات دولية

إعداد الدكتور: حمياز سمير، أستاذ محاضر "أ"

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supé
Et de la Recherche Scientifique
Université de Boumerdès
Faculté de Droit et Sciences
politiques de Boudouaou
Conseil Scientifique



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بومرداس
كلية الحقوق والعلوم اسياسية - بودواو-
المجلس العلمي
رقم/البا.ب.ب.ك ح/ع س/2025

171 جويلية 2025

مستخرج من محضر إجتماع المجلس العلمي بدورته العادية للكلية

المنعقد بتاريخ 2025/07/03

في اجتماعه المنعقد بتاريخ، الثالث من شهر جويلية سنة ألفين وخمسة وعشرين
وفي الساعة العاشرة صباحا، تمت المصادقة على إيجابية تقاريرالخبرة المودعة من قبل الخبرين :

-أ.د/ خلاصي كعسيس خليفة، أستاذة التعليم العالي بجامعة أحمد بوقرة بومرداس .

- د/ شرقي عبد الغاني، أستاذ محاضر "أ"، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس.

الخاصة بالمطبوعة المقدمة من قبل الدكتورة (ة) / حمياز سمير:في مقياس " محاضرات في مقياس
تحليل النزاعات الدولية "موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، شعبة علوم سياسية، تخصص
علاقات دولية عدد صفحاتها (121) للسنة الجامعية 2025/2024،وعليه إعتقاد مطبوعة المعني (ة)
بالأمر .

قدم هذا المستخرج لإستعماله في ما يسمح به القانون.

رئيس المجلس العلمي





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



برنامج محاضرات مقياس:

تحليل النزاعات الدولية



❖ المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية

❖ المحور الثاني: في تصنيف النزاعات الدولية ومراحل تطورها

❖ المحور الثالث: النزاعات الداخلية: المفهوم، الأسباب والأشكال

❖ المحور الرابع: النظريات الجزئية في تفسير النزاعات الدولية

❖ المحور الخامس: النظريات الكلية في تفسير النزاعات الدولية

❖ المحور السادس: إدارة النزاعات الدولية

❖ المحور السابع: نظريات إدارة النزاعات الدولية

❖ المحور الثامن: حل النزاعات الدولية

❖ المحور التاسع: الإسقاطات الميدانية لبعض الأنماط الجديدة للنزاعات الدولية بعد الحرب

الباردة.

مقدمة:

تكتسي دراسة النزاعات الدولية أهمية بالغة لفهم منطق العلاقات الدولية، وبخاصة أن العلاقات الدولية كعلم مستقل وقائم بذاته ظهرت في مطلع عشرينيات القرن الماضي، للإجابة على سؤالين أساسيين، لماذا تنتشب النزاعات؟، وما هي السبل الكفيلة بتجنب الحروب وتحقيق السلام؟.

كما تبرز أهمية دراية النزاعات الدولية ليس فقط لكونها تعد بعدا أساسيا من أبعاد العلاقات الدولية إلى جانب البعد التعاوني، وإنما أيضا لأن الظاهرة النزاعية تعد ظاهرة طبيعية وبنوية مغروسة في النظام الدولي، خاصة في ظل التركيبة الفوضوية لهذا النظام الذي يتميز بالفوضى وعدم قوة نفاذ القانون، فضلا عن غياب سلطة مركزية عليا فوق الدول.

ومن جهة أخرى، يرى بعض الباحثين من أمثال "هانس مورجانتو"، أن الأصل في العلاقات الدولية هو الصراع، كما تشير بعض الدراسات حول تاريخ السياسة الدولية إلى أن فترات الحروب والصراعات طغت على فترات السلام.

وبالنظر إلى كون الظاهرة النزاعية ظاهرة بنوية ملازمة للعلاقات الدولية، تبرز أهمية دراسة وفهم النزاعات الدولية، خاصة في ظل التداعيات الخطيرة التي تحدثها الحروب والأزمات على الأمن الدولي، وعلى الحياة الإنسانية، إذ قتل حوالي خمسين 50 مليون من البشر في الحربين العالميتين الأولى والثانية، إضافة إلى الخسائر التي أحدثتها الحرب الباردة والصراعات الإقليمية التي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا.

تأسيسا على ما سبق، يكتسي مقياس تحليل النزاعات الدولية أهمية بالغة، خصوصا وأن الأهداف المتوخاة من وراء هذه المحاضرات، تتمحور بالأساس حول تزويد الطالب بالأطر المفاهيمية والنظرية بشأن النزاعات الدولية، فضلا عن إكساب الطالب رصيد معرفي يجعله قادر على فهم وتحليل النزاعات الدولية المختلفة وطرائق إدارتها وحلها، بالإضافة إلى تمكين الطالب من فهم الرهانات الكبرى التي تتطوي عليها النزاعات والحروب والأزمات التي تحدث في مختلف مناطق العالم.

المحور الأول

الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية

تمهيد:

تتخذ العلاقات الدولية بعدين أساسيين، التعاون والصراع، أو بعبارات "ريمون أرون" ثنائية "الدبلوماسي والجندي"، فإذا توافقت وانسجمت المصالح بين الدول تسلك نهج التعاون، ولكن بمجرد ظهور الاختلاف وتعارض المصالح تتحول هذه العلاقات الودية والطبيعية إلى علاقات نزاعية.

وبالرغم من الآثار المدمرة للحروب والنزاعات الدولية (خمسين مليون قتيل في الحربين العالميتين الأولى والثانية)، بيد أن النزاع يبقى كظاهرة طبيعية وبنوية ملازمة للعلاقات الدولية، إذ يمكن التقليل منها ولكن لا يمكن القضاء على هذه النزاعات بصفة نهائية

ورغم الآثار السلبية التي تحدثها النزاعات على العلاقات الدولية وعلى الأمن الدولي، إلا أن الظاهرة النزاعية تحدث نوع من الديناميكية والحركة على العلاقات الدولية، وتؤدي إلى التغيير والتجديد في النظم الدولية... الخ.

يتوخى هذا المحور، التأسيس لمفهوم النزاع الدولي، مع بيان العلاقة التي تربطه مع بعض المفاهيم المشابهة والمتداخلة مثل التوتر، الأزمة والحرب، بالإضافة إلى البحث في الجذور التاريخية للنزاعات الدولية، وكذا بيان طبيعة النزاع الدولي من خلال التطرق إلى الخصائص والسمات التي تتميز بها ظاهرة النزاعات الدولية.

أولاً: تعريف النزاعات الدولية

إن التعاريف التي قدمت بشأن مفهوم النزاعات الدولية هي على درجة كبيرة من التباين والاختلاف، تبعاً لتباين الزوايا التي يتم من خلالها مقارنة هذا المفهوم، وفي هذا الإطار يذهب الأستاذ "إسماعيل صبري مقلد" إلى أن مفهوم النزاع الدولي يعبر في صميمه وجوهره عن "تتازع الإرادات الوطنية، نتيجة الاختلاف في دوافع الدول، وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، والنزاع قد تتعدد صوره

وأشكاله فقد يكون سياسيا، اقتصاديا، حضاريا، عسكريا..، كما تتوفر أدواته مثل الحصار، الضغط، المقاطعة، العقوبات، الإغراء، الإرغام، التفاوض، المساومة والتخريب... الخ.¹

ومن جهته يعرف "ريمون أرون" النزاع الدولي، على أنه "نتيجة لتنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة."² من خلال هذا التعريف يتضح أن "ريمون أرون" حدد أطراف النزاع في الأفراد والجماعات إلى الدول، كما وضح أسباب النزاع المتمثلة في تعارض وتضارب المصالح والأهداف.

ويشير مفهوم النزاع الدولي حسب "توماس شيلينج" إلى تلك "المواجهة يسعى كل طرف فيها إلى تحقيق الانتصار، ولذلك تطلق على سلوكيات الخصم عبارات وأوصاف من قبيل: واعي، سليم، رفيع..، ويسعى الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد السلوك الناجح، وهو السلوك الذي يفضي إلى تحقيق الربح والانتصار على العدو."³

تأسيسا على طروحات "شيلينج"، يمكن القول أن النزاع هو نوع من أنواع المباريات التي يسعى المنخرطون فيها إلى تحقيق الفوز، وعلى هذا أضحى النزاع علما يهتم بدراسة السلوك الدولي الناجح، وكذا البحث في قواعد السلوك الصحيح، بمعنى السلوك المؤدي إلى الفوز في المباريات ولكن دون الإضرار بقواعد السلام.

كما يقصد بالنزاع الدولي حسب "جوزيف فرانكل"، "ذلك الموقف الناجم عن الإختلاف في الأهداف والمصالح القومية."⁴ ويقترب من هذا المعنى، التعريف الذي قدمه "أمين هويدي" (وزير

¹ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1999، ص223.

² جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص94.

³ توماس شيلينج، إستراتيجية الصراع، ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010، ص11.

⁴ جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمان القسبي، جدة: مطبوعات تهامة، 1984، ص89.

الدفاع المصري الأسبق) للنزاع حيث اعتبر أنه "نتيجة لتصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر يكون فيه هدف كل طرف من الأطراف تلبين إرادة الآخر".¹

وفي السياق ذاته، يذهب الأستاذ "ناصف يوسف حتى" إلى تعريف النزاع بأنه عبارة تصادم أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع الأطراف إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.²

الملاحظ أن هذا التعريف ركز على عنصرين أساسيين، العارض في المصالح بالإضافة إلى محاولة تغيير الوضع القائم بمعنى السعي للثورة موازين القوى القائمة والعمل على تغييرها.

ينصرف مفهوم النزاع حسب "لويس كويسر" إلى ذلك التنازع الذي يدور حول القيم والقوة والموارد حيث يسعى كل طرف إلى تحييد الخصم ومحاولة تصفيته.³

من خلال هذا التعريف، حدد "كويسر" رهانات وأهداف النزاع، وكيفية التعامل مع الطرف الآخر من خلال السعي إلى تحييده والقضاء عليه.

وقد جاء في الموسوعة السياسية، أن النزاع هو "تنافس أو صدام بين إثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة، والنزاع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية، وفي كل الميادين، وقد يكون النزاع مباشراً أو غير مباشر، سلمياً أو مسلحاً، واضحاً أو كامناً".⁴

¹ أمين هويدي، التحولات الإستراتيجية الخطيرة: البروسترويك وحرب الخليج الأولى، القاهرة: دار الشروق، 1997، ص124.

² ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص293.

³ كمال حماد، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص11.

⁴ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص159.

ومن جهتهم ويرى القانونيون أن مفهوم النزاع الدولي ينصرف إلى تلك الخلافات التي تكون الدول أو أشخاص القانون الدولي من غير الدول، أطرافا فيه، أو هو خلاف على نقطة قانونية أو واقعية، أو تناقض وتعارض الإدعاءات القانونية فيما بين دولتين.¹

يفهم من هذا التعريف الذي ركز على الجانب القانوني أن النزاعات الدولية تكون حصرا بين أشخاص القانون الدولي، ولذلك فالنزاعات التي تحدث بين أطراف من غير أشخاص القانون الدولي لا تندرج ضمن النزاعات الدولية.

تأسيسا على كل ما سبق، يمكن القول بأن الأبعاد المضامينية الشاملة للنزاع الدولي تعبر في جوهرها عن ذلك التفاعل الناتج عن جملة من التناقضات والتعارضات في المصالح والأهداف والمعتقدات والبرامج والرؤى والإرادات القومية..، بين الكيانات السياسية المختلفة، مما يؤدي إلى علاقات غير طبيعية بين الأطراف قوامها العداة والمواجهة من أجل تحقيق المكاسب والأهداف المتعارضة.

ثانيا: النزاع الدولي والمفاهيم المشابهة

يتداخل مفهوم النزاع الدولي مع مجموعة من المصطلحات المشابهة، الأمر الذي يستدعي فك الارتباط وإبراز الفرق الموجود بينها، وفيما يلي نورد أهم المصطلحات المتداخلة مع مفهوم النزاع الدولي:

1. التوتر:

يشير مفهوم التوتر إلى حالة عدم الثقة وسيادة التخوف والشكوك والعداء المتبادل بين دولتين أو أكثر²، وكذا تصور تباين المصالح والرغبة في تحقيق السيطرة أو الانتقام، بيد أن التوتر يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه، والتوتر حالة تسبق النزاع.³

¹ كمال حماد، المرجع السابق، ص14.

² محمد نصر مهنا، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)، القاهرة: مكتبة غريب، (د.ت.ن) ص8.

³ جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص140.

كما ينصرف مفهوم التوتر إلى ذلك القلق النفسي الناتج عن أسباب تهدد السلم والأمن الدوليين وتندرج بحرب محلية أو إقليمية، وقد تتحول إلى عالمية، وهو أيضا عبارة عن مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية.¹

والحقيقة أن التوتر هو أحد إفرازات المأزق الأمني في العلاقات الدولية، وهو حالة تتسم بسيادة سوء الفهم وسوء الإدراك بين الدول، ويكون التوتر سابقا وسببا للنزاعات والأزمات الدولية، وقد تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حالة نزاعية بين الدول.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن التوتر يشكل أحد المفاهيم التي تندرج ضمن دائرة علم النفس الأمني، وهو حالة تتسم بسيادة القلق النفسي، انعدام الثقة، سوء الفهم والشكوك المتبادلة بين الدول وهو تعبير عن المعضلة الأمنية الدولية، ولكن يبقى التوتر مرحلة سابقة للنزاع الدولي.

2. الأزمة:

تعتبر الأزمة بمثابة حمى العلاقات الدولية، كونها تندرج بانطلاق حرب وشيكة بين الدول، ولقد تعددت التعاريف التي قدمت بشأن مفهوم الأزمة، وفي هذا الإطار يذهب الرئيس الأمريكي الأسبق "ريشارد نيكسون" في سياق تعريفه للأزمة، إلى القول أن التعريف الأفضل للأزمة توضحه الطريقة التي يكتب بها الصينيون الكلمة باللغة الصينية، إذ يرمزون لها بشكليين أحدهما يعبر عن الخطر والآخر يعبر عن الفرصة.²

يفهم من هذا التعريف، أن مصطلح الأزمة ينطوي على ثنائية المخاطر والفرص في الوقت ذاته، فالمخاطر تتمثل في التهديدات التي قد تمس بمصالح الدولة وأمنها، أما الفرص فتتمثل في كيفية تحويل الخطر إلى منحة لتحقيق مجموعة من الرهانات والمصالح.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الكيفية التي حولت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر خطر الإرهاب إلى فرصة تمكنت من خلالها من تحقيق رهانات ومكاسب إستراتيجية أدت إلى تكريس واستدامة هيمنتها على النظام الدولي.

¹ مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: المستقبل العربي، 1986، ص 499.

² أمين هويدي، المرجع السابق، ص 131.

ويعرف "شارلز هيرمان"، الأزمة "بأنها تهديد كبير ومفاجئ وفي وقت قصير." وعلى هذا يرى "هيرمان" أن الأزمة تتسم بثلاثة خصائص أساسية وهي:

أ. عنصر المفاجئة.

ب. التهديد العالي للأهداف.

ج. محدودية وضيق الوقت لدى صانع القرار.¹

كما يقصد بالأزمة حسب "أوران يونغ" مجموعة من الأحداث تظهر وتحدث اختلالاً في ميزان القوى في النظام الدولي أو في أي من نظمه الفرعية مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة الانزلاق إلى العنف واستعمال القوة.²

أما "ماكلياند" يرى أن الأزمات الدولية هي "عبارة عن تفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها".³ ومن جهته يذهب "ألستار بوخان" في كتابه "إدارة الأزمات" إلى أن الأزمة هي "عبارة عن تحدي مرتب وزد فعل مرتب بين طرفين أو أكثر يحاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه".⁴

ومن جهته يعرف "أمين هويدي" الأزمة الدولية بأنها "عبارة عن مجموعة من الأحداث المتعاقبة، بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحياناً إلى احتمال عال لنشوب الحرب ووقوعها وفيها يواجه صاحب القرار موقفاً يهدد المصالح العليا للدولة ويتطلب وقتاً قصيراً للتعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهرية".⁵

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استخلاص الخصائص العامة للأزمة على النحو التالي:

¹ عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية - أساليب وقائية)، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997، ص 6.

² أمين هويدي، المرجع السابق، ص 131.

³ جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 120.

⁴ أمين هويدي، المرجع السابق، ص 131.

⁵ أمين هويدي، المرجع السابق، ص 131.

- هي نقطة تحول في أحداث متعاقبة أصبحت تهدد أهداف عليا للدولة.
- تتزايد فيها الحاجة إلى فعل مؤثر لمواجهة الظروف المتجددة .
- تحتاج إلى قرارات مصيرية لمواجهة أحداثها إذ تشكل نتائجها تحول في مستقبل الأطراف.
- تتميز بدرجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة ويجري التحدي والرد في مناخ من الترقب في ظل نقص المعلومات وعدم وضوحها تحت ضغط نفسي تحسبا للتصرفات الجامعة أو المتاحة.
- تسبب أحيانا حالة عالية من التوتر خلال فترة زمنية قصيرة، وتكون عامل جذب لقوة دولية أخرى بدرجات متفاوتة.¹

في الحقيقة أن تاريخ السياسة الدولية يشهد وقوع العديد من الأزمات، ولعل أهمها أزمة كوبا التي كادت أن تؤدي إلى حرب نووية بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى أزمة كوريا وأزمة السويس وأزمة برلين... الخ.

والملاحظ أنه بالرغم من المخاطر الكبيرة التي تنذر بها الأزمات الدولية، إلا أنها تبقى في مرحلة دون الحرب، بمعنى أن الأزمة تقع في مقام يفوق التوتر ولكن دون الحرب.

3. الحرب:

تعتبر الحرب ذروة النزاع في العلاقات الدولية، وعادة ما يتم اللجوء إليها بعد فشل كل الجهود والآليات السلمية والدبلوماسية لحل الخلافات والنزاعات الدولية، ويشير مفهوم الحرب إلى ذلك الصراع المسلح الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية.

ويرى "كارل فون كلاوزفيتس" أن الحرب هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى، وهي ذلك المولود الذي ينمو في رحم السياسية أو هي دورة من دورات العمل السياسي. وعلى هذا فالعرب عند "كلاوزفيتز" تمثل إحدى الخيارات السياسية المطروحة أمام صانع القرار لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية. وقد عرف كلاوزفيتس الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على

¹ نفس المرجع، ص 132.

تنفيذ إرادتنا.. فالحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى".¹

وفي السياق ذاته، يذهب "غاستون بوتول" إلى اعتبار "الحرب على أنها صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة و أن الحرب تعبر عن صورة من صور العنف.. وتتميز بكونها دامية ومدمرة".² أما "هادلي بول" يعرف "الحرب بأنها عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض".³ وفي السياق ذاته يعتبر "ريمون آرون" في كتابه "السلم والحرب بين الأمم" "أن الحرب هي تعبير عن الأساليب العنيفة للتنافس بين الدول".⁴

ومن جهته، يرى "كارل دويتش" "أن الحرب تعبر عن درجة عالية من العنف المنظم، تحضر له وتقوم به الدولة معتبرة ذلك عملاً مشروعاً يدخل في إطار أبسط حقوقها، ويكون هذا العنف المنظم موجهاً ضد دولة أخرى أو ضد إحدى الوحدات السياسية من غير الدول".⁵

و في دراسة له بعنوان "مشروع الحرب"، اعتبر "ديفيد سنجر" "أن الحروب الدولية هي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع، و تخلف ما لا يقل عن ألف قتيل في العام".⁶

عموماً تعتبر الحرب ذروة النزاع في العلاقات الدولية، وعادة ما تنشب بعد فشل كل الجهود الدبلوماسية والقانونية لتسوية النزاعات ما بين الدول، وهي أيضاً انعكاس للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

¹ جراهام فولر، إدارة الحرب (من عام 1789 حتى أيامنا هذه)، ترجمة أكرم ديري، بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، 1971. ص ص 92-93.

² غاستون بوتول، الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)، ترجمة: عباس الشربيني، بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص 48.

³ Hedley Bull, *The anarchical society (a study of order in world politics)*, London: The Macmillan press LTD. 1977, P.184.

⁴ Raymond Aron, *Paix et Guerre entre Les Nations*, Paris : Calman-Lévy, 1975, p.56.

⁵ ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 295.

⁶ محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)، دار هومة، 2003، ص ص 110-111.

ثالثاً: الجذور التاريخية للنزاعات الدولية

يعتبر النزاع ظاهرة تاريخية قديمة يقدم العنف في العلاقات الإنسانية والاجتماعية، وتعد "الحروب البوليبونيزية" التي نشبت بين الدول-المدن اليونانية والتي أرخ لها أب المدرسة الواقعية "توسيديس" أحد النماذج التاريخية لظاهرة النزاع في العلاقات بين الكيانات السياسية.¹

والملاحظ أنه حتى عهد عصبة الأمم كانت الحرب هي الوسيلة التي تلجأ إليها الدول لحل الخلافات القائمة بينها، إذ لم تكن قبل هذه الفترة قواعد دولية عامة تمنع النزاع واللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، إلا بعض القواعد القانونية النادرة التي يمكن استخلاصها من معاهدات الصلح أو المعاهدات الثنائية، التي عادة ما كانت نتيجة لحروب بين الدول الأوروبية أو بينها وبين دول تقع خارج القارة الأوروبية.

بيد أنه عندما جاء عهد عصبة الأمم تم منع وتحريم اللجوء إلى العنف والحرب كوسيلة لحل الخلافات والنزاعات الدولية إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس، كما نص ميثاق الأمم المتحدة بشكل صريح على تحريم الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية، وأرسى مقابل ذلك نظام الأمن الجماعي.²

بوجه عام، يمكن القول أن النزاع يشكل ظاهرة تاريخية متأصلة في العلاقات الدولية، إلى درجة أن هناك من الباحثين من أمثال "هانس مورجانتو" ممن ذهب إلى القول أن النزاع هو البعد الغالب على العلاقات الدولية مقارنة بمفاهيم التعاون والسلام، بل أن "مورجانتو" يرى أن الأصل في العلاقات الدولية هو الصراع وما تعرفه من سلام هو من قبيل المهادنة فقط.³

¹ جوزيف ناي، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1993، ص25.

² سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2008، ص 50-71.

³ للمزيد من التفاصيل أنظر:

-Hans J Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle For Power and Peace**, New-York: Alfred A. Knopf, 1985.

رابعاً: طبيعة النزاعات الدولية

تعد ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية، ظاهرة فريدة من نوعها، من حيث أنها تختلف عن بقية الظواهر الدولية، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى الطبيعة المركبة والمعقدة التي تتسم بها الظاهرة النزاعية، فالنزاع الدولي معقد من حيث كثرة وتنوع أبعاده (اقتصادية، سياسية، يديولوجية، قانونية، عسكرية...)، وتشابك الأسباب المؤدية إليه، وهو أيضاً معقد من جهة تنوع وتعدد أطرافه (خفية أو ظاهرة، ثنائية أو متعددة، داخلية أو خارجية)، ومن حيث النتائج المتمخضة عنه (تغيير البيئة الداخلية أو الدولية...) ¹.

وبالرغم من هذا التعقيد الذي تتسم به الظاهرة النزاعية، إلا أن الكثير من المنظرين والباحثين يعتبرون أن النزاع ظاهرة طبيعية مغروسة ومتأصلة في النظام الدولي، خاصة وأن هذا النظام يتسم بالفوضى وعدم قوة نفاذ القانون، فضلا عن غياب سلطة مركزية عليا فوق الدول، الأمر الذي يجعل من النزاع ظاهرة عادية وطبيعية في العلاقات الدولية. ²

كما يذهب بعض علماء التاريخ إلى القول بأنه على غرار حوادث الطرق فإن النزاع طبيعي أن يحدث في العلاقات الدولية ³، ومن جهة أخرى، فإن طبيعة الإنسان الشريرة والتنافسية التي تميل إلى حب السيطرة والاستحواذ (كما يرى كل من هوبز وميكافيلي)، ضف إلى ذلك محدودية الموارد وتعارض المصالح في العلاقات الدولية، كلها عوامل تجعل من عملية القضاء على النزاعات عملية صعبة التحقيق، كما تجعل النزاع من الصعب التنبؤ به متى وكيف يحدث.

ويعتقد عدد غير قليل من الباحثين أن النزاع ظاهرة صحية وإيجابية في العلاقات الاجتماعية والدولية، كونه يقضي على الجمود ويؤدي إلى الديناميكية والتغيير والتجديد في العلاقات والأنظمة

¹ إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 223.

² كينيث والتز، الإنسان، الدولة والحرب: تحليل نظري، ترجمة: عمر سليم التل، أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2013، ص 309.

³ ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص 4.

الدولية، وفي هذا الإطار يرى "روبرت جيلبين" في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، أن النزاعات والحروب الكبرى عادة ما تؤدي إلى تغيير وتطوير الأنظمة الدولية.¹

وعلى هذا، فالنزاع عامل محرك للعلاقات الإنسانية والدولية، فهو وسيلة للتغيير والتجديد، كما أنه وسيلة بواسطته يمكن تحقيق القيم الأمنية والاقتصادية والأخلاقية (الحرب العادلة).

ولذلك، إذا انعدمت النزاع داخل المجتمع أو المجتمع الدولي، فإن هذا الأخير يصبح جامدا وراكدا ومهددا بالزوال. ولذلك فالنزاع يعطي نوع من الحيوية للعلاقات الدولية ويجعلها في حركية وديناميكية دائمة، الأمر الذي يؤدي حتما إلى التغيير والتجديد.

عموما، يمكن القول أن هناك تياران أساسيان في العلاقات الدولية بشأن طبيعة النزاعات الدولية:

- **التيار الأول:** يقر ويعترف بدور ظاهرة النزاع في تحريك العلاقات الدولية، بيد أن هذا التيار يميل إلى تغليب الرأي القائل بسلبية هذه النزاعات عموما على السلم والأمن الدوليين وعلى تقدم واستقرار المجتمع الدولي. ويمثل هذا التيار أنصار المدرسة المثالية والقانونية والمعارية في العلاقات الدولية.

- **التيار الثاني:** يرى العكس تماما حيث بالنسبة إليه فالنزاعات لها دورا حيويا بين الدول وفي تغيير وتطوير المفاهيم والأعراف وفي تقدم وازدهار المجتمعات والعلاقات الدولية.

كما أن هذا الجانب يعد أساسيا في حياة الدول والبشر، وإن تم ويتم على حساب الملايين من البشر، حيث أن أكثر من 23 مليون من البشر فقدوا الحياة في 138 وقعت في الفترة الممتدة من 1945 إلى 1989، كما فقد الحياة حوالي خمسين مليون إنسان في القرن العشرين، نتيجة الحربين العالميتين الأولى والثانية.²

ويمثل هذا التيار دعاة المدرسة الماركسية، الواقعية، حتى الطروحات المالتوسية والداروينية التي أثرت في العلاقات الدولية.

¹ للمزيد من التفاصيل أنظر:

-Robert Gilpin, *War and Change in World Politics*, London: Cambridge University Press, 1981.

² ديفيد جارنم، المرجع السابق، ص3.

والحقيقة أن هناك الكثير من العوامل تجعل من النزاع ظاهرة عادية وطبيعية في العلاقات الدولية، ومن ذلك النزعة الأنانية والتنافسية للدول التي تميل إلى الرغبة في السيطرة، ضف إلى ذلك محدودية الموارد، والتركيبية الفوضوية للنظام الدولي، وغياب التوزيع العادل للثروة والسلطة في هذا النظام وغيرها من العوامل التي تجعل من النزاع ظاهرة طبيعية في العلاقات الدولية.

ولذلك، فمسألة النزاعات في العالم لا يمكن فهمها بسهولة، ذلك أنها نتاج مباريات معقدة بين قوى سياسية، اقتصادية اجتماعية، ثقافية تتعارض وتتعاون وتتوازن وتتغير.

خلاصة:

توصل هذا المحور إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- إن مفهوم النزاع الدولي، يعبر في جوهره عن مجموعة من التناقضات الموجودة بين الدول سواء في المصالح، الأهداف، الرؤى، المعتقدات والإرادات.. مما يولد سياسات تختلف أكثر مما تتفق، كما أن النزاع الدولي يطلق فقط على النزاعات التي تكون أطرافها من أشخاص القانون الدولي.

- كما توصل هذا المحور، إلى أن النزاع الدولي يتداخل مع بعض المفاهيم المشابهة مثل، التوتر، الأزمة والحرب..، بيد أنه يختلف عنها من حيث المعنى.

- إن النزاع هو ظاهرة تاريخية قديمة بقدم العنف في العلاقات الاجتماعية والإنسانية، وبالرغم من صدور الكثير من المواثيق الدولية التي تحرم اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل الخلافات الدولية إلا أن ظاهرة الحرب والنزاع لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، ذلك أن العلاقات الدولية يحكمها قانون القوة وليس قوة القانون.

- كما خلص هذا المحور، إلى أن ظاهرة النزاع تعد ظاهرة طبيعية وبنوية مغروسة في النظام الدولي وملازمة للعلاقات الدولية، خاصة وأن النظام الدولي يتميز بالفوضى وعدم قوة نفاذ القانون، وكذا محدودية الموارد وغياب سلطة عليا فوق الدول، مما يجعل من النزاع طبيعي أن يحدث بين الدول.

المحور الثاني

في تصنيف النزاعات الدولية ومراحل تطورها

تمهيد:

من الثابت أن الظاهرة النزاعية هي ظاهرة مركبة ومعقدة تتنوع وتتعدد أشكالها وأنواعها، صفت إلى ذلك أنها ظاهرة ديناميكية تسلك عدة مراحل أثناء تطورها. وعلى هذا يهدف هذا المحور إلى دراسة التصنيفات المختلفة لأشكال وأنواع النزاعات الدولية، فضلا عن إبراز مراحل تطور الظاهرة النزاعية.

أولاً: تصنيف أشكال وأنواع النزاعات الدولية

تتعدد أشكال وأنواع النزاعات الدولية، تبعا للتصنيفات والمختلفة التي يعتمدها الباحثون والدارسون، وفيما يلي عرض لأهم التصنيفات المقدمة بشأن أنواع النزاعات الدولية:

1. من حيث معيار طبيعة النزاع:

يمكن تقسيم النزاعات الدولية من حيث طبيعتها إلى: نزاعات سياسية، اقتصادية، إيديولوجية، وعسكرية..، كما قد تكون هذه النزاعات صريحة مباشرة أو مستترة غير مباشرة أو بالنيابة والوكالة، وقد تجتمع كل هذه الأشكال فيصبح النزاع شاملا.

2. من حيث معيار النطاق الجغرافي:

طبقا لهذا المعيار يمكن تقسيم النزاعات إلى:

✓ نزاعات داخلية: مثل الحروب الأهلية، الثورات الداخلية، الصراعات العرقية، حركات الانفصال والتمرد... الخ.

✓ نزاعات إقليمية: حيث تتوسع جغرافيا لتنتشر في كل الإقليم مثل حرب الخليج، عملية طوفان الأقصى التي اتخذت أبعادا إقليمية خاصة مع انخراط إيران، حزب الله (لبنان) وكذا الحوثيين في اليمن.

✓ نزاعات عالمية: مثل الحرب العالمية الأولى والثانية.

3. من حيث معيار عدد الأطراف:

تنقسم النزاعات الدولية حسب عدد الأطراف المنخرطة فيها، إلى نزاعات ثنائية تقع بين دولتين وأخرى عامة متعددة الأطراف تتشعب بين مجموعة من الدول، وعادة ما يظهر في هذا النمط من النزاعات في سياسة التحالفات والمحاور.

4. من حيث معيار صفة وطبيعة الأطراف:

بناء على هذا المعيار، يمكن تصنيف النزاعات إلى نزاعات دولية أو تماثلية حيث يكون أطرافها دول ذات سيادة، ونزاعات غير دولية تكون أطرافها من غير الدول أو نزاعات لاتماثلية حيث يكون أحد الأطراف من الدول والأطراف الأخرى خير دولانية مثل الجماعات الإرهابية الحركات الانفصالية... الخ.

5. من حيث معيار حدة النزاع:

طبقاً لهذا المعيار، يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من النزاعات وهي: **نزاع منخفض الحدة**، مثل حركات التمرد، الاحتجاجات..، **نزاع متوسط الحدة**، مثل النزاعات الثنائية بين الدول، النوع الثالث هو **النزاع مرتفع الحدة**، مثل الحرب العالمية الأولى والثانية.

6. من حيث معيار الحدود التي تجري ضمنها النزاعات:

صنف "كوينسي رايت" النزاعات باعتماد معيار أساسي وهو الحدود التي تجري ضمنها النزاعات، فاعتبر أن هناك أربع أنواع من النزاعات تتمثل في نزاعات ميزان القوى حيث تقوم بين دول في إطار نظام دولي يجمعها سوية، نزاعات دفاعية لمنع الهيمنة، ونزاعات توسعية من أجل بسط الهيمنة على دول ومجتمعات أخرى، بالإضافة إلى النزاعات الداخلية.¹

¹ ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 326.

7. من حيث أهميتها وخطورتها:

من خلال هذا المعيار يطرح "أناطول رابابورت" في كتابه الموسوم "القتال، المباريات والمناظرات" نموذجا علميا لتقسيم النزاعات الدولية من حيث خطورتها وأهميتها إذ يصنفها إلى ثلاث أنواع:

- ✓ **حالة القتال أو النزاع المسلح:** حيث يسعى كل طرف من الأطراف إلى القضاء على الأطراف الآخر، مثل الصراعات العرقية خاصة التي حدثت في رواندا، الصراعات الدينية مثل الحروب الصليبية... الخ.
- ✓ **حالة المباريات:** حيث يسعى كل طرف من الأطراف إلى تحقيق الأهداف والمكاسب على حساب الطرف الآخر، ولكن في إطار قواعد اللعبة أو في إطار التعاون والمساومة ولتوضيح هذا النوع يستعمل "رابابورت" تقنيات نظرية اللعب.
- ✓ **حالة الحوار أو المناظرة:** حيث يعمل كل طرف في النزاع على دراسة وتحليل الرد على تصرفات واختيارات الطرف الآخر، وكذا محاولة إقناعه للوصول إلى نقطة الاتفاق بين أطراف النزاع، من خلال الطرق الدبلوماسية والمفاوضات.¹

7. من حيث المعيار القانوني:

بناء على المعيار القانوني، جرى العمل الدولي على تقسيم النزاعات الدولية إلى:

- ✓ **نزاعات قانونية:** وهي كل النزاعات التي تحل وفقا لقواعد القانون الدولي المقبولة من طرف أعضاء المجتمع الدولي.
- ✓ **نزاعات سياسية:** وهي نزاعات يتعذر حلها طبقا لمبادئ القانون الدولي، وبذلك تتحول إلى نزاعات سياسية عادة ما يتم حلها بالطرق الدبلوماسية أو يتم حسمها وفق منطق القوة.²

¹ كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: محمد محمود شعبان، القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، 1983، ص ص 156-158.

² كمال حماد، المرجع السابق، ص ص 14-15.

ثانيا: مراحل تطور النزاعات الدولية

يتخذ تطور النزاعات الدولية ميدانيا العديد من المراحل وهي كالتالي:

1.مرحلة تشكل قضية النزاع:

تعد هذه المرحلة أولى مراحل تشكل الملامح والبوادر الأولية للنزاع، وتبدأ هذه المرحلة عندما تقدم دولة ما على القيام بتصرفات أو مطالبات تمس بشكل مباشر أو غير مباشر بمصالح أو شرف أو سمعة دول أخرى.

إذ تكون هذه الأخيرة معنية بهذا التصرف أو المطالبة، وتكون مضطرة للرد عليه، وفي إطار هذا الرد تتبنى الدولة مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات كلها تتوقف على مدى مساس التصرف أو المطالبة بصالحها الحيوية أو مدى قبول الطرف الأول وإبداء رغبة للتفاهم وحل النزاع بالطرق الدبلوماسية السلمية.

الملاحظ أنه في هذه المرحلة يحاول كل طرف تقديم التبريرات والأدلة والحجج التي تدعم مشروعية وعدالة موقفه، أما المجتمع الدولي والرأي العام العالمي.

وعادة ما يدخل الأطراف خلال هذه المرحلة في نوع من التوتر في علاقتهم المتبادلة، وفي هذا السياق، ويعتبر "مارسل ميرل" أن التوتر هو بمثابة المرحلة الأولى في النزاع، حيث أن صناع القرار يدخلون في جو من عدم الثقة والريبة والاستفزاز في مواقف وسلوكيات المتبادلة.¹

2.مرحلة الحملات الدعائية:

عندما تنتهي مرحلة الحجج الدبلوماسية والقانونية التي تقوم بها الدول عبر عدة أجهزة وقنوات، تقوم الدول بدفع النزاع نحو مرحلة تبادل الاتهامات وإنكار كل دولة لمطالب الدولة الأخرى، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الدخول في حملة دعائية وإعلامية وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين:

❖ إعطاء الشرعية والعدالة لموقف طرف معين، وتشويه سمعة الطرف الآخر وجعل أهدافه ومواقفه كأنها غير أخلاقية وغير قانونية.

¹ مارسيل ميرل، المرجع السابق، ص499.

❖ إظهار الطرف الثاني على أساس أنه عدو، وأن مطالبه غير شرعية وغير عادلة وهذا بالنسبة للرأي العام الداخلي والخارجي.

وإذا كانت هذه الحملة تظهر بوضوح موقف الدولة الرسمي تجاه أزمة معينة فإنه يصعب تغيير هذا الموقف بعد هذه المرحلة وغالبا ما تعرف الحملات الدعائية في العلاقات الدولية بالحرب الإعلامية والنفسية التي تمهد لاستعمال القوة في الأزمات الدولية.

3. مرحلة العقوبات وقطع العلاقات:

تتمثل هذه المرحلة في سحب الاعتراف من حكومة العدو، تمهيدا لاتخاذ مجموعة من الإجراءات ضده تتمثل أساسا في:

- ✓ قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية
- ✓ فرض عقوبات اقتصادية
- ✓ تجميد أموال الدولة في الخارج
- ✓ بالإضافة إلى الحصار والمقاطعة... الخ.

والحقيقة أن هذه الإجراءات أقرها ميثاق الأمم المتحدة في المادة 41 وكثيرا ما استخدمت من طرف مجلس الأمن كوسيلة للضغط على الدول المهددة للسلم والأمن الدوليين.

وإذا كانت هذه الإجراءات تقيم على أنها ردعية، إلا أنها في نفس الوقت هي وسيلة فعالة للتأثير على الطرف الآخر ودفعه إلى تغيير مواقفه، مما يؤدي إلى احتمال الوصول إلى نقطة اتفاق لحل النزاع.

ومن جهة أخرى، فإن قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية غالبا ما يكون تمهيدا لاستعمال القوة، كما حدث بالنسبة لحرب الخليج الثانية عام 1991، قد تستخدم أيضا هذه الإجراءات لإفشال نظام معين والبرهنة على أنه لا يصلح بأن يكون نموذج لباقي الدول الأخرى.

وأبرز مثال على ذلك، العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والتي كان الهدف من ورائها هو إفشال نظام "فيدال كاسترو"، حتى تنتفي احتمالات انتشاره إلى بقية الدول في أمريكا اللاتينية.

4. مرحلة تدخل الطرف الثالث:

وهي المرحلة التي يقوم بها الطرف الثالث بالتدخل لحلّ النزاع أو لدعم طرف من أطراف النزاع، وهو الطرف الذي يكون في موقف ضعف ويعتقد أنه الطرف المظلوم، كما يهدف تدخل الطرف الثالث إلى إقامة نوع من التوازن والاستقرار ومنع الانزلاق إلى حدوث الحرب.

فعلى سبيل المثال، يحق لمجلس الأمن أن يتدخل بدعوة أطراف النزاع إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، لحلّ نزاعاتهم كالمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتسوية القضائية... إلخ .

وعلى هذا فتدخل الطرف الثالث يفهم على أساس أنه تدخل وقائي، ذلك أن الهدف منه هو دفع النزاع نحو الاستقرار وتفادي التصعيد والحرب.

5. مرحلة الانزلاق إلى الحرب واستعمال القوة:

عند فشل كل الجهود الدبلوماسية والسلمية لاحتواء النزاع، تلجأ الدول إلى الحرب واستعمال القوة، كآخر مرحلة من تطور النزاع، وعادة ما تخوض الدول الحروب من أجل مصالح تعتقد بأنها حيوية كالحفاظ على الأمن القومي، وسلامة الأراضي وحماية الحدود..، وقد شهد العالم في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية العديد من النزاعات لأهداف متعددة، ومن ذلك الإبقاء على موازين القوى، منع التوسع الذي من شأنه التأثير على الأوضاع الدولية... إلخ.

وإذا كانت الحرب واستعمال القوة يمثل ذروة النزاع والمرحلة العليا منه، إلا أن استعمال القوة في عصرنا الراهن أصبح مقيد بالعديد من القيود والضوابط القانونية، فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في الكثير من المواد على تحريم الحرب واللجوء إلى استعمال القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس.

ومن بين أهم هذه المواد ما يلي:

✓ المادة 4/2 من الميثاق على حضر استعمال القوة في العلاقات الدولية.

✓ المادة 7/2 على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الملاحظ أن الدول قبل أن تقدم على استعمال القوة وخوض الحرب، تجري حسابات دقيقة للربح الخسارة، كما تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الحرب، ضف إلى ذلك تقديم الحجج التي من شأنها إضفاء نوع من المشروعية على استعمالها للقوة وجعل سلوكها مقبولاً من طرف الرأي العام الداخلي والعالمي. علاوة على المراحل السابقة، هناك من الباحثين من يرى أن النزاعات الدولية تأخذ في تطورها المراحل الآتية:

❖ اتجاه التصعيد.

❖ اتجاه التناقص.

❖ اتجاه الاستقرار.

❖ اتجاه التلاشي والانهاء.¹

الملاحظ أنه في مرحلة التصعيد، يزداد النزاع فيها من حيث المدى والكثافة، أي اتساع نطاق النزاع وزيادة التوتر والعنف فيه، فموضوع المدى والكثافة في النزاعات يرتبط بعدة عوامل منها:

✓ الحدود والنطاق الجغرافي للنزاع.

✓ عدد ووزن الأطراف المشاركين في النزاع.

✓ حجم الامكانيات والموارد التي تخصص للنزاع.

✓ نوعية الأسلحة المستخدمة في النزاع وقدراتها التدميرية.²

كما تتجه النزاعات إلى التصعيد خاصة في ظل انهيار الثقة بين الأطراف وسيادة الشكوك وسوء الفهم وسوء الإدراك، وكذا تصور العداء المتبادل بين الأطراف، ضف إلى ذلك أن الدول قد تلجأ إلى الدفع بالنزاع إلى التصعيد إذا قدرت بأنه سيحقق لها مكاسب إستراتيجية.

¹ إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 244.

² نفس المرجع، ص 245.

أما مرحلة التناقص، فتعني انخفاض منسوب التوتر والعنف بين أطراف النزاع، وتراجع حدة الاحتقان والعداء بين الأطراف، وكذا انكماش النزاع من حيث المدى والكثافة.

في حين أن مرحلة استقرار النزاع، يقصد بها توفر حالة من الهدوء والتوازن في النزاع، وكذا التوجه نحو وقف الأعمال القتالية والعدائية بين أطراف النزاع، والملاحظ أنه عادة ما تكون مرحلة استقرار النزاع كمقدمة للتوجه نحو إنهاء النزاع.

أما مرحلة انتهاء النزاع فتعني وصول الأطراف إلى تفاهات وإلى حلول نهائية بشأن قضية النزاع، وتنتهي النزاعات الدولية بفعل توفر أحد العوامل التالية:

- زوال المبرر الذي من أجله نشأ النزاع.
- توصل أحد الأطراف إلى تحقيق الهدف الذي من أجله تورط في النزاع.
- إعادة أحد الطرفين تقييم مصالحه بطريقة مختلفة عن تلك التي بدأ بها النزاع ما يجعله يرى أن الاستمرار في النزاع أمر غير مرغوب فيه.
- انهيار أو استسلام أحد طرفي النزاع.¹

خلاصة:

تأسيسا على ما سبق، توصل هذا المحور إلى النتائج التالية:

- إن الظاهرة النزاعية هي على درجة كبيرة من التنوع والتعدد من حيث أنواعها وأشكالها تبعا لتعدد التصنيفات والتقسيمات التي يعتمدها الدارسون لمقاربة هذه النزاعات، كما أن هذه التعدد في أنواع وصور النزاعات الدولية يعبر عن الطبيعة المركبة والمعقدة التي تتسم بها الظاهرة النزاعية.

- كما توصل هذا المحور إلى أن النزاعات الدولية تتخذ عدة مراحل أثناء تطورها وهي:

- ✓ مرحلة تشكل قضية النزاع.
- ✓ مرحلة الحملات الدعائية.
- ✓ مرحلة العقوبات وقطع العلاقات.

¹ نفس المرجع، ص ص 246-247.

✓ مرحلة تدخل الطرف الثالث.

✓ مرحلة الانزلاق إلى الحرب واستعمال القوة.

وهناك أيضا من الباحثين من يرى أن النزاعات الدولية تأخذ في تطورها المراحل الآتية:

- اتجاه التصعيد.
- اتجاه التناقص.
- اتجاه الاستقرار.
- اتجاه التلاشي والانتها.

المحور الثالث

النزاعات الداخلية: المفهوم، الأسباب والأشكال

تمهيد:

شهدت المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، تنامي زخم الصراعات الداخلية في العديد من مناطق العالم، فقد أدت فرضية الثلجة المغلقة إلى تجميد هذه التناقضات والصراعات الداخلية ذلك أن الصراع الكبير بين القوتين العظميين غطى على هذه التناقضات الداخلية، غير أن نهاية الحرب الباردة سمحت ببروز هذه التناقضات الداخلية في العديد من مناطق العالم. لذلك يهدف هذا المحور إلى بحث موضوع النزاعات الداخلية مع بيان أسبابها وأنماطها المختلفة.

أولاً: مفهوم النزاعات الداخلية

تعددت التعريفات التي قدمت بشأن النزاعات الداخلية، بيد أن السمة الجوهرية لهذا النوع من النزاعات هو أنها تقتصر إلى **صفة الدولية**، ذلك أن أطرافها ليسوا من أشخاص القانون الدولي، وعلى هذا فالنزاع الداخلي، هو ذلك النزاع الذي يحدث في البيئة الداخلية للدولة، بين أطراف داخلية، أو بين الحكومة وطرف أو أطراف محلية، وليس بين الدول، ويتخذ النزاع الداخلي عدة أشكال ومن ذلك الصراعات العرقية، الحروب الأهلية، الثورات الداخلية، حركات التمرد والانفصال... الخ.¹

وعليه، إن النزاع الذي ينشأ بين مجموعات وقوى سياسية في دولة واحدة لا يعد نزاع دولي، بل هو نزاع داخلي يخضع للقانون الداخلي للدولة، وقد يمتد للقانون الدولي الإنساني. ويقصد بالنزاع الداخلي حسب كل من "جيمس دورتي" و"روبرت بالاستغراف"، "بأنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية..، تتخبط في تعارض واسع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل من هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متعارضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك."²

وهناك أيضاً من عرف النزاع الداخلي، "بأنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل". كما يقصد به أنه وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا

¹ سامي الخزندار، "الصراعات العرقية الداخلية: رؤية في الأسباب والدوافع"، أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004، ص ص 146-147.

² جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 144.

يقول عن اثنين من المحركين أو الأطراف للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة".¹

كما ينصرف النزاع الداخلي، إلى "ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب فيما بينها وعلى مختلف المستويات".² أو هو وضع اجتماعي، يحاول فيه طرفان أو أكثر تحقيق نفس المصالح المتناقضة، أو نفس الأهداف، أو الحصول على نفس الموارد المادية أو المعنوية، والتي تكون في الغالب غير كافية لإرضاء الأطراف المتنازعة.³

وهناك أيضا من يرى أن النزاع الداخلي يشير إلى ذلك التعارض والتنازع بين الأطراف والفاعلات الداخلية على القيم (الهوية) والموارد والسلطة..، ويكون الهدف فيه هو الإضرار بالخصوم وتحبيدهم وهو ما يدفع الأطراف المتنازعة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.⁴

وتجدر الإشارة أن النزاع الداخلي يختلف عن النزاع الدولي بالنظر إلى العناصر التالية:

- ✓ **عنصر الأطراف/الفاعلات:** أطراف النزاع الدولي هي دول ذات سيادة، أو بالتعبير القانوني هي من أشخاص القانون الدولي، بينما أطراف النزاع الداخلي هي في الغالب فواعل غير دولانية.
- ✓ **عنصر المجال:** النزاع الدولي مجاله هو عابر للحدود (البيئة الدولية)، بينما نطاق النزاع الداخلي محصور داخل الحدود الإقليمية للدولة.
- ✓ **عنصر الحدة والخسائر:** عادة ما تكون النزاعات الدولية مرتفعة الحدة وتخلف خسائر كبيرة مقارنة بالنزاعات الداخلية منخفضة الحدة وذات الخسائر المحدودة مقارنة بالنزاعات الدولية.

¹ بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات والحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة: سعد السعد ومحمد دبور، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2006، ص 35.

² عبد المنعم المشاط، ماهر خليفة، تحليل وحل النزاعات: الإطار النظري، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 1995، ص 4.

³ Wallensteen, P. **Understanding Conflict Resolution: War, Peace, and the Global System**, SAGE Publications, 2002, p.22.

⁴ حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، الجزائر: دار الكتاب الثقافي 2009، ص 22.

ثانياً: الحركات السببية للنزاعات الداخلية

في الحقيقة أن ظاهرة النزاعات الداخلية لا تحدث من فراغ، وإنما هي وليدة مجموعة من الحركات السببية المتعددة والمتشابكة، التي يمكن إبرازها فيما يلي:

1. الأسباب السياسية:

تعد العوامل السياسية واحدة من أهم الأسباب المؤدية إلى نشوب النزاعات الداخلية، حيث تظهر العوامل السياسية كمحرك أساسي للنزاع الداخلي، خاصة عندما تعاني الدولة من مشكلات بنيوية، كالعجز الوظيفي للنظام السياسي، غياب التنمية السياسية، أزمة بناء الدولة، بالإضافة إلى عجز الدولة في الاستجابة لمطالب المواطنين وعدم قدرتها على السيطرة على أراضيها.

ويمكن إبراز هذه الأسباب في العناصر التالية:

- غياب التوزيع العادل للسلطة، وانعدام التمثيل السياسي لمختلف المكونات الاجتماعية خاصة في الدول والمجتمعات الهجينة التي تعرف تنوع عرقي وطائفي.
- الهيمنة الجهوية على السلطة أو سيطرة فصيل أو مكون عرقي على السلطة مع تهميش المكونات الأخرى في المجتمع.
- الطبيعة المغلقة للنظام السياسي وانعدام الديمقراطية.
- الفساد السياسي.
- انعدام الحوكمة والانفراد بالقرارات السياسية والأحادية في إدارة وتسيير شؤون الدولة، فضلاً عن غياب المشاركة السياسية و احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.¹

2. الأسباب الاقتصادية:

يشكل العجز الاقتصادي والفشل التنموي للدولة الأرضية الخصبة لنمو مختلف أشكال النزاعات والأزمات الداخلية، ولقد ذهبت بعض الدراسات إلى أنه في ظروف الدخل المنخفض، ورغبة

¹ أحمد عبد القادر أحمد يحي، "محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية: دراسة نظرية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية لجامعة الإسكندرية، المجلد 8، العدد 26، 2023، ص 481.

قادة الجماعات المسلحة في الحصول على مكاسب مادية أو اقتصادية، تُصبح تكلفة تجنيد المقاتلين منخفضة، مما يحفز على الخوض في نزاعات داخلية¹

كما يرى البعض أن احتمال تعرض البلدان التي تتسم بانخفاض الدخل، والنمو البطيء، والاعتماد على الموارد الطبيعية للنزاعات المسلحة تزيد مقارنة بالدول الأخرى ولذلك فإن انخفاض مستوى الدخل يرتبط بشكل كبير بانخفاض القدرات المؤسسية للدولة، كما يظهر في مؤشرات الحوكمة.²

وبصفة عامة يمكن إبراز العوامل الاقتصادية المؤدية لنشوب النزاعات الداخلية في العناصر التالية:

- غياب التوزيع العادل للثروة بين مختلف المكونات الاجتماعية.
- انعدام المساواة وتكافؤ الفرص على الصعيد الاقتصادي.
- سيادة منطق التهميش وانعدام التوازن الجهوي على مستوى التنمية بين مختلف المناطق.
- تدني المستوى المعيشي وتفشي ظاهرة الفقر والبطالة وانعدام التنمية فكما يقول "روبرت ماكنمارا" بدون تنمية لا وجود للأمن.³

3. الأسباب الاجتماعية:

ترجع العديد من النزاعات الداخلية التي شهدتها عالم ما بعد الحرب الباردة إلى قضايا الهوية والانبعث الثقافي، وما سببه من استقطاب بين الجماعات والطوائف المختلفة، حيث شهد العالم في العقود الأخيرة وخاصة فيما بعد سقوط جدار برلين عام 1989 وانتهاء الحرب الباردة ما عُرف بظاهرة انبعث الهويات الثقافية، والتي تجلت في مطالبة العديد من الأقليات والجماعات والسكان الأصليين والجماعات الثقافية والقومية بالاستقلال والحكم الذاتي، ومزيدها من الاعتراف بتمايزهم الثقافي والديني واللغوي.

¹ Collier, P., Sambanis, N, **Understanding civil war: evidence and analysis**, Washington, D.C: The World Bank. 2005, p.193.

² Fearon, J. D. **Governance and civil war onset**, World Bank, 2011, p. 85.

³ للمزيد من التفاصيل أنظر:

- روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة، (ب.د.ن)، 1970.



وقد أدت هذه المطالب إلى اندلاع مجموعة كبيرة من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في العالم، والتي اتسمت بالطابع الإثني والعرقي في كثير من الحالات، حتى أطلق البعض على الفترة اللاحقة لانتها الحرب الباردة، عصر الصراعات العرقية.¹

وتشير بعض الدراسات العلمية المتخصصة في ظاهرة النزاعات الداخلية إلى أن قضية الهويات، الانقسامات الإثنية والدينية والمظالم الاجتماعية تعد محركاً أساسياً للنزاعات الداخلية، وبوجه عام يمكن إبراز العوامل الاجتماعية للنزاعات الداخلية في النقاط التالية:

- سيادة منطق الإقصاء تجاه مكون اجتماعي معين داخل الدولة.
- عدم الاعتراف بهوية ولغة أحد المكونات الاجتماعية في الدولة.
- عدم تمثيل قيم كل المكونات الاجتماعية في الدستور، حيث يتوجب على الدولة أن تكون كمشارك عام لمختلف الطوائف والمكونات الاجتماعية.
- أزمة بناء الدولة وسيادة منطلق القبلية على حساب مفهوم المواطنة.
- اضطهاد الأقليات وعدم الاعتراف بحقوقها.²

4. الأسباب الخارجية:

لم تحظ العوامل الخارجية في تفسير النزاعات الداخلية بنفس الاهتمام الذي حظيت به العوامل الداخلية، إذ تشير معظم الأدبيات بأن العوامل الخارجية من المحتمل أن يكون لها تأثير في إطالة أو تقصير أمد النزاع وشدته، وليس في خلق النزاع.

كما أن التدخلات الخارجية مرتبطة بالأساس بوجود أسباب وبيئة داخلية للنزاعات، حيث إن الأصل هو قابلية البيئة الداخلية للنزاعات والتفاعل مع التدخلات الخارجية، فالعامل الخارجي عديم المفعول إن لم يجد البيئة الداخلية المستقبلية والحاضنة والمتفاعلة.¹

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص ص 7-10.

² باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011، ص 11.

ومع ذلك، فإنه وفي إطار تفسير النزاعات الداخلية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، نجد أن البعض ركز على الورقة الطائفية، والتنافس بين السعودية وإيران، وتمويل العديد من الجماعات السنية والشيعية، باعتبارها عوامل رئيسية ساهمت في تفاقم النزاعات الداخلية في العديد من الدول العربية، مثل: اليمن، ولبنان، والعراق وسوريا... الخ.

وتلعب القوى الدولية دوراً هاماً في زيادة الانقسامات وفي إذكاء وتأجيج النزاعات الداخلية في المنطقة العربية، نظراً لأهميتها الإستراتيجية، وتوافر مصادر الطاقة، ولكن أيضاً بالنظر إلى وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة.

والملاحظ أن الاحتلال الأمريكي للعراق أدى إلى تصاعد وتيرة الصراعات الطائفية بشكل غير مسبوق في المنطقة، وقد أدى ذلك إلى مفاقمة الأوضاع الطائفية وحالات الفوضى وعدم الاستقرار في لبنان، والبحرين، والعراق، والسعودية، الكويت، واليمن...، ومن جهة أخرى، فإن ظاهرة الحرب بالوكالة جعلت القوى الخارجية تضلع بدور محوري في تحريك وتوجيه بوصلة النزاعات الداخلية كما هو الحال بالنسبة لليمن ولبنان والعراق وغيرها من الدول.

في الحقيقة أنه بالرغم من تركيز البعض على دور العامل الخارجي كمفسر للنزاعات الداخلية، فإننا نجد أن الحديث هنا يدور في الغالب حول تأجيج وليس خلق هذه النزاعات، فالعامل الخارجي يضعف تأثيره في بيئة منيعة وعصية على الاختراق.

في حين أن البيئات الرخوة والمجتمعات التي تُعاني من الانقسام والاستقطاب يضاف إلى ذلك الفشل الدولاتي وغياب الحوكمة، كل ذلك يوفر بيئة خصبة تُشجع الخارج على التدخل، بل تدعو أحياناً بعض الطوائف أطرافاً خارجية للتدخل للاستقرار على الطوائف والجماعات الأخرى.²

ثالثاً: أشكال النزاعات الداخلية

تتخذ النزاعات الداخلية عدة أشكال ومن ذلك الصراعات العرقية، الحروب الأهلية، الثورات والحركات الانفصالية...، وفيما يلي التفصيل في أهم أشكال النزاعات الداخلية:

¹ سامي الخزندار، المرجع السابق، ص 158.

² أحمد يحي أحمد عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 96-97.

1. الصراعات العرقية:

تعد الصراعات العرقية أحد أهم النزاعات الداخلية التي ظهرت بعد الحرب الباردة، وقبل التعريف بالصراعات العرقية، يتعين بداية تأصيل مفهوم العرقية. إذ يرجع الأصل اللغوي للفظه عرقية إلى الكلمة اليونانية ethnos، ويعني مدلولها لدى اليونان جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل.¹

وتشير الموسوعة البريطانية للجماعات العرقية إلى أن العرقية هي جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة، والروابط القومية أو الثقافية. وهناك أيضا من عرف العرقية بأنها جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة كالأصل والملاحم الفيزيائية الجسمانية، وتعيش في إطار مجتمع واحد جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات.²

ويذهب كل "جيمس فيرون" و"ديفيد لابتني" من خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979، إلى أن الصراع العرقي هو صراع بين الجماعات عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة بحيث تهدف الجماعات من خلالها إلى تغيير الوضع القائم، فهذه الصراعات تحدث نتيجة وجود المأزق الأمني والخوف من نوايا المجموعات العرقية الأخرى.³

كما يعرف فالصراع العرقي على أنه عبارة عن تصادم بين الجماعات العرقية حول قضية أو مجموعة من القضايا تسعى فيها كل مجموعة إلى تغيير الوضع القائم لصالحها.⁴

في الحقيقة أن الأمثلة على الصراعات العرقية كثيرة جدا، نذكر منها الصراع العرقي الدموي الذي وقع في رواندا بين الهوتو والتوتسي، وكذلك في يوغوسلافيا سابقا، وغيرها من النماذج التي يمكن رصدها في مختلف مناطق العالم.

¹ أحمد وهبان، المرجع السابق، ص105.

² Smith, Anthony, *National identity*, London: Penguin Books, 1995, p.39.

³ أحمد عارف ارحيل الكفارنة، عبد السلام النجادات، "ظاهرة الصراعات الإثنية في الشرق الأوسط"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص6.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن الصراعات العرقية هي صراعات تحدث داخل الدولة، وتكون في العادة بين جماعات عرقية متنافسة، وقد تكون الدولة أحد الأطراف فيها، وقد تتدخل مع طرف ضد آخر، وتختلف أسباب تلك الصراعات، فقد تدور حول السلطة والنفوذ، وقد تقتصر على مجرد السعي لنيل بعض الحقوق، مثل الاعتراف بالهوية والمشاركة السياسية... الخ.

2. الحروب الأهلية:

تعد الحروب الأهلية أحد أخطر أشكال النزاعات الداخلية، ويشير مفهوم الحرب الأهلية إلى تلك الحرب التي تقع داخل الدولة الواحدة بين مختلف المكونات الاجتماعية، وهناك أيضاً من يعرفها بأنها حرب داخلية في دولة ما ويكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان.

كما يقصد بالحرب الأهلية ذلك النزاع الذي ينشأ بين أكثر من طرف داخل حدود أراضي الدولة نفسها، ولعل أهم مثال يمكن تقديمه في هذا الإطار هو الحرب الأهلية اللبنانية.

وتتصف الحروب الأهلية بالضراوة والعنف وبالنتائج الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على المدى القريب، والمؤثرة بعمق على المدى البعيد، لأنها تشمل مناطق آهلة بالسكان وتكون خاضعة لهجمات منقطعة وغير منتظرة، فتشل الحياة الاقتصادية وتمزق النسيج الاجتماعي، ويحتاج المجتمع إلى عدة عقود من الزمن لإعادة البناء والتوازن والوئام. ومن الأمثلة على الحرب الأهلية تجدر الإشارة إلى الحرب الأهلية التي وقعت في لبنان.¹

3. الثورات:

حظي مفهوم الثورة بأهمية بالغة في كتابات المفكرين والفلاسفة منذ القدم، وقد عرف "أفلاطون" الثورة "بأنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر". كما يرى المؤرخ اليوناني "بوليبوس" أن الثورة هي بمثابة الدورة المحددة والمتكررة التي تحكم الشؤون الإنسانية.²

¹ عبير بسبوني، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2012، ص 25.

² حنة أرندت، في الثورة، ترجمة: عطا عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 27.

في حين يذهب أرسطو إلى اعتبار الثورة "بأنها قلب الحكومة من قبل الأغنياء لتأسيس الحكم الأوليغارشي، أو قلب الحكومة من طرف الفقراء لتأسيس الحكم الديمقراطي".¹

أما المقاربة المفاهيمية الحديثة للثورة، تعتبرها "بأنها تحول جذبي يؤدي إلى الانتقال من وضع (نظام سياسي سلطوي/ديكتاتوري) إلى وضع أفضل (نظام ديمقراطي)، حيث تنتم هذه الثورة بالتخطيط والإعداد المسبق للمشروع السياسي والبديل الإيديولوجي لما بعد الثورة أو لما بعد الإطاحة بالنظام.

ويزخر التاريخ السياسي للدول بالعديد من النماذج عن الثورة ومن ذلك الثورة البلشفية، والثورة الفرنسية، الثورة الجزائرية التي تعد واحدة من أعظم ثورات القرن العشرين.. الخ.

كما يشير مفهوم الثورة إلى التغيير الكامل لجميع المؤسسات والسلطات الحكومية في النظام السابق لتحقيق طموحات التغيير نحو نظام سياسي نزيه وعادل ويوفر الحقوق الكاملة والحرية والنهضة للمجتمع. وهناك أيضا من عرف الثورة بأنها شكل من أشكال النزاعات الداخلية تقوم بها حركات أو جماعات ذات طبيعة إيديولوجية معينة، تسعى لإحداث تغيير سياسي واجتماعي وفق رؤيتها السياسية والقيمية.

وينطوي مفهوم الثورة على محاولة تغيير الأنظمة السياسية، والتعبئة الجماهيرية الكبيرة، وبذل الجهود لفرض التغيير من خلال وسائل غير مؤسسية، كالمظاهرات الحاشدة، أو الاحتجاجات، أو الإضرابات، أو العنف. كما تعني الثورة الخروج عن الوضع الراهن وتغييره باندفاع يحركه عدم الرضا أو التطلع إلى ما هو أفضل، وإلى الحرية والمساواة والعدل... الخ.²

كما تعرف الثورة بأنها اندفاع عنيف من جماهير الشعب نحو تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية تغييرا جذريا. وهناك جانب من التعاريف ركز على البعد المسلح والعنيف للثورة وفي هذا الإطار عرف القاموس السياسي الثورة على أنها "عمل من أعمال العنف يتخذ صورة نضال مسلح يقوم به جانب من الشعب في وجه حكومتهم خروجا على قوانينها مما يعرقل ممارستها لسيادتها".³

¹ نفس المرجع، ص 28.

² جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص ص 229-230.

³ Mark N Katz, **Revolutions and Revolutionary Waves**, St Martin's Press, 1997, p.4.

4. الانفصال:

يعد الانفصال أحد أوجه النزاعات الداخلية تقوم به مجموعات أو كيانات يكون هدفها الانفصال عن الدولة الأم، وتأسيس دولة خاصة بهم، وينطوي مفهوم الانفصال بالأساس على مراجعة وتغيير الحدود السياسية للدولة، والمطالبة بالحق في الحصول على أرض، بالإضافة إلى تهديد الوحدة الترابية والسلامة الإقليمية للدولة.¹

ومن الأمثلة على الحركات الانفصالية تجدر الإشارة إلى الطوارق في مالي، الويغور في إقليم سيانج يانج في الصين، الأكراد في العراق... الخ.

ويُعد الانفصال تحدياً للسلطة السياسية ولا يهدف الانفصال إلى القضاء على سلطة الدولة أو تعديلها بشكل جذري، بل إلى الحد منها. وعلى عكس الثوار، لا ينكر الانفصاليون سلطة الدولة السياسية بحد ذاتها، ولكن سلطتها عليهم وعلى أفراد آخرين من مجموعتهم وعلى الأرض التي يقيمون عليها.

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الانفصال، ويكمن النوع النموذجي منها في تبني أقليات ما فكرة الانفصال، لكن قد لا يكون الأمر كذلك باستمرار، فطريق الانفصال قد تسلكها أغلبية الشعب، كما أن الانفصاليين قد لا يمثلون فقط أغلبية الشعب في الدولة المعنية، ولكنهم قد يطالبون بحصة أكبر من أراضي هذه الدولة. وفي النهاية، عادة ما يقال إن الحق بالانفصال تمارسه المجموعات وليس الأفراد.

ترتكز الحركات الانفصالية على العديد من التبريرات، بيد أن التبرير الأفضل للانفصال هو اعتماده من جانب مجموعة لتصحيح مظالم تاريخية، وتنطبق هذه الحجة على العديد من الحركات الانفصالية في العالم، وبخاصة على تلك التي قامت في جمهوريات البلطيق في بدايات التسعينيات من القرن العشرين.

¹ مارتين غريفيتس، أوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص39.

وقد تملك مجموعة ما مثلاً، حق الانفصال إذا كانت تسعى إلى الانفصال عن الدولة بهدف حماية أعضائها من الإبادة التي قد تمارسها هذه الدولة. وهكذا، يكون الدفاع عن النفس أحياناً تبريراً قوياً من جانب مجموعة انفصالية، كما قد تطالب هذه المجموعات بالانفصال نتيجة الإقصاء، التهميش، الاضطهاد، الحرمان ومختلف المظالم التي تتعرض لها.¹

خلاصة:

توصل هذا المحور إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- أن ظاهرة النزاعات الداخلية شهدت صعوداً قوياً في المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة، فالصراع القطبي بين القوتين العظميين غطى على هذه النزاعات (فرضية الثلجة المغلقة)، بيد أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى بروز وتفجر هذه التناقضات والصراعات الداخلية في الكثير من مناطق العالم.

- إن مفهوم النزاعات الداخلية، ينصرف إلى كل أشكال النزاعات التي تحدث داخل إقليم الدولة الواحدة سواء بين أطراف ومكونات اجتماعية مختلفة أو بين هذه المكونات والسلطة المركزية للدولة، وتجدر الإشارة إلى أن النزاعات الداخلية هي ليست نزاعات دولية، ذلك أن أطرافها ليسو من أشخاص القانون الدولي.

- كما توصلت هذا المحور، إلى أن الحركات السببية المؤدية إلى نشوب النزاعات الداخلية هي على قدر كبير من التعدد من أسباب، سياسية، اقتصادية، ضف إلى ذلك الدور المؤثر للعامل الخارجي، المتعلق بتدخلات ومشاريع القوى الكبرى المدفوعة برهانات جيوسياسية لتحقيق الهيمنة، بيد أن العامل الخارجي لن يكون فعال إلا إذا وجد بيئة داخلية ملائمة.

- إن النزاعات الداخلية تتخذ عدة أشكال وصور ومن ذلك الصراعات العرقية والإثنية، الحروب الأهلية، الثورات، الصراعات الانفصالية وحركات التمرد، حيث أن كل هذه الأشكال تمثل تجدياً رئيسياً للأمن القومي للسلطة المركزية للدولة، خاصة إذا فشلت في إدارة التنوع المجتمعي الداخلي.

¹ نفس المرجع، ص 94.

المحور الرابع

النظريات الجزئية في تفسير النزاعات الدولية



تمهيد:

لقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة العنف والنزاعات في العلاقات الاجتماعية والدولية، ولقد تم الانفتاح والاستعادة بعلم عدة على غرار علم الاجتماع وعلم النفس قصد فهم وتفسير الأسباب الكامنة وراء العنف والسلوك العدوانية.

وتتطوي النظريات الجزئية على العديد من المقاربات التي حاولت تفسير ظاهرة العنف والنزاع، وبالرغم من اختلاف هذه المقاربات في مضامينها وطروحاتها، إلا أن تشترك وتلتقي في نقطة مركزية من حيث اهتماما بالفرد كمستوى للتحليل. وفيما يلي عرض وتحليل مضامين هذه النظريات وكيفية تفسيرها للأسباب المؤدية إلى للسلوكيات العدوانية والنزاعية.

أولاً: نظرية فطرة العدوان:

تتطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها، أن العنف والتصرف العدوانية للإنسان يرجع بالدرجة الأولى إلى البنية البيولوجية للإنسان، فهو بطبيعته يميل إلى العنف لتحقيق المصالح الذاتية. وعلى هذا فالعدوان هو نزوع فطري غريزي متجذر في الطبيعة البشرية.

ويرجع العنف حسب "سيغموند فرويد" -صاحب مدرسة التحليل النفسي- إلى " قوة موجودة بالفطرة في اللاشعور الجماعي الثقافي". كما يرى أن الغرائز البشرية تشمل على فئتين رئيسيتين، هما غريزتا الحياة و الموت. فالأولى مسؤولة عن كل رباط إيجابي مع الآخرين، كما أنها مسؤولة عن التعاون والتوحيد. أما الثانية "غريزة الموت" فتسعى إلى التدمير و القتل.¹

ويتماهى مع هذا الطرح "ليدل هارت"، الذي يرى إلى أن النزاعات والحروب هي نتيجة للانفعالات الإنسانية المتمثلة أساسا في الأحقاد والأطماع والنزوات، وأن تجنب الحرب لن يحدث إلا إذا تخلص الساسة من أحقادهم وأطماعهم نزواتهم. ويقول أيضا: " لو أردت أن تسلط الضوء على الطرائق العلمية التي تؤدي إلى تفسير الحروب الدامية الطاحنة الكبرى فإنك لن تجد مقدمة أفضل وأوضح من دراسة تاريخ السنوات الخمسين التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى. ولكنك سوف

¹ لايلانش جان، معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة: مصطفى حجازي، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص ص 522-523.

لن تعثر على الجذور الغائرة والأسباب الحقيقية في التقارير الحكومية والوثائق الرسمية التي كتبها أو جمعها الحكام والوزراء والجنرالات، بل هوامشهم الجانبية وأحاديثهم الشخصية، وحين ذلك سوف تطلع على عصبياتهم الغريزية ونزواتهم الانفعالية¹. وعليه، "فليدل هارت يعتبر" أن أسباب الحرب تكمن بالأساس في الجانب النفسي، وليس في الاقتصاد أو السياسة أو الدين.

ثانياً: نظرية الإحباط - العدوان:

تنتقل هذه النظرية من فرضية أساسية مؤداها، أن التصرفات العدوانية سواء في علاقات الأفراد مع بعضهم البعض أو بين الدول ترجع أسبابها إلى الإحباط الناتج عن عدم تحقيق هدف معين.

ويقصد بالإحباط "حالة انفعالية أو اضطراب في السلوك يظهر حينما تعوق عقبة ما سبيل إشباع رغبة أو حاجة أو توقع".

ويعتبر "دولارد" أن إدراك الحرمان شرط أساسي للعدوان، لأن الحرمان غير المدرك لا يؤدي إلى العدوان. وهو يتفق في ذلك مع "بركويتر" الذي يرى أن إدراك الفرد أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديداً، يتحول فيما بعد إلى دافع العدوانية، فالحروب الأهلية مثلاً تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتاً غير مقبول بين ما تتمنى أن يكون لها وبين ما هو قائم².

ثالثاً: نظرية التعلم الاجتماعي:

يعد العنف طبقاً لهذه النظرية سلوكاً متعلماً ومكتسباً كغيره من أنواع السلوك الأخرى، وتمثل البيئة الاجتماعية الثقافية التي يعيش فيها الفرد مصدراً مهماً لنمذجة العنف.

وحسب طروحات هذا الاتجاه وعلى رأسهم "باندورا"، فإن الإنسان ينخرط في السلوك العدواني تجاه الآخرين عدة أسباب وهي:

¹ إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، بيروت: منشورات الأهلية، 1999، ص ص 253-254.

² جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 207.

- أنه اكتسب العدوانية من خلال خبراته السابقة.

- أنه استقبل أو توقع أشكالاً عديدة من الإثابة للقيام بهذا السلوك.

- أنه تم تحريضه بشكل مباشر للقيام بالسلوك العدواني نتيجة للعديد من الأسباب الاجتماعية أو البيئية الخاصة.¹

رابعاً: نظرية الصور الذهنية المتعكسة:

ظهرت هذه النظرية خلال فترة الحرب الباردة، وترتكز هذه النظرية على فرضية أساسية مؤداها أن شعوب الدول التي تعرضت إلى مواجهة وعداء متبادل لفترة طويلة من الزمن، تطور كل منها صورة ذهنية نمطية ومشوهة عن طرف الآخر.

فعلى سبيل المثال، يحمل الإتحاد السوفياتي صورة نمطية عن الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها قوة إمبريالية ورجعية، في حين نجد بالمقابل أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى بدورها صورة نمطية عن الإتحاد السوفياتي بأنه قوة ديكتاتورية... الخ.

لذلك، وفق هذه النظرية، يؤدي تراكم هذه الصورة الذهنية النمطية المتبادلة كل دولة تجاه الآخر، إلى تشكل حافز مهم لنشوب الحروب والنزاعات.²

خامساً: نظرية الحرمان النسبي:

طبقاً لهذه النظرية، يؤدي الشعور المتزايد بالحرمان والظلم وعدم القدرة على الوصول بشكل سلمي للحقوق والمكانة المفقودة، والموارد المادية والمعنوية، إلى جنوح الجماعات إلى العنف بغية تحقيق أهدافها، حيث يركز رواد هذه النظرية بشكل أساسي في تفسيرهم لحدوث النزاعات والعنف على عامل الإحباط الناتج عن الفجوة بين سقف التوقعات والمطالب أو ما يعتقد الناس أن لهم حقاً فيه، وبين ما هو متحقق على أرض الواقع، وكلما اتسعت الفجوة بين حجم التوقعات وبين مستوى الإنجاز ازداد مستوى الإحباط الذي يؤدي إلى للعنف والنزاعات والعدوان.

¹ نفس المرجع، ص 143.

² نفس المرجع، ص 218.

وعليه فالحرمان النسبي من بعض الموارد الاقتصادية الذي تعاني منه بعض الدول والشعوب، قد يكون من بين العوامل الهامة الدافعة بها في اتجاه التمرد والثورة على النظام السياسي، وعليه فالحرمان وما يصحبه من مشاعر الإحباط يعد من أهم العوامل التي تولد الميل إلى العنف والنزاع.¹

سادسا: نظرية الاحتياجات الإنسانية:

تعد الإحتياجات الإنسانية بمثابة الأساسيات التي يحتاجها الإنسان للعيش والبقاء على قيد الحياة من مأكّل وملبس وأمن وهوية وتحقيق الذات، وهذه الإحتياجات قد تختلف من مجتمع لآخر، وهذه الاحتياجات تشمل الأشياء المادية وغير المادية.

ويرى "جون بورتون" أن هذه الاحتياجات عالمية ويجب أن تلبّى بداية من الاحتياجات الأمنية والإعتراف والتوزيع العادل للموارد، ويجب أن تتاح الفرصة لكل فرد حتى يحققها، لأن الطبيعة البشرية تفرض ذلك.

ويضع أبراهام ماسلو "ترتيباً هرمياً للحاجيات الإنسانية، تبدأ من الغذاء والماء والمأوى ثم تأتي الحاجة إلى الأمن والأمان ثم الإلتواء والحبّ والثقة بالنفس ثم الإعتراف الشخصي، ويؤكد على أنّ هذه الحاجات لا يمكن أن نستغني عن أي منها بل إنها كلها مهمة.²

إن للأفراد والجماعات بعض المطالب والحاجات إن لم يستطيعوا أن يحققوها أو يحصلوا على هذه الحاجات على المستوى الجماعي أو الفردي، فإن ذلك سوف يؤدي بهم إلى سلك طريق العنف والتمرد، ومنه تحدث النزاعات.

وفق هذه النظرية تنشأ النزاعات العنيفة وغير العنيفة عندما لا تلبّى حاجات الأفراد غير المادية، حيث تحدث حالة لإحباط وعدم الإرتياح، وأهم هذه الحاجات هي الهوية والأمن والمشاركة، وهي بخلاف المصالح المادية غير قابلة للتفاوض والتنازل عنها مهما كلف الأمر.³

¹ Gurr T. R. **Why Men Rebel**. Princeton: Princeton University Press, 1970 , p.59.

² Abraham Maslow, "A theory of human motivation", **Psychological Review**, Vol 50 (4), 1943,p.97.

³ **Ibid**,p. 99.

وطرح "جون بورتون" مقارنة هامة للاحتياجات الإنسانية الأساسية، حاول من خلالها التوصل إلى تحليل النزاعات وطرائق حلّها، ويرى أنّ أبرز الاحتياجات لفهم النزاعات المدمّرة هي الهوية والاعتراف والأمن.

ويرى أنّ النظم القائمة تسعى لتلبية مطلب الحاجة إلى الهوية بوصفها المصدر الرئيسي للنزاعات القومية والإثنية، ويؤكد بأن هذا المطلب يوفر أساساً موضوعياً لفهم مصادر النزاع وتصميم عمليات حله داخل الدولة الواحدة.¹

سابعاً: النظرية الديمغرافية:

ينطلق أصحاب هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها، أنّ الزيادات السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيسي وراء حدوث الصراعات والحروب، ويعتقد دعاة هذا الاتجاه بأنّ الزيادات الديمغرافية تدفع إلى البحث عن مجال حيوي يمكن أن يستوعبها.

وفي هذا الإطار، يرى بول ريبو أنّ الحروب الحديثة هي عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، ويقر بأنّ عنف هذه الحروب يتناسب بشكل طردي مع حجم الفائض السكاني الذي يشكل القوة الرئيسية الضاغطة تجاه حدوث الحروب والنزاعات.²

في الحقيقة أنّ هذه النظرية تجد إسقاطاتها في الواقع الدولي، فعلى سبيل المثال نجد أنّ حركة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية هي نتيجة منطقية للضغط الديمغرافي في إسرائيل مما يفسر حركة التوسع وقضم الأراضي الفلسطينية.

ثامناً: نظرية صنع القرار:

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ومن ثمّ تقديم تفسير علمي لظاهرة النزاعات الدولية، حيث تقتضي دراسة النزاع الدولي التركيز بصفة أساسية على صنع القرار في السياسة الخارجية، والتي تقوم على أساس حساب دقيق

¹ مارتين غريفيتس، أوكالاهان تيري، المرجع السابق، ص 315.

² إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 242.

لأبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار، أي حسابات الربح والخسارة، بالتالي النزاع الدولي حسب هذه النظرية هو عبارة عن حركة قرارية.

طبقاً لهذه النظرية فإن الفواعل الدولية تتمثل في الأفراد صناع القرار في دولهم، وتصبح ظاهرة النزاع الدولي وليدة إرادة الشخصيات الصانعة والمؤثرة في السياسة الخارجية للدول، بالتالي تدرس هذه النظرية النزاعات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة، وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين، فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثم فإنّ الدولة تعني صناع قراراتها.

إن النزاع الدولي حسب "ريتشارد سنايدر" تحدده متغيرات ثلاثة رئيسية:

- **المتغير الأول:** يتمثل في كون أن مدركات صانع القرار وفقاً للمعلومات والأخبار التي تصله من خلال النظام القرارية.

- **المتغير الثاني:** مرتبط بالدوافع باعتبارها اتجاهات وأطر مرجعية يجب توصيلها من خلال النظام القرارية حتى يمكن تحقيق حدّ أدنى من الاتفاق على الأهداف، تحقيق الإدماج للمدركات ومن ثمّ التوصل إلى وجود تعريف متفق عليه بين صناع القرار للموقف الدولي.

- **المتغير الثالث:** يرتبط بتأثير الدوافع في صناعة القرار وفقاً لمجال اختصاص صانع القرار ومدى قوته وعلاقاته وتدريبه ومهاراته، وتزداد أهمية هذا المتغير وفقاً لطبيعة شبكة الاتصالات في النظام القرارية وشكل القيادة والقواعد التي تحدد شكل وهيكل الاختصاص في صنع قرار السياسة الخارجية.¹

وعليه، حسب نظرية صناعة القرار، فإنّ النزاع الدولي هو نتيجة حركة مجموعة أفراد يطلق عليها "حركة الدول المتنازعة"، إنما هي حركة صناع القرار في الدول نتيجة لإدراك الموقف أو الوضع أو المشكلة، يتحدّد مسار الحركة وفقاً لتعريف صناع القرار للموقف في علاقته بالمشكلة التي تواجهه وأهدافه. ولذلك لفهم النزاع الدولي يكفي تحديد الأشخاص المسؤولين عن صنع واتخاذ القرار، ومن ثمّ الدراسة الموضوعية للخلفيات التاريخية والنفسية لهؤلاء الأشخاص وكل ما يرتبط بها.

¹ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 308-309.



خلاصة:

تأسيسا على ما سبق، توصل هذا المحور إلى أن هناك العديد من النظريات الجزئية التي حاولت مقارنة وتفسير الظاهرة النزاعية، حيث أن كل نظرية تركز على متغيرات معينة من أجل الفهم والتفسير. بيد أن عدم الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المركبة والمعقد لظاهرة النزاع من طرف هذه النظريات سيجعلها عاجزة عن الإلمام بمختلف القوى والعوامل التي تكمن خلف هذه النزاعات على تنوعها وتباين دوافعها وظروفها وأهدافها.

المحور الخامس

النظريات الكلية في تفسير النزاعات الدولية

تمهيد:

إذا كانت النظريات الجزئية ركزت على الأفراد كمستوى للتحليل ولفهم الظاهرة النزاعية، فإن النظريات الكلية حاولت مقارنة وتفسير النزاعات الدولية بالتركيز بالدرجة الأولى على الدولة والنظام الدولي كمستوى للتحليل.

ولقد تعددت النظريات الكلية التي حاولت تفسير النزاعات الدولية، كالنظرية الواقعية، الليبرالية، والبنائية...، وفيما يلي عرض لمضامين هذه النظريات وكيفية تفسيرها لظاهرة النزاعات الدولية.

أولاً: النظرية الواقعية:

ترى الواقعية أن ديناميات التنافس والنزاع بين الدول هي سمة طبيعية ودائمة في العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس، يعرف "مورجانتو" السياسة الدولية بأنها صراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة.¹ وفي السياق ذاته يرى "ريمون أرون" "أن العلاقات بين الدول تتسم في الغالب بسمة الصراع، وإن كانت هذه العلاقات تتضمن كلا من الحرب والسلام."²

ويرى الواقعيون أن المصلحة الوطنية هي المحدد الأساسي و الغاية النهائية للسياسة الخارجية للدولة، كما أن السياسة الدولية حسب "مورجانتو" محكومة بمفهوم المصلحة المعرف في إطار قوة الدولة. فالدول تسعى لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تملئها عليها مصالحها أو إستراتيجيتها، دونما اهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

كما تفسر المدرسة الواقعية الحرب أو النزاع من خلال البيئة الفوضوية التي تعيش فيها الدول، ففي ظل غياب حكومة عالمية تقوم بحل الخلافات، كل دولة يجب أن تعتمد على إمكانياتها الخاصة لحماية مصالحها القومية و تحقيق أمنها وبقائها.³

¹ ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 39.

² Raymond Aron, Op.Cit, p. 12.

³ للمزيد من التفاصيل حول فوضوية النظام الدولي أنظر:

فالدول تسعى لتعزيز أمنها من خلال زيادة قوتها أو التقليل من الشعور بالخطر من تهديدات الدول الأخرى. ولأن الدول الأخرى هي أيضا تبحث عن تحقيق أمنها بالطريقة نفسها، تكون نتيجة لذلك ما يسمى "بالمعضلة الأمنية"، وهذا المفهوم يصف المأزق الناتج عن البنية الفوضوية للنظام الدولي. والحرب في هذا النظام لا يمكن القضاء عليها، ففي أفضل الأحوال يمكن إدارة النزاعات والتقليل من الرغبة في الحرب. فالواقعية ترى أنه لا يوجد حل نهائي لمشكلة الحرب، وأن الطريقة الوحيدة للحفاظ على السلم هي تحقيق توازن القوى وتحقيق نوع من "السلم الواقعي".¹

ولقد ركزت الواقعية الجديدة في تحليلها للنزاع، كغيره من الظواهر الأخرى، على المستوى النظامي أي على طبيعة النظام الدولي والفاعلين الأساسيين (القوى الكبرى). ولقد رأى "وولترز" أن الواقعيين الكلاسيكيين قد حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين أو كلاهما، وهما الفرد و المجتمع أو الدولة. واعتبر أنه من الواجب الفصل بين مستوى النظام ووحداته، ورأى "وولترز" أن تاريخ العلاقات الدولية من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة يكشف عن وجود أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات، وأشار إلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين وتعارض إيديولوجياتهما، سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ وتأثير وبسط الهيمنة وتحقيق المكاسب. ومن خلال دراسته للبنية على المستوى الدولي، رأى "وولترز" أن هناك تغييرات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية.²

تفترض هذه النظرية أن النزاع الدولي هو ظاهرة ناتجة عن اختلال في ميزان القوى بين الدول، وتستمد هذه النظرية أطرها النظرية من التكافؤ الموجود في العلوم الطبيعية والاجتماعية حيث يعتبر التكافؤ شرط مسبق لتحقيق التوازن، كما تفترض هذه النظرية أن السمة السائدة في حركة التفاعل الدولي تتمثل في النزاع، وظاهرة النزاع الدولي هي الحالة التي يظهر فيها اختلال في ميزان القوى، كما أن النزاع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية فحسب، وإنما ينطلق في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها على حساب غيرها من الدول.

¹ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 134.

² جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 44.

كما يعني التوازن الاستقرار ضمن إطار نظام يضم عددا من القوى المستقلة، وعندما يتعرض هذا التكافؤ لاضطراب إما بفعل قوى خارجية، أو نتيجة تبدل في العناصر التي تؤلف النظام، فإن هذا النظام يبدي ميلا نحو إعادة التكافؤ الأصلي أو إقامة تكافؤ جديد.¹

ثانيا: النظرية الليبرالية:

ترى الليبرالية الولسونية أن الحروب والنزاعات الدولية هي نتيجة لمجموعة من العوامل، وهي:

- لعبة التحالفات وسياسة توزن القوى.

- السباق نحو التسلح.

- الدبلوماسية السرية.

وعلى هذا عارض "ولسون" سياسة توازن القوى و راهن بالمقابل على نظام الأمن الجماعي في إطار عصابة الأمم، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي السابق "ولسون" بقوله: "إن توازن القوى سياسة غير أخلاقية ومبدأ شرير لأنه ينتهك الديمقراطية وحق تقرير المصير وأن هذه السياسة فقدت مصداقيتها إلى الأبد، ذلك أنها تفوض رجال الدولة على معاملة الأمم كما يتعاملون مع قطعة الجبن يفتطعون منها كيف يشاءون لإرضاء اعتبارات سياسة بغض النظر عن هموم هذه الشعوب."²

ويؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب، تتمثل في التجارة والديمقراطية والمأسسة "بناء مؤسسات دولية"، ويعتبر بعض الليبراليين أن التجارة بإمكانها أن تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع.

وحسب "جوزيف ناي"، فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تفقد الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة،

¹ Roche Jean-Jacque, *Théories des Relations Internationales*, Paris : Montchrestien, 2006, pp.39-40.

² جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 81.

وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب.¹

لقد افترض بعض الليبراليين - وتحديدًا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي - أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها. فالحرب حسب هؤلاء هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية. وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح لها بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسئولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات - بما في ذلك قرارات الحرب - بين يدي فرد أو قلة ذات طموحات قومية كما هو الحال بالنسبة لألمانيا النازية.

وفي دراسات تاريخية مقارنة للفترة الممتدة من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، توصل الباحثان "مايكل دويل" و"دين بابتست" إلى نتيجة مفادها أن النظم الليبرالية الديمقراطية، على الرغم من اشتراكها في حروب عدة مع النظم غير الليبرالية، فإنها لم تهجم نظيراتها الليبرالية أو تقاثلها.²

ويمثل المؤسسون الاتجاه الثالث لليبرالية، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية. فبالرغم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، إلا أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضى من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام.³

وحسب "جوزيف ناي" فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات، ففي المجموعة الأوروبية مثلا، تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء، للجنة الأوروبية، وكذا محكمة العدل الأوروبية، فالمؤسسات تخلق مناخا تتحقق في كنفه أهداف السلام المستدام.⁴

¹ نفس المرجع، ص ص 64-65.

² مارتن غريفيتس، تيري أوكالاها، المرجع السابق، ص ص 252-253.

³ أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 397.

⁴ جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 66.

ويرى أصحاب النظرية الوظيفية أن النزاعات الدولية تتم فقط خارج المنظمات والمؤسسات الدولية، أما التصرفات التي تحدث داخل هذه المنظمات لا تؤدي إلى حدوث النزاعات الدولية. بيد أن هذا الاعتقاد يشوبه نوع من الغموض ذلك أن هناك تصرفات عديدة داخل المنظمات الدولية تؤدي إلى حدوث نزاعات دولية على غرار مجلس الأمن الدولي، ومن جهة أخرى هنات العديد من التصرفات الدولية تتم خارج هذه المنظمات تكون مبنية على أساس التعاون والمصلحة المشتركة للدول الأطراف.¹

3. النظرية الماركسية:

وفقا للماركسية، فإن التناقضات الإيديولوجية بين القوى الوطنية تمثل الحقيقة الأساسية التي تتبع منها وتدور حولها كافة أشكال النزاعات الدولية، كما تهذب الماركسية إلى أن النزاعات الدولية هي نتيجة للتوزيع غير العادل للسلطة والثروة في النظام الدولي.

فالطروحات الماركسية تدور حول فكرة الصراع الطبقي داخل الدولة ثم تعميم هذا الصراع الطبقي على المستوى الدولي في مرحلة لاحقة، فالماركسية ترى أن الحرب والصراع ظاهرة تاريخية طبيعية تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الداخلي أو الدولي.

فالماركسية ترى أنه من خلال تحديد علاقات القوة الطبقيّة الأطراف النزاع يمكن الوقوف على المضمون الحقيقي لتلك الصراعات وعلى الدوافع المحركة والمصالح التي تكمن خلفها.²

ومن جهتها ترى الماركسية اللينينية التي تركز على مفهوم الإمبريالية وعلى العوامل الاقتصادية للحروب والنزاعات، أن ظاهرة النزاعات الدولية ترتبط أساسا بالنظام الرأسمالي، فحسب "لينين"، فإن الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية، أو هي رأسمالية في حالة تطور، وعندما تتطور الرأسمالية تصبح عنيفة وتميل إلى شن الحروب.

¹ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 270.

² إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 228.

ويفسر "لينين" الحرب العالمية الأولى على أنها تنافس بين القوى الرأسمالية على المستعمرات ومناطق النفوذ وعلى الأسواق والموارد الأولية، ولكي يتحقق السلام حسب "لينين" يجب تدمير النظام الرأسمالي.¹

رابعاً: النظرية البنائية:

ظهرت النظرية البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات، كردة فعل للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، وبعد "تيكولاس أونوف" أول من استعمل مصطلح "البنائية"، في كتابه الموسوم **World of our making** بالإضافة إلى مقال "الكسندر واندت الصادر عام 1992، بعنوان **Anarchy is what states make of it** .

ولقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، كما أنهما وجدتتا صعوبة في تفسيره. بينما تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصاً ما يتعلق بالثورة التي أحدثها "ميخائيل غورباتشوف" في السياسة السوفييتية باعتناقه أفكاراً جديدة كالأمن المشترك.

تركز النظرية البنائية على تأثير الأفكار، وتولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضاً لسلوكيات تحظى بالقبول. وهذا على عكس الواقعية والليبرالية التي تميل إلى التركيز على العوامل المادية.

ويشير البنائيون إلى أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب الطرح الواقعي، بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات. وبالتالي فإن المسار وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.²

¹ جيمس دورتي ، روبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص ص175-176.

² عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002، ص 45.

حسب "ألكسندر واندت" فإن البنائية، وبغرض تقديم فهم وإدراك أكثر للسياسة الدولية تتطلف من الافتراضات التالية:

* الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

* البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني".

* هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.¹

ينصب اهتمام النظرية البنائية في تحليلاتها للظاهرة النزاعات على الجوانب غير المادية والاجتماعية، كقضايا الهوية و الثقافة، الصراعات العرقية، القيم والمعايير...²، ولذلك ازدهر التحليل البنائي للقضايا الأمنية والنزاعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، باعتبارها تمتلك تفسيرات لظاهرة الصراعات العرقية و قضايا الهوية التي تفتقدها النظريات الأخرى.³

يتوقف تفسير النزاعات والحالة الأمنية وفقا للنظرية البنائية على الجوانب غير المادية كمدرجات ونوايا الدول لبعضها البعض، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة مثلا، أنه من الصعب تصور صراع أو وقوع مأزق أمني بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن الإدراك العام السائد بين الدولتين هو أن إحداها لا تشكل تهديدا للأخرى. وهذا ما يطلق عليه بالبعد التذاتاني في التحليل الأمني، أي البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية للفاعلين في إدراك الحالة الأمنية.

يعتقد البنائيون خاصة "واندت" أن النزاعات والفوضى هي ما صنعتها الدول وليست معطى مسبق. فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون (حسب مصالحتهم هوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه لفوضى وكذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها.

¹ نفس المرجع، ص40.

² Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relation Theory", *International Security*, Vol 23, N°1, Summer 1998, P172.

³ عبد الناصر جندلي، أثر نهاية الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ص116.



عموما يحتاج البنائيون بأن الحروب والمعضلات الأمنية تنجم عن النواتج التي تحقق ذاتها، فمنطق المعاملة بالمثل يعني أن الدول تحمل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوة و بأنها تتصرف بناء على ذلك.¹



وفي هذا الإطار، تبرز أهمية المتغيرات الأخرى غير القوة و الفوضى في مقارنة و تفسير النزاعات والأمن الدولي، ذلك أن الأفكار والقانون المؤسسات و المعرفة تلعب أدوارا أساسية في تحديد سلوكيات الدول في المحيط الدولي.

ولتحقيق الأمن والقضاء على الفوضى في العلاقات الدولية تقترح كل من النظرية البنائية مفهوم الجماعات الأمنية كبديل مؤسسي للنزاع والمعضلة الأمنية و حالة الفوضى التي صورها الواقعيون، فالجماعات الأمنية تتسم بوجود إدراكات مشتركة فضلا عن إجراءات بناء الثقة وذيوع سياسات الطمأنة بين أعضائها، مما يجعلها قادرة على تجنب الفوضى وتحقيق مستوى عال من الأمن والسلام.²

خامسا: نظرية النظام العالمي:

تفترض أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية، يشكل المصدر الرئيسي كل أشكال الفوضى والنزاعات الدولية، وأن القضاء على هذه النزاعات بصورة إيجابية وفعالة إنما يتطلب تعديل هذا الأساس عن طريق إذابة الإرادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة، تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كافة الإمكانيات اللازمة لفرض السلام وتدعيم فرص استقراره.

تأسيسا على ذلك، تتبع النزاعات من استمرار اعتناق مبدأ السيادة القومية والتسليم المطلق بمشروعيتها وعدم التحول عن اعتباره حجر الزاوية في علاقات المجتمع الدولي، ولن تنتهي النزاعات

¹ خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2007، صص 105-106.

² جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، صص 434-435.

طالما بقي النظام الدولي القائم على تعدد الدول، ولن يتحقق السلام إلا بمصادرة هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقى في مضمونها ومراميتها من القوميات الضيقة الراهنة.¹

سادسا: نظرية السباق نحو التسلح:

ترى هذه النظرية أن السباق نحو التسلح هو السبب الأساسي للنزاعات الدولية، فالتفوق في مجال التسلح ينتج بطبيعته الميل إلى استعراض القوة، حتى في النزاعات الدولية التي تقتضي ظروفها التركيز على وسائل التسوية السياسية، والتلويح بالقوة في أي صورة من صور التهديد يؤدي إلى تأزيم النزاعات وشحنها بطاقة أكبر من التوتر والعنف سواء حدث ذلك إراديا أو تم بصورة عفوية.

وتؤدي الثورة التكنولوجية في ميدان إنتاج الأسلحة وما يترتب عليها من ارتفاع معدل التغيير في نظم التسلح، إلى خلق ثغرات في نظم الأمن المعمول بها، مما قد يخلق الحافز لدى بعض الأطراف إلى المبادأة في تصعيد حدّة النزاعات الدولية. ولذلك، فالدول المتفوقة في ميدان التسلح عادة ما تسارع إلى التوسع وشن الحروب حتى لا تفقد هذه الميزة.

كما أن التسلح الذي يقوم بطبيعته على السرية، يولد مناخا من الشك والخوف المتبادل، ويولد كذلك نوعا من الشعور بعدم التيقن في ظل التغيير المستمر في علاقات القوى بين مختلف الأطراف.

ومن جهة أخرى، فالتسلح المستمر يهيئ المجال أمام مجموعات المصالح المختلفة والمرتبطة بصناعات التسليح لكي تواصل ضغوطها على أجهزة صنع القرار حتى تظل بعض النزاعات الدولية ساخنة، لأن ذلك يضمن لها استمرار حصولها على أقصى استفادة مادية ممكنة.²

سابعا: النظريات الجيوسياسية:

على الرغم من تعدد وتنوع النظريات الجيوسياسية، إلا أنها تلتقى في أهمية ومحورية العوامل الجغرافية في تفسير النزاعات الدولية، والحقيقة أن الكثير من النزاعات التي تحدث في العالم تحركها رهانات جيوسياسية كالسيطرة على المناطق والأقاليم الجيوستراتيجية، وعلى المضائق البحرية وكذا المناطق التي تزخر بالثروات الطبيعية وبالخصوص النفط والغاز الطبيعي.

¹ إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 233.

² نفس المرجع، ص ص 231-232.

وعليه، فالنظريات الجيوسياسية تبحث في علاقة النزاع بالعوامل الجغرافية، وكيف تشكل هذه الأخيرة مصدر من مصادر الحروب والنزاعات الدولية.

فعلى سبيل المثال، ذهب رواد المدرسة الجيوسياسية الألمانية، وبخاصة كل من "فريدريك راتزل" و"كارل هاوشوفر"، إلى ربط ظاهرة النزاع والتوسع الإقليمي بعامل جغرافي مهم يتمثل في البحث عن المجال الحيوي.¹

وفي السياق ذاته، ذهب "هالفرد ماكيندر" إلى منطقة أوراسيا أو قلب الأرض "الهارتلاند" هي بمثابة المحور الجغرافي للتاريخ، الذي تدور حوله الصراعات، بالنظر إلى الأهمية الجيوستراتيجية لهذه المنطقة في الصراع على الهيمنة العالمية.

وعلى هذا يرى "ماكيندر" أنه:

- من يسيطر على أوراسيا يسيطر على قلب الأرض.
- ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر الجزيرة العالمية.
- ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.²

بينما ذهب "نيكولاس سبيكمان" إلى إيلاء أهمية بالغة لأرض الحواف أو "الريميلاند" في صراع القوى على الهيمنة العالمية، وهي المناطق المحاذية لما أسمه ماكيندر "بقلب الأرض" ، وعلى هذا يرى "سبيكمان" أنه:

- من يسيطر على أرض الحواف يسيطر على قلب الأرض.
- ومن يسيطر على قلب الأرض يهيمن على العالم.³

¹ عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي، 2006، ص 61.

² بيير سيليريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1988، ص 24.

³ عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، 1999 ، ص 101.



ومن جهة أخرى، ذهب الطرح "التلاسوكراتي" الذي يمثله "ألفريد ثاير ماهان" صاحب نظرية القوة البحرية، إلى اعتبار أن جوهر الصراع على الهيمنة العالمية يتمثل في البحر، ولذلك من يسيطر على البحار والمحيطات والمضائق البحري الإستراتيجية يهيمن على العالم، مستشهدا في أطروحاته بالإمبراطورية البريطانية التي سيطرت على البحار، بفضل أسطولها البحري القوي.¹

كما ظهر اتجاه ثالث ركز على "الطرح الأيروكراتي"، يمثله "ألكسندر دي دسفيرسكي"، صاحب نظرية القوة الجوية، معتبرا أن الفضاء يمثل مجالا جديدا للصراع على الهيمنة، وأنه من يمتلك قوة جوية ضاربة يسيطر على الفضاء ومن ثم يهيمن على العالم.²

بوجه عام، يمكن القول أن النظريات الجيوسياسية بالرغم من اختلاف وتباين طروحاتها، بيد أنها تلتقي في اعتبار أن العوامل الجغرافية تشكل مصدرا من مصادر الحروب والنزاعات الدولية.

خلاصة:

في ضوء ما سبق، يمكن الخلوص إلى القول، أن النظريات الجزئية والنظريات الكلية لا تستطيع كل منها على حدة أن تقدم إطارا نظريا ملائما لفهم النزاعات الدولية، فالنزاع ينشأ من مصادر خارجية ومن البنى الاجتماعية وكذلك من الأوضاع النفسية للأفراد. من هذا المنطلق، نحن بحاجة إلى بناء نظرية موحدة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المعقدة والمركبة لظاهرة النزاع.

¹ عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 80.

² نفس المرجع، ص 102.

المحور السادس

إدارة النزاعات الدولية

تمهيد:

يكتسي علم إدارة النزاعات الدولية أهمية بالغة، كونه يهتم بالدرجة الأولى بصياغة خطط وإستراتيجيات التعامل مع النزاعات الدولية، بغية تحقيق الأرباح والمكاسب ولكن مع ضرورة الإفلات من آثار الحرب المدمرة.

ولذلك يتوخى هذا المحور التّأصيل لمفهوم إدارة النزاعات الدولية، وكذا بيان آليات ومتطلبات إدارة النزاعات، بالإضافة إلى البحث في الأشكال والأنماط المختلفة التي تتخذها عملية إدارة النزاعات الدولية.

أولاً: مفهوم إدارة النزاع الدولي

ظهر علم إدارة النزاعات في العلاقات الدولية للبحث في أساليب وطرائق إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الحرجة والحادة خاصة مواقف الحروب والأزمات الدولية، فإدارة النزاع هي عملية حركية أساسها المواجهة أو محاولة الإمساك بالموقف من خلال إحدى المتغيرات الأساسية والدفع بالموقف بكل جزئياته نحو الهدف الذي يحدد مسبقاً.¹

كما يقصد بإدارة النزاع تبني برامج سياسية مقصود بهدف التحذير من الأفعال والنوايا المتعلقة بأعداء حقيقيين أو محتملين والحيلولة دون الانكشاف الإستراتيجي. فإدارة النزاع هو فن استخدام أدوات الحركة والتلاعب بمتغيرات الموقف واستغلال مسالك الاتصال قصد تحقيق فعالية قصوى للأهداف المباشرة من القرار السياسي.²

ومن جهته، يرى "جلين سنايدر" أنّ إدارة النزاع تعني ممارسة التحكم المفصل في عوامل النزاع من حيث المدى والكثافة، وذلك بهدف تقليل فرص إنفجار قضية موضوع النزاع ووصولها إلى

¹ عليوة السيد، المرجع السابق، ص 16.

² نفس المرجع، ص 17.

حالة الحرب. بمعنى أن كل دولة ترغب في إدارة النزاع بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مصالحها إلى أقصى حد في النتيجة النهائية وحل القضية موضوع النزاع.¹

ويشير مفهوم إدارة النزاع إلى التعامل مع عناصر موقف النزاع باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهدافا دولية ويحافظ على المصالحة الوطنية. وهي أيضا عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على النزاع والتحكم فيه وفقا لمصلحة الدولة.²

وهناك أيضا من يعرف إدارة النزاعات، بأنها الاستعمال الأفضل لإمكانيات والوسائل المتاحة، بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في هذا النزاع أو ذلك، سواء من خلال المساهمة في حلّه أو في تعقيده أو في القضاء عليه.³

ويرى "يوهان غالتونغ" أن إدارة النزاعات الدولية توصف بأنها دراسات محافظة متميزة بطبيعتها المنهجية، و إذا كان محور تخفيف حدّة النزاعات هو محور دراسات إدارة النزاع، فالنتيجة ستكون ظهور فرع مهتم بالظروف التي تكفل المحافظة على القوة، وتجميد الوضع القائم، بمعنى آخر إلهاء الطرف الأضعف لكي لا يحمل السلاح ضدّ الطرف الأقوى، وقد أصبحت إدارة النزاعات تسيطر عليها إيديولوجية تعتقد أنّ النظام له قيمة تفوق قيمة التغيير، وأن أهداف إدارة النزاع في الحقيقة شكل مصغر لأهداف المصالح الكبرى في النظام الدولي، ولذلك تصبح إدارة النزاع الدولي عاملا يدعم من الوضع القائم للنظام الدولي، لأنها تقدم لصانعي القرارات في الدول الكبرى المعلومات اللازمة لعمليات الضبط والتحكم داخل النظام الدولي.⁴

¹ عبد الغفار محمد أحمد ، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)، دار هومة، 2003، ص ص15-16.

² عليوة السيد، نفس المرجع، ص18.

³ عبد الغفار محمد أحمد، المرجع السابق، ص18.

⁴ لوند مايكل، منع المنازعات العنيفة، ترجمة: عادل عناني، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1999، ص 64.

وعليه، يمكن القول أن إدارة النزاع يعني مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي يتخذها أطراف النزاع بخصوص الموقف أو القضية، لهدف تحقيق المكاسب والمصالح مع الحيلولة دون اندلاع الحرب.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج الملاحظات التالية:

- في إطار إدارة النزاع يجب العمل على تفادي وصول النزاع إلى الدمار والانفجار "الحرب" وذلك من خلال التحكم فيه ومراقبته.
- الهدف من إدارة النزاع هو تحقيق المصلحة والحفاظ على القوة من خلال توجيه النزاع والتحكم في مساراته.
- الهدف من إدارة النزاع هو تجميد الوضع القائم والحفاظ على القوة وإهاء الطرف الأضعف حتى لا يحمل السلاح ضد الطرف الأقوى.

ثانياً: آليات ومتطلبات إدارة النزاعات الدولية

تعتمد إدارة النزاعات الدولية على مجموعة من الآليات ومن ذلك، التهديد، التصعيد، الإكراه، الإغراء، العقوبات، المقاطعة، الحصار، تجميد أموال الدولة في الخارج..، كما تستدعي عملية إدارة النزاعات الدولية توفر مجموعة من المتطلبات وهي كالتالي:

1. الحاجة لتوفر المعلومات:

تكتسي المعلومات أهمية بالغة في إدارة النزاعات الدولية، ذلك أنها تمكن من معرفة نوايا الخصوم الإستراتيجيين وأهدافهم وخططهم، ومن خلال معرفة العدو يمكن صياغة إستراتيجية لمواجهة. وقد أثبت الواقع الدولي أن امتلاك المعلومات يلعب دوراً هاماً في تحديد مخرجات الحروب والنزاعات وفي تحديد عوامل النصر والهزيمة. وعلى هذا تحرص الدول قبل الخوض في النزاعات والحروب على جمع المعلومات من خلال الأجهزة الاستخباراتية و أجهزة التجسس نظراً لأهميتها البالغة في إدارة النزاع.

2. الاستغلال الأمثل للإمكانات والقدرات المتاحة:

من متطلبات إدارة النزاع الدولي، قدرة الدولة على تعبئة وتجنيد كامل إمكاناتها وقدراتها وتوظيفها بشكل ناجح بما يخدم أهدافها ومصالحها في النزاع. ويستدعي التوظيف الأمثل للإمكانات وجود قيادة سياسية تمتلك رؤية إستراتيجية ومقدرة على تعبئة هذه الإمكانيات بالشكل الذي يؤدي إلى إحداث تأثير فعلي في الساحة الدولية وأثناء إدارتها للنزاعات الدولية.

وهنا تجدر الإشارة، أن الكثير من الدول العربية تمتلك إمكانيات نفطية ومالية إلا أنها ليس لديها قدرة على تعبئتها بشكل أمثل في إدارة النزاعات خاصة مع الكيان الإسرائيلي.

4. مرونة المواقف:

أثناء إدارة النزاعات الدولية يجب على الأطراف أن تبدي نوع من المرونة وعدم الصلابة في مواقفها، من أجل التكيف مع متغيرات وتحولات النزاع. كما أنه في إدارة النزاعات لا يوجد وجهة نظر صحيحة تماماً أو خاطئة تماماً، كما أنه لا يتم التعامل مع الأبيض أو الأسود ولكن مع اللون الرمادي الذي هو خليط بينهما.

5. التخطيط والعقلانية:

تقتضي عملية إدارة النزاعات الدولية توفر عنصر التخطيط الذي من خلاله يتم صياغة إستراتيجية للتعامل مع النزاع، وفي إطاره يتم تعبئة الوسائل والإمكانات الملائمة لتحقيق أهداف النزاع. كما تستدعي عملية إدارة النزاعات توفر نوع من العقلانية وبعد النظر لدى أطراف النزاع، حيث يجب أن تسعى إلى تحقيق المصلحة لكن مع التحكم في النزاع حتى لا يصل إلى مرحلة الانفجار، كما يجب على الأطراف مراعاة مبدأ ضعف القوة وقوة الضعف.

6. تجنب السعي للانتصارات أو المكاسب المطلقة وإنما النسبية:

في إدارة النزاعات يجب على الأطراف أن لا تسعى إلى الانتصار الكامل والمكاسب المطلقة ولكن يجب أن تسعى إلى الانتصار أو المكاسب المحدود الذي هو خليط بين النصر والهزيمة. كما



يتعين عليها السعي نحو الأمن النسبي وليس الأمن المطلق لأن الأمن المطلق للطرف الأول يعني انعدام الأمن بالنسبة للطرف الثاني.¹

ثالثا: أشكال إدارة النزاعات الدولية

تتخذ إدارة النزاعات الدولية عدة أشكال وأنماط وهي:

1. إدارة النزاعات الدولية من خلال صنعها "الإدارة بالنزاعات":

يركز هذا النمط على أهمية اللجوء إلى افتعال نزاعات خاصة مع الأطراف الخارجية من أجل إدارة واحتواء النزاعات القائمة والحقيقة أن اللجوء إلى صناعة وافتعال نزاع مع عدو خارجي، يشكل إحدى الآليات والنماذج الفريدة في إدارة النزاعات خاصة على المستوى الداخلي.

إذ ينطلق هذا النموذج من فرضية أساسية مفادها، أن اللجوء إلى افتعال وصناعة نزاع مع عدو خارجي يكتسي "أهمية وظيفية" لاحتواء النزاعات والاضطرابات القائمة خاصة على الصعيد الداخلي. وتأسيسا على ذلك، عادة ما تلجأ الأجهزة الاستخباراتية للدول عند بروز إرهابات وبوادر نزاع داخلي "الإنذار المبكر"، كالغضب والاحتقان الشعبي... إلى ما أسماه "بيير كونيذا" "إستراتيجية صناعة وافتعال العدو الخارجي"، وهو أيضا ما أطلق عليه الجنرال "إريك دولاميزونوف" "بالعدو الجيد والمفيد" الذي من شأنه تشتيت وصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية، وبذلك تتم التغطية عن العجز الوظيفي للنظام السياسي. وعلى هذا، فالحكمة السياسية اليونانية تقضي "بأن العيش من دون عدو هو أمر صعب بالنسبة للدولة"، باعتباره يلعب دور المهدئ والمسكن لحركات التملل الداخلي.²

الواقع أن إستراتيجية افتعال وصناعة نزاع مع عدو خارجي لا توفر فقط مخارج إستراتيجية للنظام السياسي الذي يعاني مصاعب داخلية، وإنما أيضا من شأنها التحكم في قوة الغضب الشعبي من حيث توجيهها ليس إلى السلطة ولكن إلى هذا العدو الخارجي المفتعل والمصطنع إستخباراتيا وفق المقاس الذي يضمن استقرار واستمرارية النظام السياسي.

¹ أمين هويدى، المرجع السابق، ص 139.

² بيير كونيذا، صنع العدو، ترجمة نبيل عجان، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 23-

ويُضاف إلى ما سبق، أن من مزايا صناعة نزاع مع العدو الخارجي تحقيق التماسك الداخلي، ولذلك يقول الجنرال "دولاميزونوف".."إن غياب العدو يخرق تماسكنا الداخلي ويجعل قوتنا غير مجدية." وفي السياق ذاته" يقول "ألكسندر أرباتوف" المستشار الدبلوماسي الأسبق مخاطبا الغرب بعد انهيار الإتحاد السوفياتي "سنوفر لكم أسوأ خدمة سنحرمكم من العدو." كدلالة ساطعة عن الأهمية الوظيفية للعدو الخارجي لاحتواء النزاعات الداخلية وتحقيق التماسك المجتمعي.¹

ولذلك، كثيرا ما تلجأ الدول إلى افتعال وصناعة نزاعات للتغطية أو احتواء نزاعات أخرى. وتبرز الأهمية الوظيفية لهذا النمط من إدارة النزاعات في كونه يساهم في تشتيت وصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية، التحكم في الغضب والاحتقان الشعبي وتوجيهه للخارج، التغطية عن الفشل والعجز الوظيفي للنظام السياسي، فضلا عن تحقيق التماسك الداخلي.

2. إدارة النزاعات الدولية من خلال تغذيتها:

يعتمد هذا الشكل من إدارة النزاعات الدولية على عامل تغذية النزاع، بمعنى لجوء الأطراف إلى إذكاء وتأجيج النزاع والدفع به إلى الأمام، من خلال التصعيد، الرفع من حدة النزاع، وزيادة التوتر والعنف، التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إلى استعمالها الفعلي، فرض العقوبات وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية...الخ.²

والحقيقة أن هذا النمط من إدارة النزاعات الدولية، ينطوي على أهداف متعددة، فإذا لجأت الأطراف المباشرة للنزاع إلى هذا النمط من الإدارة، فإن الهدف هو الضغط على العدو ودفع لتغيير أو تليين مواقفه، أما إذا لجأ الطرف الثالث وهو طرف غير مباشر إلى تغذية وتأجيج نزاع ما، فإن الهدف من وراء ذلك هو تحقيق الإنهاك والاستنزاف المزدوج لأطراف النزاع.

والمثال على ذلك، لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغذية وتأجيج الحرب العراقية الإيرانية من أجل تحقيق الاستنزاف المزدوج لأطراف النزاع، ونفس الهدف ينطبق على الإدارة الأمريكية للحرب الروسية الأوكرانية.

¹ نفس المرجع، ص 70.

² محمد بوعشة، تحليل وإدارة النزاعات الدولية، الجزائر: دار الهلال، 2009، ص112.

3. إدارة النزاعات الدولية من خلال منع انفجارها:

يركز هذا النمط من إدارة النزاعات الدولية على عنصر احتواء النزاعات والحيلولة دون انفجارها، بمعنى أن تسعى الأطراف إلى تحقيق أهدافها ومصالحها في إدارة النزاع، ولكن مع ضرورة التحكم في النزاع ومنع انفجاره من خلال الانزلاق للوقوع في الحرب.¹

خلاصة:

تأسيسا على ما سبق، توصل هذا المحور إلى النتائج التالية:

- أن مفهوم إدارة النزاع يعنى بالدرجة الأولى بصياغة إستراتيجية للتعامل مع النزاعات، من أجل تحقيق المكاسب ولكن دون الإضرار بقواعد السلام، بمعنى دون الانزلاق إلى الحرب وتجنب نتائجها المدمرة، فمفهوم إدارة النزاع ينصرف عموما إلى مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي يتخذها أطراف النزاع بخصوص الموقف أو القضية، وهنا قد يتم اللجوء إلى التلاعب بمتغيرات النزاع من حيث التصعيد والتهديئة، ومن حيث المدى والكثافة، كل ذلك من تحقيق المكاسب والمصالح مع الحيلولة دون اندلاع الحرب.

- كما خلص هذا المحور إلى أن إدارة النزاعات الدولية تعتمد على مجموعة من الآليات كالتهديد، التصعيد، الإكراه، الإغراء، العقوبات، المقاطعة، الحصار، تجميد أموال الدولة في الخارج..، كما أن عملية الإدارة تقتضي توفر مجموعة من المتطلبات مثل الحاجة للمعلومات، المرونة، التخطيط والعقلانية، تعبئة الامكانيات والموارد... الخ.

- إن إدارة النزاعات الدولية تتخذ ثلاث أنماط أساسية، وهي إدارة النزاعات من خلال صنعها أو ما يعرف (بالإدارة بالأزمات)، أي اللجوء إلى صناعة نزاع جديد للتغطية على النزاع القائم. وإدارة النزاعات من خلال تغذيتها، بمعنى إذكائها من خلال التصعيد، وزيادة كثافة وحدة النزاع. بالإضافة إلى إدارة النزاعات الدولية من خلال منع انفجارها، أي من خلال الحيلولة دون انزلاق الأطراف إلى حرب مدمرة.

¹ نفس المرجع، ص 113.

المحور السابع

نظريات إدارة النزاعات الدولية

تمهيد:

من الثابت أنه يستحيل على أية دولة منخرطة في نزاع ما، أن تحقق المكاسب والأهداف دونما الاسترشاد بنظرية إستراتيجية معينة في إطار تعاطيها مع النزاع، ولذلك فنظريات إدارة النزاعات الدولية تبحث بالأساس في السلوك الدولي الناجح وهو السلوك المؤدي إلى تحقيق المكاسب والانتصارات عندما تخوض الدولة الحروب والنزاعات.

وقد استقرت أدبيات العلاقات الدولية على تحديد مجموع من النظريات في مجال إدارة النزاعات الدولية، منها نظرية المباريات/اللعب، نظرية الردع، نظرية المساومة، ضف إلى ذلك بعض النظريات التي طبقت خصيصا في مرحلة الحرب الباردة، مثل نظرية الاحتواء، نظرية الانتقام الشامل، نظرية الرد المرد، نظرية حافة الهاوية...الخ.

أولا: نظرية اللعب

لقد تحدث الجنرالات والاستراتيجيين في السابق عن ما يسمى "بلعب الحرب games War" والتي تعني القدرة على معرفة التحرك القادم للخصم، ويرى المؤرخ الهولندي يوهان هوزينجا أنه من الصعب فهم الثقافة الإنسانية إلا إذا تعاملنا مع الإنسان على أساس أنه لاعب player وأن الأفراد ينخرطون في اللعب منذ طفولتهم وطيلة حياتهم وفي كل الجوانب ابتداء من العلاقات العاطفية حتى العلاقات النزاعية والحربية.¹

ويرى "مارتن شوبيك" أن نظرية اللعب تعنى بطريقة دراسة صناعة القرار في حالات النزاع، حيث أن هذه النظرية كما يقول توماس شيلينغ معنية بأوضاع كون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر، وهذا يعني لتمييز بين ألعاب الاستراتيجية وألعاب الحظ. بينما يذهب "ستيفن برامز" إلى تعريفها بأنها مجموعة القواعد التي تسهم في ربط اللاعبين أو المؤلفين المحصلات.²

¹ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 335.

² نفس المرجع، ص 337.

وقد تأثر كل من "شيلينج" و"شوبيك" بدراسة كل من "فون نيومان" و "أوسكار مونجنستيرن" في كتابهما الموسوم: "نظرية اللعب والسلوك الاقتصادي" أين قاما بتحليل مختلف الاستراتيجيات التي يمكن أن يتبعها اللاعب، وحاولا أن يقدموا صياغة نظرية رياضية للنتائج المترتبة عن كل حركة، ثم اختيار الحركة التي توفر أفضل النتائج أو ما يسمى الإستراتيجية المثلى.¹

وتركز هذه النظرية على التعامل مع الموقف التي تشتمل على النزاعات وتضارب المصالح، وتنتظر إليها كما لو كانت مباريات في الإستراتيجية، وعلى ذلك يمكن القول بأن اهتمامات نظرية المباريات تنصرف في الأساس إلى تحليل كافة نماذج النزاعات السياسية بصورة عامة، وإلى مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة، وقد استطاع عدد من كبار المفكرين العسكريين وخبراء الإستراتيجية الدولية أن يطوّروا أساليب استخدام نظرية المباريات في تصميم البدائل الإستراتيجية التي يمكن تطبيقها في ظروف النزاعات المختلفة.

وترى هذه النظرية أن صنع القرار في حالات النزاع يتضمن درجة معينة من العقلانية، فكل لاعب يسعى لنيل مكاسب قصوى، وأن نتيجة المباراة لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصدفة وطبيعة البيئة التي يجري فيها السجال، إنما ترتبط بخيارات اللاعب أو اللاعبين المقابلين.

وطبقاً لهذه النظرية، يكون كل طرف في نزاع ما، قادراً على اختيار المسلك الذي يتصور أنه قادر على أن يصل به في النهاية إلى الانتصار على خصمه، إلا أن ذلك يتطلب مسبقاً، التعرف على نوايا الخصم الذي يفترض فيه أنه يتمتع بقدر من الذكاء لا يقل عن الطرف الآخر في هذه الإستراتيجية النزاعية، استناداً إلى ذلك تكون كل البدائل الممكنة للتصرف بمثابة مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن التركيز من بينها على هذه أو تلك، بحسب النتائج التي يمكن توقعها من كل واحدة منها، وهذه النتائج المتوقعة يمكن تمثيلها بجدول على شكل مجموعة من الخانات التي ترصد فيها مكاسب وخسائر هذه الأطراف المتنازعة في مواجهة بعضها.

بذلك، يصبح مضمون نظرية الألعاب مبني على افتراض أن متخذي القرارات في أي شكل من أشكال النزاعات سوف يحرصون على إتباع استراتيجيات رشيدة خلال مرحلة النزاع، وذلك من

¹ إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 248.

خلال السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من القيم أو المكاسب وتجنب الخسائر بقدر ممكن، أو على الأقل تحجيمها إلى أقل قدر ممكن.¹

هذا وتنقسم نظرية الألعاب إلى قسمين: ألعاب صفرية وألعاب غير صفرية، بحيث:

- اللعب الصفرية:

يشير المفهوم المبسط لهذا النوع من المباريات أن ربح طرف هو خسارة طرف آخر، بالمعنى الرياضي، المكسب الذي يحققه الطرف الأول يساوي مقدار الخسارة التي يحققها الطرف الثاني. أما في مجال العلاقات الدولية، فتمثل اللعبة الصفرية النزاع الدائم غير قابل للتوفيق والحلول الوسطى إذ يسعى كل طرف لإنهاء وجود الطرف الآخر أو الاستسلام.

من هذا المنطلق هذا يرى "كارل دويتش" أن المباريات الصفرية تعد نموذجا للنزاع الشديد بين اللاعبين، فما يربحه لاعب يخسره الآخر، ما يعتبر نافعا للاعب يعتبر في نفس الوقت ضررا بالنسبة للآخر.²

-اللعب غير الصفرية:

تفترض وجود فرص للتنسيق والتعاون من منطلق المصلحة المشتركة لطرفي النزاع. ففي هذا النوع من المباريات، قد ينتهج الطرفان اتجاه بعضهما سلوكا تعاونيا أو غير تعاونيا، وفي حالة السلوك التعاوني يكون من مقدور طرفي النزاع إمكانية الاتصال بينهما وتبادل المعلومات مقدما بخصوص القضية موضوع النزاع، أما في حالة السلوك غير التعاوني، فإن الاتصال المباشر يكون غير موجود ولا يعرف أحدهما سلوك الآخر إلا بعد الإقدام على هذا السلوك، ومع ذلك فإنه في حالة عدم الاتصال ثمة نوع من الاتصال الضمني.

وتتميز المباريات غير الصفرية بوجود مصالح تعاونية إلى جانب المصالح التنافسية، ولهذا فإن هناك من يطلق عليها مباريات القيمة المتغيرة أو مباريات ذات الدافع أو الحافز المختلط، وهي

¹ نفس المرجع، ص 249-250.

² كارل دويتش، المرجع السابق، ص 159.



المباريات التي يربح فيها أحد اللاعبين شيئاً من أحدهم الآخر بطريقة تنافسية، ولكنهم في نفس الوقت وبطريقة جماعية يربحون أو يخسرون من لاعب إضافي أو ثانوي.¹

ثانياً: نظرية الردع

يعتبر مفهوم الردع قديم بقدم توازن القوى في العلاقات الدولية، فقد كتب المؤرخ اليوناني "ثوسيديديس" (أب المدرسة الواقعية)، أنه في الحروب البوليبونيزية يحاول كل طرف المناورة لبناء تحالفات ليظهر للخصم أن القيام بحرب أو توسيع رقعة الحرب تكون عواقبها وخيمة، كما أشار "ميكيافيلي" إلى ضرورة التظاهر بالقوة الذاتية واعتماد سياسة "عرض العضلات" كوسيلة لمنع الخصم من القيام بأعمال عدوانية.

لقد نظر لمفهوم الردع العديد من المفكرين الإستراتيجيين من أمثال "أندري بوفر"، "ليدل هارت" و"المارشال الروسي سوكولوفسكي".

ويشير المعنى اللغوي للردع إلى المنع أو الزجر، أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، ومن ذلك أن الردع هو تقديم أدلة للعدو لا يمكن إخطاؤها عن توفر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بشدة عن أي محاولة من ناحيته لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو مكسب معين على حساب الدولة الرادعة.²

وقد ذهب "أمين هويدي" (وزير الدفاع المصري الأسبق) إلى تعريف الردع بأنه استعمال أدوات القتال لمنع القتال، فإذا وقع القتال فشل الردع، بمعنى أن الهدف من الردع هو الإبقاء على القوة في حالة السكون وعدم تحولها إلى الحركة.³

وفي السياق ذاته، يرى "توماس شيلينغ" بأن الردع هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية، ويرى الجنرال الفرنسي "أندريه بوفر" بأن هدف الردع هو عدم تمكين أي قوة معادية من اتخاذ القرار

¹ نفس المرجع، ص 163.

² إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011، ص 187-188.

³ أمين هويدي، المرجع السابق، ص 125.

باستخدام القوة العسكرية، أو بمعنى آخر، جعل العدو يتصرف في الموقف سواء على أساس الفعل أو ردّ الفعل بدافع من شعوره بوجود تهديد قوي له، من ثم تكون النتيجة المستهدفة سيكولوجية في الأساس وهي النتيجة التي لا يمكن تحقيقها إلا بأسلوب التهديد.

ومن جهته يرى "برنارد برودي" أن مفهوم الردع ينصرف إلى التهديد الضمني أو الصريح بالحرب من قبل دولة معينة تجاه دولة أخرى لتمنعها من الإقدام على تصرف معين.¹

من خلال التعاريف السابقة نستشف أن مفهوم الردع ينطوي على ركنان أساسيان (معادلة الردع) وهما:

❖ **الركن المادي:** يشير إلى ضرورة توفر توازن القوى بين الأطراف.

❖ **الركن السيكولوجي:** ينصرف إلى عنصر الإدراك لدى الطرف الآخر، بأن ما سيلحق به من دمار سيكون جسيماً إذا أقدم سلوك عدواني.²

لقد استخدم الردع في إدارة النزاعات الدولية بشكل لافت في مرحلة الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في ظل سيادة توازن الرعب النووي وبروز أطروحات الضربة الأولى والضربة الثانية بين القوتين العظميين، وقد ساهم مفهوم الردع في تلك المرحلة إلى حد كبير في تجنب العالم مخاطر حرب نووية مدمرة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك فسيادة مفهوم الردع في الحرب الباردة جعل العالم يعرف نوع من **السلام الواقعي** الذي يركن إلى مفهوم توازن القوى، وعلى هذا يرى "مورتون كابلان" في سياق الحرب الباردة أنه كلما انتشرت الترسانات النووية ساد السلم والأمن الدوليين.³

ثالثاً: نظرية المساومة

يقصد بالمساومة تطبيق نظرية اللعب في المفاوضات الدولية حول قضايا نزاعية، وهي عبارة عن وسيلة تبين كيفية استعمال التهديد والوعود في إطار المفاوضات.

¹ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 245.

² إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، المرجع السابق، ص 188.

³ أمين هويدي، المرجع السابق، ص 125.

وتستعمل هذه الوسيلة عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: تتمثل في الاتصال وإيصال نوايا وأهداف والمعلومات الخاصة بكل طرف للطرف الآخر.

المرحلة الثانية: تتمثل في بدأ عملية المساومة والعروض والاقتراحات، وهذا عبر ما يسمى بالمساومة المرنة بين الطرفين، وحسب هذه النظرية فالمساومة هي الضل التابع لحركة تطور النزاع في كل مرحله.

إن المساومة في النزاعات الدولية تتطوي على استعمال تهديدات متبادلة من أجل تغيير المواقف والوصول إلى نقاط الاتفاق والتفاهم. كما تعد المساومة عملية متواصلة تساعد على تقييم الممارسات السابقة لبعض الدول ومحاولة التأثير عليها وكذا تحديد التصرفات المستقبلية لهذه الدول.

والملاحظ أن عملية استعمال التهديدات والوعود لا تساعد على تغيير مواقف أطراف النزاع فحسب، ولكن قد تسمح للأطراف باتخاذ مواقف جديدة وهذا على ضوء الظروف الجديدة التي خلقتها المساومة. وهذه المواقف قد تكون غير متجانسة مع تلك المعلن عنها عند بداية النزاع، ضف إلى ذلك اتخاذ استراتيجيات واختيارات جديدة كانت تبدو مستحيلة.¹

ومن الجدير بالإشارة إليه، أن سادت في الوقع الدولي الذي ميز الحرب الباردة مجموعة من النظريات لإدارة الصراع بين القونين العظميين ولعل أهمها:

1. نظرية الاحتواء:

لقد نظر لهذه النظرية الخبير الأمريكي في الشؤون السوفياتية "جورج كينان"، حيث ظهرت هذه النظرية في مجلة العلاقات الخارجية الصادرة في يوليو من عام 1947 تحت عنوان "مصادر السلوك السوفياتي"، وقد كان الهدف الكامن من وراء سياسة الاحتواء هو تطويق خطر المد الشيوعي

¹ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، المرجع السابق، ص190.

والحيلولة دون وصوله إلى المياه الدافئة¹، وذلك عبر احتوائه وتطويقه بحزام عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية تمهيدا لانتهياره وانتهيار مناطق نفوذه.²

2. نظرية الانتقام الشامل:

يعد "جون فوستر دالاس" رائد هذه النظرية الإستراتيجية، وقد طرحها في بداية الخمسينات ومن أجل تلافي القصور الإستراتيجي الناجم عن تطبيق سياسة الاحتواء، وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن أية محاولة سوفياتية لتغيير هيكل القوة على الصعيد العالمي، والمساس بمصالح الغرب والاعتداء عليها، سيواجه باستخدام فوري للأسلحة النووية بطريقة انتقامية وشاملة وفي النقاط التي تختارها الولايات المتحدة الأمريكية، كما عُرِفَت أيضا هذه النظرية الإستراتيجية بسياسة حافة الهاوية³.

3. نظرية الحرب المحدودة:

لقد ساهم في صياغة هذه النظرية كل من "روبرت أوسجود" في كتابه "الحرب المحدودة والتحدي الإستراتيجية الأمريكية، وكذلك "هنري كيسينجر" في مؤلفه "الأسلحة النووية والسياسة الخارجية"، وتقوم هذه النظرية على إمكانية القوتين العظميين على استخدام الأسلحة التقليدية ذات التأثير المحدود في مناطق جغرافية محدودة بالرغم من امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، وتظهر التجليات الواقعية لهذه الإستراتيجية في الحربين الكورية والفييتامية⁴.

¹ جاسر الشاهد، "تأثير إستراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو"، السياسة الدولية، العدد 129، يوليو، 1997، ص 95.

² جورج كينان، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: عبد الإله الملاح، سورية: دار دمشق للطباعة والنشر، 1988، ص 135.

³ ستيفن أميروز، الارتقاء إلى العالمية، السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1937، ترجمة: نادية محمد الحسيني، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994، ص 15.

⁴ هنري كيسينجر، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص 119.

4. نظرية الرد المرن:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية هذه النظرية في بداية الستينات، ووضع أسسها الجنرال "ماكسويل تايلور"، ومنطلق هذه النظرية الإستراتيجية هو أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور قدراتها العسكرية الضاربة بالشكل الذي يؤمن لها المقدرة العالية على مواجهة التحديات الأمنية.

وتتمحور هذه النظرية حول فكرة مزدوجة: المرونة من جهة والقدرة الفائقة على الحسم من جهة أخرى، فأما مرونتها تتجلى في القدرة على التصرف والاستجابة لأي نوع من أنواع الحروب التي تخوضها أمريكا سواء كانت عالمية أو محدودة، نووية أم تقليدية، كبيرة أم صغيرة، أما جانب الحسم فإنه يظهر في الدرجة العالية من التصميم لإحباط ودحر جميع التهديدات السوفياتية.¹

خلاصة:

انطلاقاً مما سبق، خلص هذا المحور إلى أن نظريات إدارة النزاعات الدولية تعنى في المقام الأول ليس بالبحث في تفسير الأسباب المؤدية إلى نشوب النزاعات الدولية، أو البحث في تحديد طبيعة النزاع الدولي أو طرائق حله، وإنما في صياغة الإستراتيجية المثلى في التعاطي مع النزاعات بمعنى البحث عن السلوك الإستراتيجي الناجح الكفيل بتحقيق المكاسب وتجنب الخسائر.

كما توصل هذا المحور إلى أن كل حالة نزاعية تستدعي الاعتماد على نظرية/ نظريات ملائمة فمثلاً في حالات التنافس الدولي يمكن الاعتماد على نظرية اللعب، وفي النزاعات التي تتميز بنوع من التكافؤ أوت التوازن بين الأطراف يمكن الاعتماد على نظرية الردع، وفي حالات المفاوضات يمكن الاستعانة بنظرية المساومة. وعليه، كل حالة نزاعية تستدعي الاعتماد على النظرية الملائمة لها.

¹ عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 171.

المحور الثامن

حل النزاعات الدولية

تمهيد:

لقد أكدت جميع المواثيق الدولية على ضرورة وأهمية اللجوء إلى تسوية وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، إذ ألزم ميثاق الأمم المتحدة في فقرتيه الثانية والرابعة من المادة الثانية، الدول الأعضاء جميعها بفض منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر، وبالامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

وقد تناول ميثاق الأمم المتحدة تلك الوسائل السلمية كالمفاوضات والوساطة والمساوي الحميدة والتوفيق...، كما تجدر الإشارة إلى أن حل النزاعات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة يجري وفقا للفصل السادس الذي نص على وجوب اللجوء إلزاميا إلى أساليب الحل السلمي مثل: المفاوضات، الوساطة، المساوي الحميدة، التحقيق، التوفيق، أو التسوية القضائية.¹

أولا: مفهوم حل النزاع وتمييزه عن إدارة النزاع

يعد موضوع حل النزاعات من الموضوعات القديمة والجديدة للبحث والدراسة في الوقت ذاته، فهو قديم لكون البشر حاولوا دائما حل النزاعات عن طريق الاستعانة بمجموعة من الآليات التي تشمل سيادة القانون، الاتفاقات السياسية والسلطة الدينية، مع التأكيد على مبادئ العدل والأخلاق والتوجيه الإلهي في إنهاء النزاع.

ومن جهة أخرى هو مجال جديد للدراسة من خلال محاولة تجاوز تقديس تلك الآليات التقليدية عن طريق وضع أفكار نظرية علمية حول طبيعة ومصادر النزاع، وكيف يمكن حل وإنهاء النزاعات دون استعمال القوة العسكرية والانزلاق إلى الحرب.

يعد "يوهان غالتونغ" و"جون بورتون"، من بين أهم رواد حل النزاعات، إذ يعرف "بورتون" حل النزاع بأنه إنهاء النزاع عن طريق الأساليب التحليلية التي تصل إلى معالجة جذور المشكلة والوصول إلى حل دائم ينعي قضية النزاع.²

¹ علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف، (د.ت.ن)، ص 121.

² كمال حماد، المرجع السابق، ص 72.

كما يقصد بحل النزاع مجمل الجهود المشتركة والمحاولات المقصودة والهادفة إلى الحد من خطر الحرب، وإلى القضاء على النزاعات بين الأطراف وإلى توسيع إمكانات الصداقة والسلام بناء الثقة.¹ ولذلك فحل النزاع يتطلب اتخاذ قرارات تتجنب اللجوء إلى استعمال القوة، وكذا العمل على الوصول إلى مصدر المشاكل وحلها على نحو يرضي جميع الأطراف، وعليه فالغاية النهائية هو الوصول إلى حل دائم للمشكلة التي أدت إلى نشوب النزاع. ومن هنا يتضح أن عملية حل النزاع تقوم على مخاطبة الأسباب الجذرية والبنوية للنزاع وحلها، بمعنى إنهاء حالة العنف دون العودة مرة أخرى إلى النزاع.²

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم حل النزاع يختلف عن إدارة النزاع، وفي هذا الإطار يرى "جون بورتون" أن إدارة النزاع يمكن أن تحصر النزاع أو تحد منه، ولكنها تختلف عن حل النزاع، في أنها لا تستهدف الحل النهائي للنزاع. في حين أن عملية حل النزاع تغوص في الأسباب العميقة للنزاع وتعالجها بصفة نهائية وجذرية.³

تأسيساً على ما سبق، يمكن التمييز بين حل النزاع وإدارة النزاع سواء من حيث الغاية أو الوسائل المعتمدة.

❖ **فمن حيث الغاية،** فإن حل النزاع يهدف بالأساس إلى حل وإنهاء النزاع بشكل جذري في حين أن إدارة النزاع يهدف إلى الإبقاء على النزاعات والتلاعب بمتغيراتها من أجل تحقيق المصلحة.

❖ **أما من حيث الوسائل،** فإن إدارة النزاع يعتمد على الردع، التصعيد، العقوبات، التهديد..، في حين أن حل النزاع يراهن على المفاوضات، الوساطة المساعي، الحميدة، التوفيق، التحقيق، وكذا اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدوليين.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

² عبد الغفار محمد أحمد، المرجع السابق، ص 239.

³ نفس المرجع، ص 238.

ثانيا: الطرق الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية

تتضمن التسوية الدبلوماسية للنزاعات الدولية العديد من الوسائل ومنها:

1. التفاوض:

تعتبر المفاوضات واحدة من أهم الوسائل الدبلوماسية لحل الخلافات والنزاعات الدولية، وعلى هذا يرى "ألان بلانيتي" أن التفاوض هو أفضل وسيلة لتمكين الأطراف المتنازعة من الوصول إلى اتفاق، إذ يتكون التفاوض من مجموعة من الممارسات التي تمكن من التوفيق سلميا بين مصالح متنافرة أو متباينة خاصة بجماعات أو كيانات سياسية مستقلة.¹

يشكل التفاوض جوهر العمل الدبلوماسي، حيث يعتبر "كيسنجر" أن الدبلوماسية بالمعنى المتعارف عليه هي عملية تقريب وجهات النظر المتعارضة من خلال المفاوضات. وهناك أيضا من يعرف المفاوضات بأنها: "قيام الدول المتنازعة نفسها بتسوية خلافاتها عن طريق تبادل وجهات النظر".²

كما تعني المفاوضات عملية تتم بين جهات لها آراء ومطالب مختلف عليها يحاولون حلها من خلال المساومات والتنازلات المشتركة للوصول إلى اتفاقية مقبولة لكليهما، لذا فهي الحوار المنظم الذي يتم بين طرفين أو أكثر لهما شخصية قانونية محددة كأسلوب متفق عليه لحل النزاعات بينهما، أو التوصل إلى حلول أو اتفاقات للمسائل ذات الأهمية المشتركة، وهي أسلوب للتفاعل العقلي بين طرفين يستخدمان ما لديهما من مهارات الاتصال اللفظي لتبادل الحوار الإقناعي للوصول إلى تحقيق مكاسب مشتركة.³

¹ عبد العزيز جراد ، العلاقات الدولية، الجزائر: موفم للنشر، 1992 ، ص97.

² سليمان شريقي، "تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية"، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،

جامعة تيزي وزو: المعهد العالي للعلوم القانونية، 1985 ، ص91.

³ نفس المرجع، ص92.

لقد ذهب "مارسيل ميرل" إلى تعريف التفاوض على أنه "منافسة بين طرفين متنازعين يبحثان عن تسوية مسألة عن طريق الاتفاق، وذلك بأن يكونا على استعداد لدفع ثمن يتمثل في قبول حل وسط بين المواقف الأولية.¹

وقد تكون المفاوضات مباشرة بين الأطراف المتنازعة ونطاقها الخاص، كما قد تكون في إطار مؤتمر يجمع الدول المتنازعة وغيرها. ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة الأخيرة في النزاعات المستعصية التي قد تؤثر في الصالح العام للجماعة الدولية، والنزاعات التي يمس الفصل فيها الدول غير الأطراف في النزاع. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى مؤتمر برلين لحل الأزمة الليبية.

الملاحظ أن الواقع الدولي بالعديد من النزاعات الدولية التي تمت تسويتها عن طريق المفاوضات، ومن ذلك المفاوضات التي أدت إلى اتفاق فرنسا وممثلي الثورة الجزائرية إلى حصول الجزائر على استقلالها، والمفاوضات التي جرت بين سورية ولبنان في شهر أوت 1973 لحل المشاكل العالقة بين البلدين، وكذا المفاوضات بين إيران والغرب حول الملف النووي الإيراني... الخ.²

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن المفاوضات تعد من أفضل الطرق الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية وأكثرها شيوعاً واستخداماً في العمل الدولي، بيد أن نجاح المفاوضات كآلية لحل النزاعات يتوقف على الروح التي تسود المفاوضات وعلى مدى مرونة أطراف النزاع واستعدادها لتقديم تنازلات، فضلاً عن توفر القدرة على إقناع الطرف الآخر.

ومن جهة أخرى، فإن المفاوضات تخضع وتتأثر بموازين القوى على الأرض، فإذا كانت الدول المتفاوضة تتميز بالتفاوت من حيث القوة، فإن الطرف الأقوى هو الذي يفرض إرادته وشروطه على طاولة المفاوضات وعلى هذا فمفهوم التفاوض يتأثر إلى كبير بموازين القوى السائدة على الأرض.

¹ مارسيل ميرل، المرجع السابق، ص 494.

² سليمان شريقي، المرجع السابق، ص 93.

2. الوساطة:

علاوة على التفاوض، تعد الوساطة وسيلة هامة لحل النزاعات والأزمات الدولية، ويقصد بالوساطة محاولة طرف ثالث التوفيق بين الادعاءات المتعارضة وتهدئة الامتعضات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة، وذلك من خلال المشاركة في المفاوضات الدائرة بين الأطراف المتنازعة واقتراح حل للنزاع القائم بينها.¹

ولقد توخت اتفاقيتا لاهاي لعامي 1899 و 1907 تنظيم الوساطة واعتبارها مجرد مشورة غير إلزامية سواء تمت عفويًا، أم بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة. وقد تكون الوساطة بمبادرة من الدولة الثالثة، كما هو الحال في النزاع العراقي الإيراني عام 1980 إذ تقدمت الجزائر بخدماتها الودية. وقد تكون بناء على طلب الأطراف المتنازعة في حالة تأزم النزاع، كوساطة الرئيس جيمي كارتر في النزاع القائم في البوسنة والهرسك عام 1995.²

و قد تكون الوساطة فردية تقوم بها دولة واحدة، كما قد تكون جماعية تشترك فيها عدة دول للتوسط بين أطراف النزاع مثل ما حدث في النزاع الموريتاني السنغالي عام 1989، إذ قامت لجنة مكونة من خمسة دول (مصر-تونس-نيجيريا-الطوغو-زيمبابوي) بالتوسط لحل النزاع وذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.³

والوساطة، إما أن تتوخى الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، والمثال الذي يستشهد به هو وساطة البابا ليون الثالث عشر في النزاع الألماني-الإسباني على مجموعة جزر الكارولين في المحيط الهادئ في عام 1885، وإما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، والتي تكللت بعقد معاهدة بورتسموث عام 1905.⁴

¹ جابر إبراهيم الراوي، المنازعات الدولية، بغداد: دار السلام، 1978، ص 33.

² عصام جميل العسلي، دراسات دولية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص 87.

³ سعداوي كمال، "التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية (دراسة نظرية وتطبيقية)"، مذكرة ماجستير في

القانون الدولي العام، جامعة منتوري قسنطينة: معهد العلوم القانونية والإدارية، 1997، ص 26-27

⁴ عصام جميل العسلي، المرجع السابق، ص 88.



ومن أجل تجنب الضغط الذي تمارسه الدولة الوسيطة على الطرفين المتنازعين أو تحيز الدولة الوسيطة، برزت الحاجة إلى الالتجاء إلى شخصية مستقلة مؤهلة للقيام بدور الوسيط. ولذلك تطوّرت الوساطة حالياً، حيث أصبح يختار شخص كفاء بدلاً من الدولة للقيام بهذه الوساطة، مثل وساطة الأمين العام للأمم المتحدة بين أطراف النزاع في أفغانستان عن طريق إيفاد مبعوثه "الأخضر الإبراهيمي" والذي استطاع جمع الأطراف المتصارعة في 11 مارس 1999 من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

ويقتضي نجاح الوساطة توفر الطرف الوسيط على قدر كبير من النزاهة والحياد والمصداقية، وكذا القبول من طرف أطراف النزاع، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تمتع الجزائر بهذه الصفات جعلتها تحقق نجاحات كبيرة في تسوية العديد من النزاعات والأزمات، مثل وساطتها الناجحة في تسوية أزمة مالي.

3.المساعي الحميدة:

يشير مفهوم المساعي الحميدة إلى ذلك العمل الودي الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو حتى فرد ذو مركز رفيع كالأمين العام للأمم المتحدة، من أجل جمع دولتين متنازعتين والتقريب بينهما، وكذا حثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، كل ذلك دون أن تشارك الدولة القائمة بالمساعي الحميدة في المفاوضات بأية وسيلة مباشرة، ولا تبدي حلول أو آراء بشأن النزاع.¹

كما يقصد "بالمساعي الحميدة" تدخل دولة ثالثة بعد موافقة الأطراف المتنازعة، سواء طلب منها التدخل أو باشرته من تلقاء نفسها بقصد المساهمة في تسوية ما بين الأطراف من نزاعات ولكن دون أن تقترح مباشرة حل للنزاع.²

وعليه، تقتصر مهمة الطرف القائم بالمساعي الحميدة على التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة. كما تهدف

¹ كمال سعداوي، المرجع السابق، ص35.

² جابر إبراهيم الراوي، المرجع السابق، ص32.

المساعي الحميدة إلى الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، كما حصل بالنسبة للخلاف على الحدود بين الأكوادور وبيرو، حيث أدت المساعي الحميدة التي بذلتها الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأميركية إلى تسوية النزاع عام 1942، وإما أن تتوخى هذه المساعي إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك تشكيل مجلس الأمن في نوفمبر من عام 1947، لجنة مساعي الحميدة (تضم ممثلي دول استراليا وبلجيكا والولايات المتحدة) للمساعدة على قيام مفاوضات وضع حداً للعمليات الحربية بين الجمهورية الإندونيسية الناشئة وبين هولندا.¹

4. التحقيق:

يعتبر التحقيق من الوسائل الحديثة نسبياً في مجال حل النزاعات الدولية، إذ تلجأ الأطراف المتنازعة إلى تعيين لجنة تحقيق دولية مكونة من عدد متساو من أعضاء من كل الدول المتنازعة، إضافة إلى دول أخرى غير طرف في النزاع، قصد التحقيق بشأن وقائع معينة لتسهيل عملية حل النزاع.²

وتتمثل مهمة لجنة التحقيق كما جاء في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، في الاقتصار على تحديد حقائق النزاع بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيزة، وتقديم تقرير عنها دون أن يكون للتقرير الذي تقدمه ملزم، أي أن الهدف من وضع لجان التحقيق هو تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، دون أن يكون ذلك مشفوعاً بإبداء ملاحظات يمكن أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع، وإنما يكون للأطراف المتنازعة الحرية في استخلاص ما يرونه مناسباً من التقرير.³

يمكن القول، أن ما يعاب على نظام التحقيق كآلية لحل النزاعات الدولية، هو أن الرجوع إليه ليس إلزامياً، وأمره متروكاً لإرادة حكومات الدول المتنازعة ورغبتها في التفاهم ودياً بشأن النزاع القائم. كما أن لجان التحقيق هي ليست دائمة حيث يمكن لأطراف النزاع الالتجاء إليها وعلى الفور عند بدء النزاع أو بتقديم خدماتها قبل استفحاله.

¹ عصام جميل العسلي، المرجع السابق، ص 86.

² كمال سعداوي، المرجع السابق، ص 35.

³ جابر إبراهيم الراوي، المرجع السابق، ص 37.

5. التوفيق:

في الحقيقة أن لجان التوفيق، مثلها مثل لجان التحقيق، تقوم بفحص وتحديد النزاعات التي تنشأ بين الدول، وضع تقرير عنها دون أن تكون لذلك التقرير الصفة الإلزامية، بيد أن الفرق بينهما يتمثل في أن لجان التوفيق تقدم توصيات رسمية واقتراحات من أجل تسوية النزاع.

وتشبه لجان التوفيق من حيث مهمتها التحكيم والقضاء الدولي، لكنها تختلف عنها من حيث صفة القرار الذي تتخذه، فبينما لا تكتسي قرارات أو مقترحات لجنة التوفيق أي إلزامية. تعتبر قرارات التحكيم القضاء الدولي ملزمة في كل جزئياتها لأطراف النزاع.

عموماً، ينصرف مفهوم التوفيق، إلى ذلك الجهد الذي تبذله لجنة دولية تحظى بثقة أطراف النزاع، حيث تقترح لهم حلاً تأمل أن ينال رضاهم وقبولهم، إذن فمهمة لجان التوفيق هي دراسة النزاعات وتقديم تقرير عنها إلى الطرفين يتضمن اقتراحات واضحة بغية إجراء التسوية، والسعي إلى التوفيق بين طرفي النزاع، وتعتبر ميزة التوفيق الأساسية هي اختيارية بالنسبة للقرار الذي تتخذه اللجنة، وتعد هذه الطريقة بمثابة تمهيد للتسوية التحكيمية والقضائية ذات الصلة الإلزامية التي يلجأ إليها الطرفان حكماً بعد إخفاق محاولة التوفيق.¹

لقد شهد الواقع الدولي، حالات عدة تم اللجوء فيها إلى عرض النزاعات لبحثها من قبل هذه لجان التوفيق، ومن ذلك: النزاع الدانمركي - البلجيكي عام 1952، والنزاع بين فرنسا وسويسرا عام 1955، والنزاع بين اليونان وإيطاليا عام 1956.²

ثالثاً: الطرق القانونية لحل النزاعات الدولية

إن ما يميز النزاعات القانونية عن السياسية، هو أن النزاعات القانونية يتم تسويتها عن طريق التحكيم أو القضاء الدوليين، طبقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي، بينما لا يمكن حل النزاعات السياسية إلا بالطرق الدبلوماسية، وفيما يلي عرض للآليات القانونية لحل النزاعات الدولية.

¹ محمد نصر مهنا، معروف خلدون ناجي، المرجع السابق، ص 42.

² نفس المرجع، ص 43.

1. التحكيم:

يشكل التحكيم الدولي أحد الوسائل القديمة لحل النزاعات سلمياً سواء كانت هذه النزاعات قانونية أو حتى ذات طابع تجاري، وقد ورد في المادة 37 من اتفاقية لاهاي 1907 أن الغرض من التحكيم الدولي هو تسوية النزاعات فيما بين الدول على أساس القانون الدولي.¹

ويقصد بالتحكيم الدولي "النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون عن طريق التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر بشأن النزاع."²

كما أن للمتنازعين مطلق الحرية في اختيار الهيئة التي يحتكمون إليها، فلمهم أن يكتفوا بحكم واحد أو يعينوا جملة محكمين، كما لهم أن يحتكموا إلى رئيس دولة أجنبية (غير طرف في النزاع) أو إحدى الهيئات القانونية أو القضائية، وغالبا ما تعهد الدول بنزاعاتها إلى لجنة تحكيم خاصة أو إلى محكمة التحكيم الدولي الدائمة.³

ويتميز التحكيم الدولي بقراراته المؤسدة على قواعد قانونية دولية سواء كانت موجودة وقت النزاع أو لم تكن، وبذلك يتجه إلى خلق قواعد ملزمة للدول.⁴ وبهذا الالتزام يتميز التحكيم الدولي عن الوساطة والتوفيق، إذ تقتصر سلطة الوسيط أو لجنة التوفيق على العرض و الاقتراح.⁵

2. القضاء الدولي:

تعد محكمة العدل الدولية التي تأسست عام 1945، بمثابة الجهاز أو الدرع القضائي الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة، ويتم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية عندما تتفق الأطراف على عرض النزاع على القضاء الدولي، ويكون موضوع النزاع متعلقاً ب:

¹ جابر إبراهيم الراوي، المرجع السابق، ص45.

² محمد نصر مهنا، معروف خلدون ناجي، المرجع السابق، ص46.

³ علي صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص740.

⁴ كمال سعداوي، المرجع السابق، ص33.

⁵ علي صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص740.

- تفسير المعاهدات.

- تفسير أي مسألة من مسائل القانون الدولي.

- أي مسألة تشكل خرقاً للالتزام الدولي.¹

طبقاً لنصوص المادتين 36 و 37 من "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، تحل الدول نزاعاتها القانونية مع دولة أخرى بأحد الأساليب الآتية:

أ. أسلوب الاتفاقات الخاصة:

من خلال هذا الأسلوب، يمكن لدولتين أو أكثر أن تتفقا على إحالة نزاع قائم بينها، إلى محكمة العدل الدولية عن طريق توقيع اتفاقية تعقد فيما بينها لهذا الغرض. وفي مثل هذه الحالة يحق للمحكمة أن تضع يدها على النزاع بمجرد استلامها إشعاراً بالاتفاقية الخاصة الموقعة بين أصحاب العلاقة. والمثال على هذا الأسلوب هو "قضية السيادة على بعض مناطق الحدود بين هولندا وبلجيكا"، حيث عقد الطرفان اتفاقاً خاصاً في 7 مارس 1957، فأصدرت "المحكمة" حكمها في الدعوى بتاريخ 20 جوان 1959.

ب. أسلوب التعهد المسبق:

تقضي العادة أن تقدم الدول مثل هذا النوع من التعهد في المعاهدات الثنائية أو الجماعية التي تعقدها على الدول الأخرى، بالإضافة إلى التعهدات التي قد تكون صدرت عنها في زمن "محكمة العدل الدولية الدائمة". وقد تضمن عدد كبير جداً من المعاهدات المعقودة منذ عام 1946 بنداً يتعهد فيه موقعوه بإحالة ما قد ينشأ بينهم من خلافات حول تطبيقها أو تفسيرها إلى محكمة العدل الدولية.

وفي مثل هذه الحالة تضع "المحكمة" يدها على الدعوى بمجرد قيام إحدى الدول المتعهد لها بتقديم طلب وحيد الطرف إلى المحكمة في "قضية كورفو"، مثلاً، والتي رفعتها بريطانيا ضد ألبانيا في 22 ماي 1947 استندت المحكمة بادئ ذي بدء إلى طلب بريطانيا.

¹ محمد نصر مهنا، معروف خلدون ناجي، المرجع السابق، ص 47.

ت. أسلوب البند الاختياري:

طبقاً لهذا الأسلوب، يمكن للدول الأطراف في "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية" أن تعطي تعهداً واسعاً في أي وقت تشاء بإعلانها قبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة تجاه أية دولة تقبل بنفس التعهد في المسائل المتعلقة بتفسير معاهدة، أو أية مسألة من مسائل القانون الدولي، أو بما يتعلق بأية واقعة يكون من جراء وجودها نشوء خرق لالتزام دولي، وأخيراً بصدد طبيعة ومدى التعويض الناجم عن مثل هذا الخرق.

والمثال على الدعاوى التي نظرتها المحكمة بالاستناد إلى تصريحات الدول بقبول اختصاصها المطلق، الدعوى التي رفعتها بريطانيا على إيران حين أمت هذه الأخيرة "شركة الزيت الأنجلو-الإيرانية" عام 1951. فقد استندت بريطانيا إلى تصريح قبول إيران اختصاص المحكمة عملاً بالفقرة الثانية من المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة، ولكن إيران دفعت، ووافقتها "المحكمة"، بأن تصريحها المذكور حصر قبول إيران باختصاص المحكمة في الدعاوى المتعلقة بالمعاهدات المعقودة بينها وبين دول أخرى بعد تاريخ ذلك التصريح وهو عام 1932، في حين أن الدعوى البريطانية تتعلق بصورة مباشرة بنصوص تسبق ذلك التاريخ.¹

يتميز القضاء الدولي كآلية لحل النزاعات الدولية بالخصائص التالية:

- الدول فقط هي التي لها حق اللجوء للقضاء الدولي، في حين يمكن أن تكون المنظمات الدولية أو الشركات التجارية والأفراد أطرافاً في الدعاوى المقدمة أمام هيئات التحكيم الدولي.
- يتميز قضاء محكمة العدل الدولية بالاستقلالية عن إرادة الأطراف، إلا في حالة استثنائية يجوز لكل طرف تعيين قاض خاص، فليس للأطراف المتنازعة الحق في اختيار محكميها على غرار التحكيم الدولي.
- القضاء الدولي يعتبر جهازاً دائماً التشكيل، على عكس هيئات التحكيم الأخرى التي تعتبر مؤقتة.

¹ عصام جميل العسلي، المرجع السابق، ص 108-109.

▪ تصدر عن القضاء الدولي قرارات ملزمة للأطراف وغير قابلة للاستئناف.¹

خلاصة:

بناء على ما سبق، توصل هذا المحور إلى أن الدول تقوم بحل نزاعاتها البينية، إما بالطرق الدبلوماسية المتمثلة في المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة التحقيق، التوفيق، أو باللجوء إلى الطرق القانونية مثل التحكيم والقضاء الدوليين.

وتجدر الإشارة أن ما يميز الطرق الدبلوماسية علن الطريقة القانونية والقضائية في حل النزاعات الدولية، هو أن مخرجات الطرق الدبلوماسية غير ملزمة لأطراف النزاع، وإنما تطبيقها يخضع للعامل الإرادي للأطراف، بيد أن مخرجات الطرق القانونية والقضائية تحظى بقوة إلزامية وترتب آثار قانونية على أطراف النزاع.

إن لجوء الدول إلى الطرق السلمية الدبلوماسية والقانونية، يكتسي لأهمية بالغة من أجل تجنب العالم ويلات الحروب والخسائر الجسيمة التي تخلفها في الممتلكات والأرواح، كما أن التقيد بهذه الآليات من شأنه أن يساهم حفظ السلم والأمن الدوليين.

¹ علي صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص763.

المحور التاسع

الإسقاطات الميدانية لبعض الأنماط الجديدة

للنزاعات الدولية بعد الحرب الباردة



تمهيد:

لقد كانت ولا تزال البيئة الدولية تشهد أشكالاً مختلفة من النزاعات الدولية، بيد أن الملفت للنظر هو بروز أنماط جديدة من النزاعات الدولية في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وهي نزاعات تختلف عن النزاعات التقليدية المعروفة في العلاقات الدولية، وتتمثل بعض هذه الأنماط التي ستعرض لها بالبحث والدراسة في هذا المحور في الصراعات والحروب اللاتماثلية، الحروب والصراعات السيبرانية، بالإضافة إلى الصراعات والخروب الاقتصادية والحضارية.

أولاً: الحروب والصراعات اللاتماثلية

1. مفهوم الحروب والصراعات اللاتماثلية:

تعددت التعاريف التي قدمت بشأن الحروب والصراعات اللاتماثلية، إذ هناك من الباحثين من ذهب لتعريفها من خلال التركيز على **صفة الفاعل**، وبذلك، فهي تشير إلى تلك الحروب والصراعات التي يكون أحد أطرافها فاعلاً دولانياً يتجسد في جيش نظامي، وطرف آخر يكون فاعلاً من غير الدول ولا يستخدم جيوشاً نظامية. وعلى هذا، فالحرب اللاتماثلية تقع بين دول من الطراز الوستفالي ضد شبكات وفواعل غير دولانية تكون في الكثير من الحالات عابرة للقوميات.¹

كما تعرف الحرب اللاتماثلية بأنها **حرب الضعفاء ضد الأقوياء**، صف إلى ذلك أن التفوق الذي يتمتع به الخصم النظامي في الحروب اللاتماثلية يصبح عديم الأهمية.²

ويشير مفهوم الحرب اللاتماثلية إلى البحث عن التفوق عبر استغلال نقاط ضعف الخصم مع تفادي نقاط قوته، ويمكن اعتبار الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود وحروب العصابات...، تندرج ضمن التهديدات اللاتماثلية التي تشكل خطراً إستراتيجياً على مصالح الدول الكبرى وأمنها القومي، خاصة وأن العولمة سمحت بتطور هذه التهديدات على المستوى الكمي والنوعي.³

¹ أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 176.

² Courmont Barthélémy, Darko Ribnikar, *Les Guerres Asymétriques*, Paris: Edition Dalloz, 2009.P. 83.

³ *Ibid*, P.37.

ويعرف الإستراتيجيون الأمريكيون الحرب اللاتمائية، بأنها المحاولات الهادفة من قبل الطرف الأضعف إلى الالتفاف أو إيذاء عناصر قوة الطرف الأقوى، عبر استغلال مواطن الضعف التي يعاني منها وذلك باستخدام أساليب تختلف جذريا عن تلك التي تستخدم في الحروب النظامية، وتسعى الحرب اللاتمائية إلى تحقيق التأثير النفسي الكبير كالصدمة أو الارتباك الذي يتمخض عنه تأثير في إمكانية المبادرة للخصم. كما تتطلب الأساليب اللاتمائية معرفة وتقدير النقاط الرخوة وعناصر الوهن لدى الخصم، وتتبنى أيضا المقاربات اللاتمائية كتكتيكات وأسلحة وتقنيات متجددة وغير تقليدية يمكن تطبيقها على كافة مستويات الحرب (الإستراتيجية، والعملياتية والتعبوية).¹

كما يقصد بالحرب اللاتمائية في واقع الشؤون العسكرية والأمن القومي، اللجوء إلى الفعل والتنظيم والتفكير بشكل مختلف عما يفكر به الخصوم، كل ذلك بهدف زيادة المزايا الذاتية إلى الحد الأقصى، واستغلال نقاط ضعف الخصم والحصول على المبادرة وعلى حرية أكبر للعمل...، ويمكن أن يكون اللاتمائل إستراتيجيا سياسيا أو إستراتيجيا عسكريا أو عملياتيا أو مزيجا منها، كما يمكن له أن يتضمن طرقا وتقنيات وقيما ومنظمات وآفاق زمنية مختلفة أو خليطا منها.

وتتطوي الحروب والصراعات اللاتمائية على مجموعة من الخصائص والعناصر الجوهرية، هي التي تحدد طبيعة هذه الحروب والصراعات وتجعلها كنمط متميز ومختلف عن الأنماط التقليدية المعروفة للحروب، ومن بين هذه الخصائص، بالسرية التامة في التخطيط والإعداد، ميوعة الخط الفاصل بين الحرب والسلم، كما أن العدو اللاتمائي يكون غير واضح ومبهما وغامضا وأيضا مساح العمليات التي تحدث فيها هذه الحروب غير ثابتة ومتحركة.

بالنظر إلى هذه الخصائص التي تتميز بها الحروب والصراعات اللاتمائية، فإن مواجهة هذا النوع من الحروب يحتاج إلى قوة عسكرية ذات مرونة عالية في التنظيم والسرعة، والقدرة على الحركة العالية، كما أنها بحاجة إلى استخبارات فائقة، علاوة على استخدام الأسلحة الذكية والمتطورة. فهذه

¹ سوسن العساف، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 257.



المتطلبات كلها تعمل على تحديد دقيق لماهية التهديد ونوعه، وماهية الهدف ونوعه، وماهية الوسيلة ونوعها من أجل مواجهة التهديدات اللاتمائية.¹

2. الحروب والصراعات اللاتمائية في الواقع الدولي:

يحفل التاريخ الإستراتيجي للعلاقات الدولية بالعديد من النماذج حول الحروب والصراعات اللاتمائية والحقيقة أن هذا النمط من الصراعات قديم، بيد أنه أصبح أكثر حضورا على الصعيد البحثي والميداني - العملي في المرحلة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001. ومن الأمثلة على هذا النمط من الحروب تجدر الإشارة إلى:

- حروب التحرير الشعبية التي خاضتها دول العالم الثالث ضد القوى الإمبريالية، في الجزائر وفي فيتنام وأمريكا اللاتينية.

- حروب العصابات التي هي حروب الضعفاء ضد الأقوياء، أو حروب الكر والفر، والتقدم إذا تراجع العدو والتراجع إذا تقدم العدو.

- الحروب الأمريكية على الإرهاب، خاصة في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

- الحرب الإسرائيلية على حركة المقاومة الإسلامية حماس في قطاع غزة.

- الحرب الأمريكية والغربية على جماعة أنصار الله الحوثيين، خاصة على إثر تفاعل الحوثيين مع الحرب الدائرة في غزة واستهداف حركة الملاحه البحرية في مضيق باب المندب مما دفع الغرب إلى تشكيل تحالف لمواجهة جماعة الحوثيين.

ثانيا: الحروب والصراعات الاقتصادية

1. مفهوم الحروب والصراعات الاقتصادية:

تعتبر الحرب الاقتصادية من المفاهيم التي فرضت نفسها بقوة في عصر العولمة، وبخاصة بعدما أصبح العامل الاقتصادي كمحدد أساسي لطبيعة العلاقات والنزاعات الدولية في عالم ما بعد

¹ نفس المرجع، ص ص 261-262.

الحرب الباردة، ويعد الفرنسي برنارد إيزامبير، أول من استعمل مصطلح "الحرب الاقتصادية"، في كتابه الموسوم "الحرب الاقتصادية العالمية"، وبعد ذلك أصبح المفهوم محل تداول على نطاق واسع خاصة في عصر العولمة، التي أصبح فيها الاقتصاد عامل مهم في العلاقات الدولية.

ينطوي مفهوم الحرب الاقتصادية على استعمال مجموعة من الاستراتيجيات بهدف الحفاظ على السوق أو غزوها، أو هي الرجوع إلى العنف في المبادلات التجارية، ولكن هذا العنف يمارس على مستوى الحقل الاقتصادي، ولذلك فهي ليست صراعاً بأيدي مسلحة وإنما بوسائل اقتصادية.¹

وقد ذهب "فريدريك مونيي"، إلى تعريف الحرب الاقتصادية، على أنها مواجهة بين الأمم عبر الاقتصاد ومن أجله. أما "باسكال بونيفاس"، فقد عرفها بأنها تعبئة كل الإمكانيات الاقتصادية للدولة في مواجهة الدول الأخرى بهدف زيادة القوة.²

وهناك أيضاً من يعرفها بأنها اللجوء إلى توظيف السلاح الاقتصادي، عوض السلاح العسكري، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم.³

وإذا كانت الحروب والصراعات العسكرية، تعبر عن تنازع الإيرادات الوطنية، وكذا اللجوء إلى العنف المنظم لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية، فإن مفهوم الحرب الاقتصادية تقوم على منطق اللجوء ليس إلى القوة العسكرية أو العنف المسلح، ولكنها تركز أساساً على استخدام آليات ووسائل اقتصادية، ومن ذلك الحصار، الحظر، المقاطعة، العقوبات الاقتصادية، السياسات الحمائية، رفع التعريف الجمركية، حرب العملات، وغيرها من الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتحقيق الرهانات الاقتصادية والتجارية المسطرة في مفكرة سياساتها الخارجية.⁴

¹ Ali Laidi, "La guerre économique : une réalité malgré le déni! L'éternel drame des grandes puissances", **Diplomatie**, N° 24, (2014), p.9.

² Eric Bosserelle, "La guerre économique, forme moderne de la guerre ?" , **Revue française de socio-économie**, N° 8, (2011), p.170.

³ Edward Luttwak , "From geopolitics to geoeconomics", **National interest**, Vol. 20, (1990), p.19.

⁴ للمزيد من التفاصيل حول الحرب الاقتصادية والجيواقتصاد، أنظر:

-جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، ترجمة: محمود براهيم، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009).

2. الحروب والصراعات الاقتصادية في واقع الممارسة الدولية:

بالرغم من أن الحروب الاقتصادية برزت بشكل واضح في عصر العولمة، بيد أن تاريخ السياسة الدولية عرف عدة سوابق لممارسة هذا النمط من الحروب، فخلال الفترة الماركنتيلية اتبعت القوى الأوروبية سياسات حمائية ضد بعضها البعض، فقد قام "كولبير" وزير الصناعة الفرنسي في عهد الملك "لويس الرابع عشر" وقبله "بارثيليمي دولافيماس" وزير "هنري الثامن" بتقوية مراقبة الدولة لكل قطاعات النشاط الاقتصادي خلال المنتصف الثاني من القرن السابع عشر، وذلك بهدف حماية الصناعة الوطنية الصاعدة، حيث تم رفع الرسوم الجمركية لمواجهة المنافسة الشديدة التي فرضتها السلع الهولندية، ودخلت الدولتين في صراع جمركي حاول كل طرف تحطيم تجارة الطرف الآخر وانتهى الصراع بحرب مباشرة حيث احتلت فرنسا المتحالفة مع بريطانيا بعض الأراضي الهولندية سنة 1672 ، واستمر النزاع إلى غاية 1678.¹

كما يعد الحصار القاري الذي ضربه نابليون على بريطانيا سنة 1806 حربا اقتصادية شاملة، حيث لم يسمح لأية باخرة تجارية بريطانية الرسو في الموانئ القارية الأوربية، والهدف من ذلك كان الإضرار بنظام الصادرات الإنجليزية من المنتجات الصناعية وإحلال مكانها المنتجات الفرنسية، التي كانت تمثل الرتبة الثانية بعد بريطانيا المنافسة وتوجيهها أي المنتجات الفرنسية نحو أوربا، وقد كان من نتائج هذا الحصار إضرارا حقيقيا بالاقتصاد الإنجليزي، حيث انهارت العملة وتراجع الإنتاج الصناعي، وسمح ذلك في المقابل للصناعة الفرنسية بالتطور وتحقيق المنافسة.

وإذا رجعنا إلى حدود تطور الرأسمالية الصناعية منذ القرن التاسع عشر، سنجد أن الدول استعملت سياسات الحمائية، وإلى غاية الحرب العالمية الثانية، كان السلاح الجمركي هو الأكثر شيوعا، لكن وفي إطار سياسات الحمائية الجديدة التي تطورت منذ سبعينات القرن العشرين، فإن الأدوات الغير الجمركية هي التي تم تعبئتها وتنفيذها من طرف الدول مثل التدعيم، إعادة التقييم التنافسي للعملات، التعويم، التقنين... الخ، بحيث تحول مفهوم الحرب الاقتصادية ليصبح تعبيرا يقصد به تلك الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لترقية مصالحها الاقتصادية الوطنية ذات الأولوية.²

¹ Jacques Brasseul, "La Guerre Economique dans l'histoire du 17^{ème} au 20^{ème} siècle", **Diplomatie**, N°24, 2014, p.14.

² **IBID**, p.16.

فبالنسبة للولايات المتحدة، احتلت الحرب الاقتصادية حيزا هاما في السياسات الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، وبخاصة في عهد الرئيس "بيل كلينتون" الذي اهتم كثيرا بطرق استدامة الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، وقد وكانت البداية بقيام إدارة الرئيس كلينتون سنة 1992 بمطالبة الكونغرس تقديم نفس الإمكانيات التي كان يقدمها خلال الحرب الباردة وتوجيهها لربح المنافسة الاقتصادية المتنامية، فقد اعتبرت إدارة كلينتون أن المعركة الاقتصادية العالمية تمثل رهانا حيويا، بقدر أهمية المعركة الإيديولوجية التي كانت قائمة ضد الشيوعية.

وفي هذا السياق، صرح "وران كرستوفر"، وزير الخارجية أمام الكونغرس بتاريخ 13 جانفي 1993 "إن الأمن الاقتصادي الأمريكي يجب أن يرفع إلى الدرجة العليا من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، يجب علينا ترقية الأمن الاقتصادي الأمريكي، حيث نمحه طاقة كبيرة من الموارد بقدر ما قمنا به أثناء الحرب الباردة."¹

ولمواجهة الصين التي أصبحت لا تخفي طموحاتها العالمية، وفي نفس الوقت روسيا التي تستعمل ثرواتها من الغاز والبتروول لإعادة بناء مناطق نفوذها، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة رسم إستراتيجية شاملة ارتكزت على مجموعة من المحاور وعلى رأسها العمل على ضمان السيطرة على مصادر الطاقة، بالإضافة إلى خلق أحلاف تجارية جديدة لتدعيم التجارة الأمريكية عبر المحيط الأطلسي والمحيط الهادي لمحاصرة الصين، وكانت اتفاقية الشراكة عبر الهادي تعبيرا عن تلك الجهود الرامية لاحتواء الصين.²

كما شكلت الحرب الاقتصادية معلما هاما في الإستراتيجية الأمريكية في عهد "دونالد ترامب"، الذي لجأ بشكل مفرط إلى استخدام أدوات الحرب الاقتصادية لمواجهة خصوم الولايات المتحدة، وبخاصة الصين وإيران، حيث استخدم أسلوب الحرب التجارية والسياسة الحمائية في التعامل مع الصين، كما وظف إستراتيجية العقوبات الاقتصادية للتأثير على إيران.

¹ عمر بوكركب، "الحرب الاقتصادية: المفهوم والتجليات في سياسات القوى الكبرى"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص9.

² عمر بوكركب، المرجع السابق، ص9.

ومن جهتها، تركز الإستراتيجية الكونية للصين على المدخل الجيواقتصادي لاجتراح مناطق النفوذ في الساحة الدولية، وتعد الدبلوماسية الاقتصادية وسياسة المساعدات إحدى الآليات الهامة التي تراهن عليها الصين لتعزيز وتوسيع رقعة تغلغها الناعم في دول العالم الثالث، و تجدر الإشارة، أن "مبادرة الحزام والطريق" تقع في قلب المشروع الجيواقتصادي العالمي الذي تراهن عليه الصين لمنافسة القيادة الأمريكية للاقتصاد العالمي.

عموما يمكن القول أن الحروب والصراعات الاقتصادية تتخذ صور ومظاهر عدة في الواقع الدولي، ومن ذلك:

- التنافس على الأسواق الاستهلاكية (الحروب التجارية).

- التنافس على الموارد الطاقوية (الحروب الطاقوية).

- التنافس والصراع في المجال المالي (حرب العملات).

علاوة على ما سبق، توظف الدول في حروبها وصراعاتها الاقتصادية سياسة الحظر، المقاطعة، العقوبات الاقتصادية، وكذا السياسات الحمائية ورفع التعريفات الجمركية بالإضافة إلى استنزاف الدول من خلال جرّها إلى السباق نحو التسلح لإنهاكها اقتصاديا.¹

ثالثا: الحروب والصراعات الحضارية

1. قراءة عامة في مضامين أطروحة الصراع الحضاري:

إذا كانت مرحلة ما قبل الحرب الباردة تميزت بغلبة الصراعات العسكرية على المشهد الدولي، فإن مرحلة العولمة اتسمت ب بروز العمال الحضاري والثقافي كمحدد أساسي لطبيعة النزاعات الدولية، وتنطوي الصراعات الحضارية على عدة عناوين منها الغزو الثقافي، الاستلاب الحضاري، التبعية الثقافية، الهيمنة الحضارية والثقافية، كما تركز الصراعات الحضارية والثقافية على عدة آليات ولعل أهمها وسائل الدعاية وكذا التأثيرات المدمرة للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال مواقع التواصل

¹ جاك فونتانا، المرجع السابق، ص 185.

الاجتماعي..، وغيرها من الوسائل والأدع التي توظف في إطار الحروب والصراعات الحضارية والثقافية.

ويعد "صمويل هنتغتون" أحد أهم رواد أطروحة الصراع الحضاري، حيث أكد أنّ الصراع في العالم الجديد هو الذي أفرز هذا المصطلح العميق حسبه، فالصراع مستقبلا لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا، بل سيكون المصدر الأساسي له ثقافيا وحضاريا.

إن الحضارات، كما يقول هي القبائل الإنسانية الكبرى وصدام الحضارات صراع قبائل على نطاق عالمي، والفروق الثقافية هي التي تحتل الأساس والمركز في التصنيف والتمييز بين المجتمعات والبشر...¹.

وتتحدد الهوية الثقافية عنده بالتضاد مع الآخرين، وفي الحروب تترسخ الهوية، ويتحقق التماسك الاجتماعي بدلا من الانقسام الذي يتطلب زواله وجود عدو مشترك وتتضمن أطروحة صدام الحضارات مسألة الحضارة الكونية، العلاقة بين القوة والثقافة وميزان القوى المتغير بين الحضارات...².

ويشير "صمويل هنتغتون" في مؤلفه "صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي"، أنّ السنوات التي تلت الحرب الباردة قد شهدت بدايات تغيرات مثيرة في هويات الشعوب ورموز تلك الهويات، وبدأت السياسة الكونية في إعادة التشكل على الخطوط الثقافية، إذ يقول هنتغتون: "...في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت الأعلام تدخل في الحساب، توضع في الاعتبار وكذلك رموز الهوية الأخرى مثل الصليب والهلال، حتى غطاء الرأس، لأنّ الثقافة لها أهميتها ولأنّ الهوية الثقافية هي الأكثر أهمية بالنسبة لمعظم الناس.. فالناس أصبحوا يقاثلون من أجل الهوية..."³.

¹ صامويل هنتغتون ، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، (ب.د.ن)،(ب.م.ن)، 1999 ، ص 9-11.

² نفس المرجع، ص ص108-109.

³ نفس المرجع، ص 110.

2. تجليات الصراعات الحضارية في الممارسة الدولية:

في الواقع أن أحداث 11 سبتمبر 2001، جعلت من أطروحة الصراع الحضاري تحقق ذاتها في الممارسة الدولية، خاصة وأن الرئيس "جورج بوش الابن" أعطى صبغة دينية وحضارية لما أسماه بالحرب العالمية ضد الإرهاب، كما وظفت عدة مصطلحات في تلك المرحلة من قبيل الفاشية الإسلامية، الحرب المقدسة... الخ.

ويمكن إبراز تجليات بعض من جوانب الصراعات الحضارية في النقاط التالية:

- قيام الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بوضع نظام جديد يشمل صياغة هوية عالمية واحدة، تزول على إثرها هويات الشعوب الأخرى وبخاصة العربية منها وتثوب خصوصياتها التراثية والفكرية فيها.

- سعي الثقافات الغربية إلى تغريب الثقافات الأخرى، وإحلال الحضارة الغربية مكانها، بحجة أنها تقليدية ومتخلفة وتعيش على هامش عصر الصناعة والتكنولوجيا وما بعد الحداثة.

- العمل على توحيد ثقافات العالم في بوتقة الثقافة الغربية، ومن ثم تحطيم حدود الثقافات الوطنية وإلغاء سيادتها والقضاء على مقوماتها التاريخية والحضارية ومن ثم تكريس السيادة الثقافية الغربية.

- توظيف العلم والتقنية الحديثة، وما أفرزته العولمة من ثورة معلوماتية وتكنولوجية كأدوات للغزو والاختراق الثقافي والهيمنة على ثقافات الدول العربية، والعمل على طمسها وتذويبها في بوتقة الثقافة الغربية، بحجة دونية تلك الثقافة وأنها متخلفة عن ركب الحضارة الحديثة.¹

ومن جهة أخرى، تتجلى الصراعات الحضارية حتى داخل المجتمعات العربية، وقد أصبح واقع هاته المجتمعات داخليا وخارجيا، يعكس قضايا مرتبطة بصدام الحضارات، بالحروب الأهلية والأزمات السياسية في المنطقة العربية، في معظمها أزمات هوية ثقافية ترتبط بفكرة صدام الحضارات،

¹ غسان سنو، علي أحمد الطراح، الهوية الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص ص 142-145.



وقد أصبحنا نشهد صدام للحضارات داخل الدولة الواحدة بين تيارات مختلفة وأطراف وأطراف مجتمع الدولة الواحدة.

كما أنّ المتأثرين من المجتمعات العربية بأطروحة "هنتغتون"، يجعلهم يبهرون بالحضارة الغربية ويذوبون فيها، بحيث ينسلخون من حضارتهم الإسلامية التي اعتبرها "هنتغتون" أنها دموية وعنيفة.

وبإسقاط هذه الطروحات، على المجتمعات العربية، نجد أنّ هذه الأخيرة تعرف صدام حضارات وثقافات محليا، ففي العراق نجد صراعات (سنة، شيعة، أكراد)، وفي لبنان (الطائفية). كما تتجسد الصراعات الحضارية والثقافية حتى داخل الدول الأوروبية من خلال تنامي أطروحات الإسلاموفوبيا، العنصرية وخطابات الكراهية ضد الأجانب... الخ.

رابعا: الحروب والصراعات السيبرانية

1. مفهوم الفضاء السيبراني والحرب السيبرانية:

قبل الخوض في مضامين الحروب والصراعات السيبرانية، يتعين بداية التأصيل لمفهوم الفضاء السيبراني، ذلك أنه يشكل الساحة الرئيسية التي تحدث فيها الحروب والصراعات السيبرانية.

أ. مفهوم الفضاء السيبراني:

استقرت أدبيات الفكر الاستراتيجي وعلم الحرب على تحديد أربع مجالات أساسية للحرب والقتال، وتتمثل في المجال البري، البحري، الجوي والفضائي، بيد أنه بفعل الثورة الرقمية والمعلوماتية أصبحنا نتحدث عن مجال جديد غير تقليدي في الشؤون الإستراتيجية، وهو الفضاء السيبراني، كساحة جديدة للحروب والصراعات بين عدة فواعل سواء دولانية أو من غير الدول.

ويمكن تعريف الفضاء السيبراني، بأنه مجال أو بيئة افتراضية تتكون من تفاعل عناصر مادية، وغير مادية تتيح التواصل بين مختلف أجزاء العالم، وتسمح بتداول المعلومات، ويتمثل الشق

المادي في شبكات الانترنت وفي البنية التحتية الالكترونية عموما، بينما يتمثل الشق غير المادي في الوسط الافتراضي الذي من خلاله يتم تداول المعلومات.¹

يذهب عدد غير قليل من الباحثين، إلى تشبيه الفضاء السيبراني إلى حد بعيد بالمحيط، فهو بطبيعته مجال إلكتروني يمتاز بالتجانس والمرونة، ولا تحده أي نوع من الحدود، فهو ذلك الفضاء الذي يسمح لأي كان من الولوج إليه دون قيود والتنقل بين حدوده ونطاقه وبلوغ أقصى حدوده في أقصر مدة زمنية معينة، ومن بين أهم خصائصه ثراءه من حيث المعلومات المخزنة عليه أو المتداولة عبره.²

ولعل السمة الجوهرية التي تطبع الفضاء السيبراني، أنه تحول إلى مصدر ومكمن للتهديدات الإجرامية اللامتناهية من هجمات إلكترونية، وملاذا للمتطرفين والإرهابيين، ومجالا حيويا لتنفيذ سياسات التجسس الإلكتروني وإلحاق الضرر بالغير في صورة الحروب السيبرانية، وذلك راجع أساسا إلى غياب سلطة عليا تتحكم فيه وآليات تسمح بحصر مجال الخطر الناتج عنه سواء من الناحية القانونية أو المؤسساتية الآلية.³

ب. مفهوم الحرب السيبرانية:

لقد تعددت التعاريف التي قدمت بشأن الحرب السيبرانية، إذ هناك من عرفها بأنها نمط أو جيل جديد من الحروب تخاض في الفضاء الافتراضي من خلال إقدام الدول أو مجموعات أو أفراد على شن مجموعة من الهجمات التي تستهدف إلحاق أضرار جسيمة بشبكات وأنظمة المعلومات للدول الأخرى.

¹ عادل محمد عسكر محمد، "وضع العمليات السيبرانية في القانون الدولي مع التطبيق على ممارسة التجسس وقت السلم دراسة على ضوء دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على العمليات السيبرانية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 33، العدد 1، 2021، ص262.

² حسين ربيعي، "الحروب السيبرانية: المخاطر وإستراتيجيات تحقيق الأمن السيبراني الدولي والداخلي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص175.

³ نورة شلوش، "القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني التهديد المتصاعد لأمن الدول"، مجلة مركز بابل للدراسات الأساسية، المجلد 8، العدد 2، 2015، ص190.

كما تعرف بأنها كل فعل فردي أو جماعي مخطط له يهدف إلى المساس بوحدة وسلامة النظام المعلوماتي لمؤسسة أو منظمة أو دولة معينة، باستخدام كل أو جزء من شبكة الاتصالات سواء الإنترنت وأنواع من الشبكات الإتصالية الرقمية، بحيث تؤدي إلى حدوث أضرار توازي ما قد ينجم عن استخدام القوة العسكرية المسلحة. وقد صنفتها وزارة الدفاع الأمريكية إلى ثلاث أصناف: حرب سيبرانية هجومية وأخرى دفاعية وإستخباراتية.¹

ومن ناحية أخرى يرتبط مفهوم الحرب السيبرانية بهجمات إلكترونية بقيادة عسكرية تقوم باختراق الأنظمة الإلكترونية العالمية وتقوم بأعمال تضر بالأجهزة التي تستخدم الإنترنت مثل سرقة البيانات الخاصة.

إن الحرب السيبرانية هي حرب المستقبل، تلك الهجمات الدقيقة والمعقدة للغاية من نظم وشبكات الكمبيوتر والأجهزة الذكية تستهدف البنية التحتية المدنية والعسكرية للدول من محطات الطاقة والكهرباء، ونظم الاتصالات والمواصلات والأقمار الصناعية، وخدمات تحديد الموقع الجغرافي... وغيرها، فضلاً عن المفاعلات النووية والسدود والخزانات المائية... الخ.

2. خصائص الحروب والصراعات السيبرانية:

تتميز الحرب السيبرانية بأنها حرب غير محددة المجال وغامضة الأهداف كونها تتحرك عبر شبكات عابرة للحدود الدولية بسرعة تتطابق وواقع سرعة المعلومة في هذا العصر مما يسبب تدميراً واسع النطاق داخل المنشآت الحيوية للدول، وفي حال النزاع المسلح قد ينعكس الهجوم السيبراني الذي يؤدي إلى تعطيل شبكات المعلومات للدول على المدنيين ويحرمهم من الحاجات الأساسية كالمياه و الرعاية الطبية والكهرباء.²

وتتسم الحرب السيبرانية من حيث طبيعتها بعدة خصائص ولعل من أهمها:

- يكون فيها الخط الفاصل بين الحرب والسلم شديد الميوعة.

¹ عادل محمد عسكر محمد، المرجع السابق، ص 275.

² جيلالي شويرب، فايزة مراد، "مفهوم الحروب السيبرانية والأمن السيبراني"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 11، العدد 1، 2023، ص 160.

- إنها حروب تقع في الفضاء الافتراضي غير الملموس ولذلك لن تفيد معها الطرائق والأنماط التقليدية لإدارة الحروب.
- إنها حرب متعددة الفواعل يمكن أن تخوضها دول جماعات افتراضية و أفراد.
- كما أنها حرب تتسم بغياب التسلسل الهرمي للقيادة.
- ضف إلى ذلك أنها تتسم بقلّة التكلفة من حيث الأرواح مقارنة بالحروب العسكرية التقليدية.¹

والملاحظ أن الحرب السيبرانية باتت تخلف خسائر وتداعيات كبيرة على الأمن القومي للدول كون هذا النمط الجديد من الحروب يستهدف الأنظمة المعلوماتية التي تركز عليها قطاعات حيوية في الدولة كالقطاع المالي والإداري، كما أن هذا النمط الجديد من الحروب بات يلحق أضراراً جسيمة بالمنشآت المدنية والعسكرية وأنظمة الدولة ومؤسساتها، وعلى هذا فالهروب السيبرانية لا تقل خطورة عن الحروب التقليدية وبخاصة مع الارتباط الكبير لأنظمة الدولة وشؤون تسييرها بالبيئة الإلكترونية الرقمية.

في الحقيقة أن الحرب السيبرانية ليست حرب مؤقتة، حيث إنها حرب ليس لها بداية ونهاية، بل هي حرب مفتوحة مستمرة ، فقد أشارت دراسة صادرة من جامعة ميريلاند الأمريكية، أن هناك هجوماً سيبرانياً كل 39 ثانية ولا يُشترط أن تكون هذه الحرب بين دولة وأخرى، بل قد تكون بين دولة وغيرها من الفواعل من دون الدول مثل: جماعات القرصنة، والحركات الإرهابية، والجريمة المنظمة التي تعمل على استنزاف موارد الدولة وتهديد اقتصادها واستقرارها، وسباق التسلح فيها ما زال مفتوحاً رغم خطورة التداعيات الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة.

إن الاستعداد لهذه الحرب القادمة يحتاج إلى مهارات فنية عالية وقدرات بشرية متطورة تتميز بالسرعة في الملاحظة ورد الفعل ورصد الخطر والتعامل مع التهديد، وتقوم على مبدأ التطوير الذاتي للقدرات، لبناء ترسانة من الأسلحة السيبرانية القادرة على تحقيق النصر في حالة الحرب، وتطوير نظم حماية دفاع سيبراني تحمي أمن الدولة القومي في حالة السلم، وتكوين جيوش سيبرانية من قرصنة المعلومات ومحترفي البرمجة والموهوبين في الحماية السيبرانية تعمل إلى جانب القوات المسلحة التقليدية في عملياتها العسكرية عبر تعطيل أسلحة الخصم إلى جانب عملها على حماية أمن الدولة

¹ حسين ربيعي، المرجع السابق، ص 177



وبنيتهما التحتية من مخاطر الهجمات السيبرانية، يتزامن ذلك مع السعي لبناء شبكة من التحالفات بين الدول الصديقة والشركات التكنولوجية العملاقة، التي تقوم بمشاركة المعلومات الهامة مع الدولة في وقت الخطر لردع العدوان عنها.¹

3. فواعل الحرب السيبرانية وتجلياتها في الواقع الدولي

أ. فواعل الحرب السيبرانية:

تخوض الحرب السيبرانية عدة فواعل، يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات وهي:

أولاً: الدول وهي الفاعل الأكثر قوة في الفضاء السيبراني ولكنها ليست الفاعل الوحيد.

ثانياً: الجماعات الافتراضية وهي شبكات تتشكل من مجموعة من الأفراد الذين يتقاسمون ويشاركون في نفس الأفكار والأهداف. وتزداد مخاطر هذه المجموعات إذا ارتبطت أنشطتها بالتنظيمات الإرهابية كتتظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي عرف نشاطا كبيرا في الفضاء السيبراني.

ثالثاً: الأفراد الذي يشكلون فواعل مهمة في الفضاء السيبراني وبخاصة مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي.²

ب. تجليات الحرب السيبرانية في الواقع الدولي:

في الحقيقة أن الواقع الدولي في عصر العولمة والثورة المعلوماتية والتكنولوجية، يشهد تنامي زخم الحروب والهجمات السيبرانية، ومن الأمثلة على ذلك:

- ❖ الهجوم الإلكتروني الذي شنته روسيا على أوكرانيا وقد خلف شللا تاما لمحطات توليد الكهرباء.
- ❖ الهجمات التي تشنها إسرائيل على إيران لتعطيل محطات توزيع الوقود بالإضافة إلى الفيروسات التي تستهدف تعطيل المشروع النووي الإيراني.
- ❖ قضية بيجاسوس والتجسس المغربي الإسرائيلي على الجزائر.

¹ نس المرجع، ص ص182-183.

² نفس المرجع، ص180.

خلاصة:

تأسيسا على ما سبق، توصل هذا المحور إلى أن المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أفرزت أنماطا جديدة من النزاعات الدولية، مثل الحروب والصراعات السيبرانية، والملاحظ أن هذه الأنماط الجديدة من النزاعات، تختلف جذريا عن تلك الأنماط التقليدية، سواء من ناحية الفواعل، أو الخصائص أو حتى طرائق إدارتها والتعامل معها.

ولذلك، فإن التعامل مع هذه الأنماط والأشكال الجديدة من النزاعات الدولية، يحتاج إلى خطط وإستراتيجيات جديدة تختلف عن تلك التي تعتمدھا الدول في التعامل مع الصراعات التقليدية، وهذا تماشيا مع الطبيعة التي تميز هذا النمط الجديد من النزاعات والحروب.

خاتمة:

تأسيسا على كل ما سبق، توصل البحث في مضامين المحاور المختلفة التي تضمنها برنامج المطبوعة، إلى مجموعة من النتائج العامة، وهي كالتالي:

إن الأبعاد المضامينية الشاملة لمفهوم النزاعات الدولية، تعبر في صميمها وجوهرها عن مجموعة من التناقضات الموجودة بين الدول سواء في المصالح، الأهداف، الرؤى، المعتقدات والإرادات.. مما يولد سياسات تختلف أكثر مما تتفق، كما أن النزاع الدولي يطلق فقط على النزاعات التي تكون أطرافها من أشخاص القانون الدولي، ولذلك فصفة الدولية تستثني في تعدادها، الحروب الأهلية الصراعات العرقية، الثورات والحركات الانفصالية ذلك أن أطرافها ليسو من أشخاص القانون الدولي.

تتطوي الظاهرة النزاعية على قدر كبير من التعقيد والتركيب، بالنظر إلى تعدد فواعلها، وأنواعها، وكذا تعدد وتشابك الأسباب المؤدية إلى نشوبها، والتداعيات التي تحدثها، فضلا عن كثرة وتنوع النظريات التي اهتمت بدراستها..، ولذلك، فإن فهم الظاهرة النزاعية يقتضي بالأساس الأخذ بعين الاعتبار هذه الطبيعة المركبة والمعقدة التي تتسم بها الظاهرة النزاعية.

إن النزاع الدولي يعد ظاهرة طبيعية وبنوية مغروسة في النظام الدولي وملازمة للعلاقات الدولية، خاصة في ظل التركيبة الفوضوية للنظام الدولي يتميز بالفوضى وعدم قوة نفاذ القانون، فضلا غياب سلطة مركزية فوق الدول، مما يجعل النزاع طبيعي أن يحدث في العلاقات بين الدول.

تتخذ النزاعات الدولية عمليا وميدانيا عدة مراحل أثناء تطورها، وهي:

- ✓ مرحلة تشكل قضية النزاع.
- ✓ مرحلة الحملات الدعائية.
- ✓ مرحلة العقوبات وقطع العلاقات.
- ✓ مرحلة تدخل الطرف الثالث.
- ✓ مرحلة الانزلاق إلى الحرب واستعمال القوة.

كما أن النزاعات الدولية تسلك في تطورها الاتجاهات التالية:

- اتجاه التصعيد.
- اتجاه التناقص.
- اتجاه الاستقرار.
- اتجاه التلاشي والانتهاه.

الواقع أن ظاهرة النزاعات الداخلية شهدت صعودا قويا في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، فالصراع القطبي بين القوتين العظميين غطى على هذه النزاعات والتناقضات الداخلية (فرضية الثلاجة المغلقة)، بيد أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى بروز وتفجر هذه التناقضات والصراعات الداخلية في الكثير من مناطق العالم.

وينصرف مفهوم النزاعات الداخلية، إلى كل أشكال النزاعات التي تحدث داخل إقليم الدولة الواحدة سواء بين أطراف ومكونات اجتماعية مختلفة أو بين هذه المكونات والسلطة المركزية للدولة، وتجدر الإشارة إلى أن النزاعات الداخلية هي ليست نزاعات دولية، ذلك أن أطرافها ليسو من أشخاص القانون الدولي.

إن النزاعات الداخلية تتخذ عدة أشكال وصور ومن ذلك الصراعات العرقية والإثنية، الحروب الأهلية، الثورات، الصراعات الانفصالية وحركات التمرد، حيث أن كل هذه الأشكال تمثل تجديا رئيسيا للأمن القومي للسلطة المركزية للدولة، خاصة إذا فشلت في إدارة التنوع المجتمعي الداخلي.

في الحقيقة أن الحركات السببية المؤدية إلى نشوب النزاعات الداخلية هي على قدر كبير من التعدد من أسباب، سياسية، اقتصادية، ضف إلى ذلك الدور المؤثر للعامل الخارجي، المتعلق بتدخلات ومشاريع القوى الكبرى المدفوعة برهانات جيوسياسية لتحقيق الهيمنة، بيد أن العامل الخارجي لن يكون فعال إلا إذا وجد بيئة داخلية ملائمة.

إن التنظير للنزاعات الدولية اتخذ عدة اتجاهات، يمكن تقسيمها وتصنيفها إلى ثلاث اتجاهات

أساسية وهي:

- **الإتجاه الأول:** حاول البحث في النظريات المفسرة لأسباب نشوب النزاعات الدولي، ويندرج في هذا الإطار كل من النظريات الجزئية والكلية المفسرة للنزاعات الدولية.
- **الاتجاه الثاني:** يتمثل في النظريات التي بحثت في تحديد طبيعة النزاع الدولي هل هو ظاهرة طبيعية إيجابية أم هو ظاهرة مرضية تؤثر سلبا على العلاقات الدولية.
- **الاتجاه الثالث:** ركز أساسا على نظريات إدارة النزاعات الدولية بمعنى النظريات التي بحثت في إستراتيجية التعامل مع النزاعات الدولية والبحث في السلوك الإستراتيجي الناجح والكفيل بتحقيق المكاسب عند الخوض في النزاعات الدولية.

إن النظريات الجزئية حاولت مقارنة وتفسير الظاهرة النزاعية بالتركيز على الفرد، كمستوى للتحليل، في حين أن النظريات الكلية اهتمت في تفسيرها للنزاعات الدولية بمستوى تحليلي أعلى تمثل في الدولة والنظام الدولي.

بيد أن عدم الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المركبة والمعقدة لظاهرة النزاع من طرف هذه النظريات كلها سيجعلها عاجزة عن التفسير والإلمام بمختلف القوى والعوامل التي تكمن خلف هذه النزاعات على تنوعها وتباين دوافعها وظروفها وأهدافها. من هذا المنطلق، نحن بحاجة إلى بناء نظرية موحدة وشاملة ومركبة تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المعقدة والمركبة لظاهرة النزاع.

إن مفهوم إدارة النزاع يعنى بالدرجة الأولى بصياغة إستراتيجية للتعامل مع النزاعات، من أجل تحقيق المكاسب ولكن دون الإضرار بقواعد السلام، بمعنى دون الانزلاق إلى الحرب وتجنب نتائجها المدمرة، فمفهوم إدارة النزاع ينصرف عموما إلى مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي يتخذها أطراف النزاع بخصوص الموقف أو القضية، من أجل تحقيق المكاسب والمصالح مع الحيلولة دون اندلاع الحرب.

كما أن إدارة النزاعات الدولية تعتمد على مجموعة من الآليات كالتهديد، التصعيد، الإكراه، الإغراء، العقوبات، المقاطعة، الحصار، تجميد أموال الدولة في الخارج..، وتقتضي أيضا عملية الإدارة توفر مجموعة من المتطلبات مثل الحاجة للمعلومات، المرونة، التخطيط والعقلانية، تعبئة الامكانيات والموارد...الخ.

وتتخذ إدارة النزاعات الدولية ثلاث أنماط أساسية، وهي إدارة النزاعات من خلال صنعها أو ما يعرف (بالإدارة بالأزمات)، أي اللجوء إلى صناعة نزاع جديدة للتغطية على النزاع القائم. وإدارة النزاعات من خلال تغذيتها، بمعنى إزكاؤها من خلال التصعيد، وزيادة كثافة وحدة النزاع. بالإضافة إلى إدارة النزاعات الدولية من خلال منع انفجارها، أي من خلال الحيلولة دون انزلاق الأطراف إلى حرب مدمرة.

وقد توصل البحث في نظريات إدارة النزاعات، أن كل حالة نزاعية تستدعي الاعتماد على نظرية/ نظريات ملائمة فمثلا في حالات التنافس الدولي يمكن الاعتماد على نظرية اللعب، وفي النزاعات التي تتميز بنوع من التكافؤ أوت التوازن بين الأطراف يمكن الاعتماد على نظرية الردع، وفي حالات المفاوضات يمكن الاستعانة بنظرية المساومة. وعليه، كل حالة نزاعية تستدعي الاعتماد على النظرية الملائمة لها.

وتجدر الإشارة أن هناك فرقا جوهريا بين إدارة النزاع وحل النزاع، ويمكن التمييز بينهما بالاعتماد على معيار الغاية و الوسائل المعتمدة:

❖ **فمن معيار الغاية**، فإن حل النزاع يهدف بالأساس إلى حل وإنهاء النزاع بشكل جذري في حين أن إدارة النزاع تهدف إلى الإبقاء على النزاعات والتلاعب بمتغيراتها من أجل تحقيق المصلحة.

❖ **أما من معيار الوسائل المعتمدة**، فإن إدارة النزاع يعتمد على وسائل الردع، التصعيد، العقوبات، التهديد...، في حين أن حل النزاع يراهن على المفاوضات، الوساطة المساعي، الحميدة، التوفيق، التحقيق، وكذا اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدوليين.

أن الدول تقوم بحل نزاعاتها البينية، إما بالطرق الدبلوماسية المتمثلة في المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة التحقيق، التوفيق، أو باللجوء إلى الطرق القانونية مثل التحكيم والقضاء الدوليين. وتجدر الإشارة أن ما يميز الطرق الدبلوماسية عن الطرق القانونية والقضائية في حل النزاعات الدولية، هو أن مخرجات الطرق الدبلوماسية غير ملزمة لأطراف النزاع، وإنما تطبيقها يخضع للعامل الإرادي للأطراف، بيد أن مخرجات الطرق القانونية والقضائية تحظى بقوة إلزامية وترتب آثار قانونية على أطراف النزاع.

والحقيقة أن لجوء الدول إلى الطرق السلمية الدبلوماسية والقانونية، يكتسي لأهمية بالغة من أجل تجنب العالم ويلات الحروب والخسائر الجسيمة التي تخلفها في الممتلكات والأرواح، كما أن التقيد بهذه الآليات من شأنه أن يساهم حفظ السلم والأمن الدوليين.

لقد أثبت الواقع الدولي أن المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أفرزت أنماطا جديدة من النزاعات الدولية، مثل الحروب والصراعات السيبرانية، الحروب اللاتماثلية الصراعات الاقتصادية والحضارية، والملاحظ أن هذه الأنماط الجديدة من النزاعات، تختلف جذريا عن تلك الأنماط التقليدية، سواء من ناحية الفواعل، أو الخصائص أو حتى من حيث طرائق إدارتها والتعامل معها.

ولذلك، فإن التعامل مع هذه الأنماط والأشكال الجديدة من النزاعات الدولية، يحتاج إلى خطط وإستراتيجيات جديدة تختلف عن تلك التي تعتمد عليها الدول في التعامل مع الصراعات التقليدية، وهذا تماشيا مع الطبيعة التي تميز هذه الأنماط الجديدة من الحروب والنزاعات.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. القواميس والموسوعات:

- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997.

- لايلانش جان، معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة: مصطفى حجازي، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

2. الكتب:

- أبو خزام إبراهيم، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، بيروت: منشورات الأهلية، 1999.

- أبوهيف علي صادق ، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف، (د.ت.ن).

- أرندت حنة، في الثورة، ترجمة: عطا عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

- أميروز ستيفن، الارتقاء إلى العالمية، السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1937، ترجمة: نادية محمد الحسيني، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994.

- بسيوني عبير، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2012.

- بيليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- بوتول غاستون، الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)، ترجمة: عباس الشربيني، بيروت: دار النهضة العربية، 1983.



- بوعشة محمد، تحليل وإدارة النزاعات الدولية، الجزائر: دار الهلال، 2009. المجلس العلمي
- جارنم ديفيد، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.
- جندلي عبد الناصر، أثر نهاية الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.
- حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- حماد كمال، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 .
- دوروتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
- دويتش كارل، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: محمد محمود شعبان، القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، 1983.
- الراوي جابر إبراهيم، المنازعات الدولية، بغداد: دار السلام، 1978.
- سافيدان باتريك، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011.
- سنو غسان ، علي أحمد الطراح، الهوية الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام، بيروت دار النهضة العربية، 2002.
- سويدان أحمد حسين، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
- السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية - أساليب وقائية)، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997.

- سيليريه بيبير، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1988.
- شيلينج توماس، إستراتيجية الصراع، ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.
- صافي عدنان، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، 1999.
- عبد العزيز جراد ، العلاقات الدولية، الجزائر: موفم للنشر، 1992.
- عبد الغفار محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)، دار هومة، 2003.
- العساف سوسن، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
- العسلي عصام جميل، دراسات دولية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998.
- عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث: حلول عملية وأساليب وقائية ، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997.
- عودة جهاد، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
- غريفيتس مارتين، أوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- فالنستين بيتر، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات والحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة: سعد السعد ومحمد دبور، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2006.
- فرانكل جوزيف، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمان القصبي، جدة: مطبوعات تهامة، 1984.

- فرج أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.
- فولر جراهام، إدارة الحرب (من عام 1789 حتى أيامنا هذه)، ترجمة أكرم ديري، بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، 1971.
- فونتنال جاك، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، ترجمة: محمود براهيم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
- قادري حسين، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، الجزائر: دار الكتاب الثقافي، 2009.
- كونيزا بيار، صنع العدو، ترجمة نبيل عجان، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- كيسينجر هنري، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
- كينان جورج، الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: عبد الإله الملاح، سورية: دار دمشق للطباعة والنشر، 1988.
- لوند مايكل، منع المنازعات العنيفة، ترجمة: عادل عناني، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1999.
- ماكنمارا روبرت، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة، (ب.د.ن)، 1970.
- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)، دار هومة، 2003.
- محمد فهمي عبد القادر، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي، 2006.
- المشاط عبد المنعم، خليفة ماهر، تحليل وحل النزاعات: الإطار النظري، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 1995.

- مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011.
- مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1999.
- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)، القاهرة: مكتبة غريب، (د.ت.ن).
- ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: المستقبل العربي، 1986.
- ناي جوزيف، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1993.
- هنتغتون صامويل، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، (ب.د.ن)، (ب.م.ن)، 1999.
- هويدي أمين، التحولات الإستراتيجية الخطيرة: البروستروكا وحرب الخليج الأولى، القاهرة: دار الشروق، 1997.
- والتز كينيث، الإنسان، الدولة والحرب : تحليل نظري، ترجمة: عمر سليم التل، أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2013.
- وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

3. المقالات:

- أحمد يحي أحمد عبد القادر، "محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية: دراسة نظرية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية لجامعة الإسكندرية، الجلد 8، العدد 26، 2023.



- بوكركب عمر، "الحرب الاقتصادية: المفهوم والتحديات في سياسات القوى الكبرى"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 2، 2022.
 - الخزندار سامي، "الصراعات العربية الداخلية: رؤية في الأسباب والدوافع"، أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004.
 - ربيعي حسين، "الحروب السيبرانية: المخاطر وإستراتيجيات تحقيق الأمن السيبراني الدولي والداخلي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 7، العدد 2، 2022.
 - الشاهد جاسر، "تأثير إستراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو"، السياسة الدولية، العدد 129، يوليو، 1997.
 - شلوش نورة، "القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني التهديد المتصاعد لأمن الدول"، مجلة مركز بابل للدراسات الأساسية، المجلد 8، العدد 2.
 - شويرب جيلالي، فايزة مراد، "مفهوم الحروب السيبرانية والأمن السيبراني"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 11، العدد 1، 2023.
 - عسكر محمد عادل محمد، "وضع العمليات السيبرانية في القانون الدولي مع التطبيق على ممارسة التجسس وقت السلم دراسة على ضوء دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على العمليات السيبرانية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 33، العدد 1، 2021.
 - الكفارنة أحمد عارف ارحيل، عبد السلام النجادات، "ظاهرة الصراعات الإثنية في الشرق الأوسط"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد 1، 2019..
4. المذكرات والرسائل الجامعية:
- حجار عمار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002.

- سعداوي كمال، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية (دراسة نظرية وتطبيقية) ، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، جامعة منتوري قسنطينة: معهد العلوم القانونية والإدارية، 1997.
- شرفي سليمان، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو: المعهد العالي للعلوم القانونية، 1985 .
- معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2007.

ثانيا: باللغة الانجليزية:

1. الكتب:

- Bull Hedley, **The anarchical society (a study of order in world politics)**, London: The Macmillan press LTD. 1977.
- Collier, P., Sambanis, N, **Understanding civil war: evidence and analysis**, Washington, D.C: The World Bank. 2005.
- Fearon, J. D. **Governance and civil war onset**, World Bank, 2011.
- Gilpin Robert, **War and Change in World Politics**, London: Cambridge University Press, 1981.
- Gurr, T. R. **Why Men Rebel**. Princeton: Princeton University Press, 1970 .
- Mark N Katz, **Revolutions and Revolutionary Waves**, St Martin's Press, 1997.
- Morgenthau Hans J, **Politics Among Nations: The Struggle For Power and Peace**, New-York: Alfred A. Knopf, 1985.
- Smith, Anthony, **National identity**, London: Penguin Books, 1995
- Wallenstein, P. **Understanding Conflict Resolution: War, Peace, and the Global System**, SAGE Publications, 2002.

2. المقالات:

- Hopf Ted, "The Promise of Constructivism in International Relation Theory", **International Security**, Vol 23, N°1, Summer 1998.



- Luttwak Edward , "From geopolitics to geoeconomics", **National interest**, Vol. 20, 1990.

- Maslow Abraham , "A theory of human motivation", **Psychological Review**, Vol 50 (4), 1943.

ثالثا: باللغة الفرنسية:

1. الكتب:

Aron Raymond, **Paix et Guerre entre Les Nations**, Paris : Calman-Lévy, 1975

- Barthélémy Courmont, Ribnikar Darko, **Les Guerres Asymétriques**, Paris: Edition Dalloz, 2009.

- Roche Jean-Jacque, **Théories des Relations Internationales**, Paris : Montchrestien, 2006.

2. المقالات:

- Bosserelle Eric, "La guerre économique, forme moderne de la guerre ?" , **Revue française de socio-economie**, N° 8, (2011).

- Brasseul Jacques, "La Guerre Economique dans l'histoire du 17 éme au 20 éme siècle", **Diplomatie**, N°24, 2014.

- Laidi Ali, "La guerre économique :une réalité malgré le deni! L'eternel drame des grandes puissances", **Diplomatie** , N° 24, (2014), p.9.



فهرس المحتويات

4	مقدمة:
5	المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية
6	أولاً: تعريف النزاعات الدولية
9	ثانياً: النزاع الدولي والمفاهيم المشابهة
14	ثالثاً: الجذور التاريخية للنزاعات الدولية
15	رابعاً: طبيعة النزاعات الدولية
18	المحور الثاني: في تصنيف النزاعات الدولية ومراحل تطورها
19	أولاً: تصنيف أشكال وأنواع النزاعات الدولية
22	ثانياً: مراحل تطور النزاعات الدولية
28	المحور الثالث: النزاعات الداخلية: المفهوم، الأسباب والأشكال
29	أولاً: مفهوم النزاعات الداخلية
31	ثانياً: الحركات السببية للنزاعات الداخلية
34	ثالثاً: أشكال النزاعات الداخلية
40	المحور الرابع: النظريات الجزئية في تفسير النزاعات الدولية
41	أولاً: نظرية فطرة العدوان
42	ثانياً: نظرية الاحباط-العدوان
42	ثالثاً: نظرية التعلم الاجتماعي

- 43.....رابعا: نظرية الصور المتعكسة.
- 43.....خامسا: نظرية الحرمان النسبي.
- 44.....سادسا: نظرية الاحتياجات الإنسانية.
- 45.....سابعاً: النظرية الديمغرافية.
- 45.....ثامناً: نظرية صنع القرار.
- 48.....المحور الخامس: النظريات الكلية في تفسير النزاعات الدولية.**
- 49.....أولاً: النظرية الواقعية.
- 51.....ثانياً: النظرية الليبرالية.
- 53.....ثالثاً: النظرية الماركسية.
- 54.....رابعا: النظرية البنائية.
- 56.....خامسا: نظرية النظام العالمي.
- 57.....سادسا: نظرية سباق التسلح.
- 57.....سابعاً النظريات الجيوسياسية.
- 60.....المحور السادس: إدارة النزاعات الدولية.**
- 61.....أولاً: مفهوم إدارة النزاع الدولي.
- 63.....ثانياً: آليات ومتطلبات إدارة النزاعات الدولية.
- 65.....ثالثاً: أشكال إدارة النزاعات الدولية.



68.....المحور السابع: نظريات إدارة النزاعات الدولية.

69.....أولاً: نظرية اللعب.

72.....ثانياً: نظرية الردع.

73.....ثالثاً: نظرية المساومة.

74.....رابعاً: نظريات إدارة النزاع في مرحلة الحرب الباردة.

77.....المحور الثامن: حل النزاعات الدولية.

78.....أولاً: مفهوم حل النزاع وتمييزه عن إدارة النزاع.

80.....ثانياً: الطرق الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية.

85.....ثالثاً: الطرق القانونية لحل النزاعات الدولية.

المحور التاسع: الإسقاطات الميدانية لبعض الأنماط الجديدة للنزاعات الدولية

90.....بعد الحرب الباردة.

91.....أولاً: الحروب والصراعات اللاتماتلية.

93.....ثانياً: الحروب والصراعات الاقتصادية.

97.....ثالثاً: الحروب والصراعات الحضارية.

100.....رابعاً: الحروب والصراعات السيبرانية.

106.....خاتمة

111.....قائمة المراجع

119.....الفهرس